وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الانسانية

# دور لجنة التنسيق والتنفيذ في الثورة التحريرية الجزائرية (1956 – 1958)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ حديث ومعاصر

**إعداد الطالبتين:**

- أسماء زخمي.
- زهيدة مبروكي.

**إشراف الأستاذ:**

– كريم مقنوش.

السنة الجامعية: 1436-1437هـ / 2015-2016 م.


بسم الله الرحمن الرحيم

# شكر وعرفان

في البداية نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع وبعدها وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "**من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له**"، لذلك نتقدم بالشكر الجزيل والاعتراف بالجميل و بالمساعدة و التفهم الذي منحنا إياه الأستاذ المشرف **كريم مقنوش** والذي تابعنا بكل اهتمام ولم يبخل علينا بالنصائح والتوجيهات و التشجيع والدعم فجزاه الله خيرا، ولا ننسى كل أساتذة قسم التاريخ وعلى رأسهم الدكتور **مديني البشير** والدكتور **الغالي غربي** وإلى كل العاملين في مكتبة الجامعة وإلى متحف المجاهد لولاية المدية وكل العاملين فيه ونشكر أيضا كل من رعونا علما وتوجيها وإرشادا عبر مراحل دراستنا أساتذتنا الأفاضل وإلى المؤسستين اللتين استقبلتانا بصدر رحب أثناء فترة تربصنا **ثانوية العقيد سي امحمد بوقرة ببني سليمان وثانوية راجي محمد بعين بوسيف**، وإلى الأستاذان **الحواس الوناس** و **السعدي سليمان**، وأخيرا نشكر كل من شجعنا وساعدنا لإتمام وإنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد.

**أسماء و زهيدة.**

## الإهداء

إلى قلب لن يحبني غيره كما أحبني، إلى عيون جعلت دموعها مهرا لسعادتي، إلى أعز أنسانة على قلبي، إلى حبيبتي وريحانة عمري .. إلى **أمي** ملكتي وسلطانة عرشي.

إلى قدوتي التي لاتضيعني، إلى سر نجاحي وشجاعتي، إلى أعظم رجل في نظري إنه حاضري ومستقبلي... إلى **أبتي** سراجي وزاد رحلتي.

إلى كبيرة العائلة وبركتها إلى التي رافقتني بدعواتها وصلواتها إلى أطيب وأحن قلب... **جدتي جنات** .

إلى من أسعى دائما لأكون مثلهم إلى أغلى ما أملك ولا أستطيع العيش بدونهم إنهم خليلاتي في المنزل **سمية، صفية، صورية، وخولة**.

إلى شموع المنزل وفوانيسه، إلى من أرفع رأسي وأفتخر بوجودهما، إلى نبع الأمان والدفء، إلى شقيقاي وسواعدي، **عبد السلام وعلي**.

إلى من أشد بهما عضدي ولا يقلان معزة عن إخوتي صهراي **مراد وسفيان**.

إلى قرة عيني وبهجتها، إلى روح الأسرة وابتسامتها على من أضاف لدنياي بريقا ونورا، إلى طير البراءة وإكليل الطفولة ابن اختي **أيمن** وإلى روح والدته الطاهرة **جميلة** طيب الله ثراها وأحسن جزائها.

إلى براعم الطفولة وطيور الجنة، **وسام، يونس، حسام، ورتاج**.

إلى من جمعتني به الأقدار إلى من سأحمل اسمه بكل افتخار إلى شريك حياتي ونصفي الثاني **خطيبي وزوجي فاتح زواوي**، وإلى كل عائلته.

إلى الأخت الجديدة التي ستهل علينا إلى **سمية مباني**، عزيزتي وزوجة أخي الغالي.

إلى من أمضيت معهم أصدق وأسعد أوقاتي إلى فراشات غرفتي، إلى أنقى وأصفى القلوب، إلى من شاركوني خطواتي في الجامعة، إنهم رفقاء مشواري، **فوزية، نورة، سعيدة، مريم، ليلى، نبيلة**.

إلى التي قاسمتني مشقة وعناء البحث، إلى صديقتي **زهيدة** وإلى كل عائلتها خاصة والدتها الكريمة.

إلى أختي وحبيبتي وصديقتي والتي مكانها كبير في قلبي، إليك **سمية زواوي**، وإلى كل عائلة أبي وأمي **زخمي وبوعيشاوي** بدون استثناء خاصة ابنة خالي آسيا.

***أسماء***

# الاهداء

دمعت عيناي...لأني تذكرتها فارتميت بين أحضانها فوجدت علما بين يديها اهدته لي وهي لم تقرأه حتى، إليك أنت بحيرة آمالي وجنان احلامي وينبوع مشاعري، تبقى النقاط لأني لم أستطع أن أكمل اليك أنت **أمي، ثم أمي..... ثم امي..... ثم امي**

إن قلت حبيبي يطنون أني أكتب لحبيب، وان قلت صديقي يطنون أني أعشق ذلك الصديق...لكن أنت يبقى لغزك محير لأنك بحر من العلم فانت معلمي، لأنك قدتني إلى النجاح ورسمت معالمه بحروف من كلمة والدي، ورسمت معي هدفي بأحرف من ذهب إليك انت والدي الكريم.....**أبي**.

في ذلك الليل أرى النور على الامل، أرى الكلام، أرى حبري يكتب ويأخذني ويسافر معي لأصل اليك من دون قوانين، ساندتني، عاهدتني، والاجمل من ذلك أنك كبرت معي اشكرك، اليك ألف تحية .....إليك **زوجي**. وإلى عائلتي الثانية صغيرهم وكبيرهم وخاصة **الوالدين الكريمين**.

إلى حديقة احلامي وابجديات حروفي إخوتي:

**جمال** اسمك كزهرة تجوب في داخلي...إليك عيوني، **خالد** اسمك دليل على خلقك احبك يا رائحة وردي... اليك أخي وإلى زوجتك ومنى عيونك بناتك....**سمية، رتاج، هبة الرحمن، عطاءالله** اسمك دليل على عطائك الاخاذ...إليك أخي وإلى زوجتك وبناتك...**هيام نور الايمان، ريماس، رهف** .

إلى كل عائلة والدي ووالدتي بدون استثناء وخاصة **عماتي**.

إلى فراشتي التي جناحها من جناحي والوان شكلها من قدرة الخالق، الى أختي وتوأم روحي...**سميرة وزوجها**، وكل حروفها عائلتها وخاصة **والدتها**.

إلى شريكتي في المذكرة والى كل عنوان من حياتها كل عائلتها .....إليك **أسماء**.

إلى حروفي المتبقية: **نوال، عائشة، مريم، سهام، مريم، سماح، سندس، سمية، اسيا، نصيرة، حنان**، وخاصة حمامتي المتلألئة **ذهبية**. وإلى التي كنت أتمنى أن تكون حاضرة فوجدت زهرتها قد ذبلت وانطفأ نورها الى روح ابنة عمتي **أمال** رحمها الله، وإلى روح عمي عدة رحمه الله، ادعوا لهما بالرحمة.

إلى كل من دعا لي بالخير ومازال. أهدي لكم هذا العمل.

**زهيدة**

# قائمة المختصرات:

لجنة التنسيق والتنفيذ: ل ت ت.

المجلس الوطني للثورة الجزائرية: م و ث ج.

جيش التحرير الوطني: ج ت و.

جبهة التحرير الوطني: ج ت و.

المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954: م .و .د .ب .ح .و . ث .أ .ن.

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية: ح ا ح د.

حزب الشعب الجزائري: ح ش ج.

ترجمة: تر.

طبعة: ط.

الجزء: ج.

الصفحة: ص

دون سنة النشر: د س ن.

المجلد: مج.

دون دار نشر: د د ن.

C C E : Comité de coordination et d’exécution .

C O M: Comité Opérationnel Militaire

C N R A: Conseil national de la révolution algeirienne.

# مقدمة

**مقدمة.**

تعتبر الثورة الجزائرية محطة هامة في تاريخ الجزائر المعاصر والتي جاءت نتيجة مجهودات وتحضيرات، ساهمت فيها عدة اعتبارات من بينها مجازر 8 ماي 1945 التي ارتكبتها السلطات الاستعمارية في حق الجزائريين، ونمو الوعي في صفوفهم ورغبتهم في نيل الاستقلال، وفعلا استطاع الشعب الجزائري تفجير الثورة في الفاتح من نوفمبر 1954 رغم قلة الإمكانيات، وبعد سنة من اندلاعها جاءت هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت 1955 لفك الحصار على الأوراس وإحباط سياسة الحاكم العام جاك سوستيل، وقد تفاجأ العدو بهذه العملية الجريئة التي أثبتت أن الثورة لم تعد تخشى مواجهة فرنسا وأنها أصبحت ثورة شعب لا ثورة حزب، كما أكدت أن الشعب الجزائري أصبح في أتم الاستعداد لمواجهة الاستعمار، واعتبرت هجومات الشمال القسنطيني منعطفا هاما ومعلما رئيسا من معالم الثورة الجزائرية.

إضافة إلى ذلك دخلت الثورة مرحلة جديدة من عمرها، بانعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 الذي أصبح ضرورة حتمية ومطلبا ملحا من أجل معالجة مختلف قضايا الثورة وتقديم حلول لمشكلاتها، ورسم تنظيم سياسي وعسكري لها، ووضع استراتيجية جديدة تمكنها من إعادة هيكلتها ودعم استمراريتها، كما أنه زودها بمختلف الهياكل والتنظيمات، ومن أهم مقرراته إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية كهيئة تشريعية والتي انبثقت عنها لجنة التنسيق والتنفيذ هذه الأخيرة موضوع دراستنا والتي تعتبر هيئة تنفيذية وذات مسؤولية أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية تقود الكفاح المسلح في الداخل والخارج.

**أسباب اختيار الموضوع:**

لقد وقع اختيارنا على موضوع لجنة التنسيق والتنفيذ بسبب ميلنا لتاريخ الثورة الجزائرية والرغبة في المساهمة بالجهد المتاح في كتابة الأحداث التاريخية لهذه الفترة، لاسيما أن تاريخ هذه الثورة المجيدة لايزال ينتظر الكتابة بأقلام جزائرية إذا ما قورنت بالعدد الهائل من الكتابات الأجنبية لاسيما الفرنسية، كما أننا أردنا الإدلاء بدلونا في هذا الموضوع كونه يخص تاريخنا، فحاولنا التقرب من المصادر والمراجع لمعرفة مساهمة لجنة التنسيق والتنفيذ في الثورة الجزائرية خلال الفترة الزمنية الممتدة من 1956 إلى 1958.

**أهمية الموضوع:**

تكمن أهمية الدراسة في إبراز دور لجنة التنسيق والتنفيذ كمؤسسة من مؤسسات الثورة الجزائرية في مواجهة الاستعمار الفرنسي واستراتيجيته، ويظهر ذلك من خلال جهود أعضائها في التعريف بالقضية الجزائرية والدفاع عنها، والدفع بها إلى تحقيق الاستقلال.

**إشكالية الموضوع:**

لمعالجة هذا الموضوع ارتأينا طرح الإشكالية التالية:

انبثقت عن مؤتمر الصومام أول قيادة سياسية للثورة الجزائرية، والتي كان لها الأثر الفعال في بلورة الأحداث التاريخية للثورة الجزائرية في الفترة الممتدة (1956- 1958) وإعطائها دفعا جديدا فما مدى مساهمة لجنة التنسيق والتنفيذ في الثورة الجزائرية؟ وإلى أي مدى استطاعت تجسيد المبادئ التي أقرتها.

وقد اعتمدنا على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تقودنا الى الإجابة عن الإشكالية الرئيسية وهي:

- ماهي ظروف عقد مؤتمر الصومام وما هي أهم قراراته؟

- ما الدور الذي لعبته لجنة التنسيق والتنفيذ باعتبارها المسؤولة عن الثورة سياسيا و عسكريا ؟

- ماهي أهم القرارات التي اتخذتها لجنة التنسيق والتنفيذ في مواجهة استراتيجية العدو الفرنسي؟

- كيف واجهت لجنة التنسيق والتنفيذ المشاكل والأزمات الداخلية منها الخارجية وهل وفقت في حلها؟

**الدراسات السابقة:**

بالرغم من أن موضوع لجنة التنسيق والتنفيذ قد تناوله العديد من الباحثين، إلا أن ذلك لم يمنعنا من التطرق لهذه الدراسة، لأننا سنحاول أن نضيف شيئا ولو يسير، وإعطاء قراءة جديدة لها من خلال المصادر وتقديمها في شكل حسن وضبطها منهجيا وبالنسبة للموضوع كانت له دراسة سابقة وهي مذكرة بعنوان " لجنة التنسيق والتنفيذ الجزائرية (1956- 1958)"، مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المعاصر للطالبة جعفر رتيبة.

**المنهج المعتمد:**

أما عن المنهج الذي اتبعناه في دراستنا فقد ارتأينا المزج بين المنهج التاريخي الوصفي والمنهج التحليلي وذلك من خلال وصف الأحداث وصفا دقيقا وتحليلها بطريقة منهجية.

**الخطة المعتمدة في الدراسة:**

بعد جمعنا للمادة العلمية التي تعالج موضوعنا خلصنا في الأخير إلى وضع خطة والتي جاءت كالتالي:

مقدمة ومبحث تمهيدي وثلاث مباحث، حيث تناولنا في **المبحث التمهيدي** الثورة التحريرية من 1954 إلى 1955، ومن خلاله تطرقنا إلى الظروف والتحضيرات التي سبقت اندلاعها إضافة إلى الصعوبات التي اعترضتها وردود الأفعال الداخلية والخارجية لاندلاعها وصولا إلى هجومات الشمال القسنطيني التي أعطت دفعا جديدا للثورة.

وفي **المبحث الأول** بعنوان مؤتمر الصومام وتأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ (1956- 1957) و الذي تناولنا فيه المرحلة الثانية للثورة الجزائرية، وتحدثنا عن مرحلة التنظيم انطلاقا من عقد مؤتمر الصومام الذي وضع الثورة في مسارها الحقيقي بغض النظر إلى الانتقادات التي وجهت له، ثم تطرقنا إلى تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ونشاطها واهم قراراتها من1956 إلى1957، وأخيرا اكتشاف أمرها وانتقالها إلى تونس.

أما في **المبحث الثاني** فعنوناه بلجنة التنسيق والتنفيذ من1957 إلى 1958، فتناولنا فيه اجتماع القاهرة وأهم مقرراته، منها إعادة تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ تحت مسمى لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ثم تطرقنا إلى نشاطها وأهم الأعمال التي قامت بها خارج الوطن، وعن دورها في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وفي **المبحث الثالث** الذي خصصنا له عنوان "القضايا التي اعترضت لجنة التنسيق والتنفيذ" تطرقنا إلى المشاكل والعراقيل التي واجهت لجنة التنسيق والتنفيذ منذ بدايتها، تناولنا القاعدة الشرقية ورفضها الامثال لقرارات الصومام، ثم تحدثنا عن قضية عبان رمضان وفي الأخير تطرقنا إلى أزمة إيجلي وتداعياتها على نشاط الثورة بتونس، وأنهينا دراستنا بخاتمة استنتاجية حاولنا من خلالها الإجابة على ما تضمنته الإشكالية من تساؤلات.

**التعريف بأهم المصادر والمراجع:**

ولإنجاز هذا العمل المتواضع استعنا بمجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها:

سعد دحلب "المهمة المنجزة من أجل الاستقلال": باعتبار المؤلف كان عضوا في لجنة التنسيق والتنفيذ حيث تطرق إلى مؤتمر الصومام وتأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى والثانية والذي أفادنا كثيرا خاصة في دراستنا في عنصر لجنة التنسيق والتنفيذ بتشكيلتيها الأولى والثانية. إضافة إلى كتابي بن يوسف بن خدة الأول "شهادات ومواقف" الذي أعطى دراسة شاملة لمؤتمر الصومام والهياكل التي أقرها إضافة إلى نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى، وقد اعتمدنا عليه في حديثنا عن مؤتمر الصومام وإضراب ثمانية أيام وتأسيس الحكومة المؤقتة، وكتابه الثاني بعنوان "الجزائر عاصمة المقاومة" الذي أعطى دراسة شاملة عن كيفية التنظيم في المنطقة المستقلة العاصمة وقد أفادنا في حديثنا عن إضراب ثمانية أيام ومعركة الجزائر وفي قضية إعدام بن مهيدي.

مذكرات علي كافي: التي تعد من المذكرات المهمة باعتباره كان من المسؤولين في الولاية الثانية وشهد معظم أحداث الثورة وتناولها بالتفصيل بداية من اندلا ع الثورة وهجومات الشمال القسنطيني وصولا إلى مؤتمر الصومام والهيئات المنبثقة عنه كما يتطرق إلى مسائل داخلية وخارجية مهمة حدثت في الثورة منها قضية عبان رمضان، وقد أفادنا كثيرا في دراستنا خاصة في مؤتمر الصومام وقضية اغتيال عبان.

واعتمدنا على مبروك بلحسين،" مراسلات بين الداخل والخارج" (الجزائر والقاهرة) والذي يحتوي على المراسلات التي كانت تتم بين قادة الداخل والوفد الخارجي بالقاهرة، الذي استفدنا منه في حديثنا عن مؤتمر الصومام، واجتماع القاهرة. إضافة إلى كتاب فتحي الديب، "عبد الناصر والثورة الجزائرية" والذي تحدث من خلاله عن الدعم الذي قدمه هذا الرئيس للثورة وللوفد الخارجي بالقاهرة، إضافة إلى أنه تطرق إلى المحطات الكبرى في الثورة، وقد استفدنا منه في حديثنا عن عملية اختطاف الزعماء الخمسة، وعن الظروف التي سبقت الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة.

**وبخصوص المراجع**: اعتمدنا على محمد عباس "ثوار عظماء" والذي جمع فيه شهادات لسبعة عشر شخصية ووطنية عاشت أحداث الثورة، والذي استفدنا منه كثيرا في دراستنا، إضافة إلى كتب عبد الله مقلاتي من بينها التاريخ السياسي للثورة، الذي أفادنا كثيرا في جميع مراحل دراستنا وغيرها من المراجع الهامة.

كما اعتمدنا على مجموعة من الدوريات والتي تحتوي على **المجلات والجرائد والدوريات والملتقيات** منها جريدة "المجاهد" لسان حال جبهة التحرير الوطني ومقالاتها المتنوعة التي أفادتنا كثيرا في حديثنا عن لجنة التنسيق والتنفيذ ونشاطها في الفترة الممتدة من (1956- 1958)، ومجلة أول نوفمبر، إضافة إلى ذلك اعتمدنا على المذاكرات والأطروحات الجامعية منها أطروحة دكتوراه لصاحبها عبد النور خيثر "تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية من 1954-1962" وتعتبر مذكرة قيمة من ناحية المعلومات الموجودة بها، إذ تطرق فيها من المؤتمر الصومام وبداية تشكيل الهيئات القيادية إلى اجتماع القاهرة وإعادة تشكيل تلك الهيئات من جديد، والتي أفادتنا كثيرا في حديثنا عن مؤتمر الصومام واجتماع القاهرة وانعكاساتهما على مسار الثورة، إضافة إلى مذكرة المبادئ التنظيمية للثورة الجزائرية لصاحبتها حكيمة شتواح والتي أفادتنا كثيرا في معظم مراحل دراستنا خاصة في معركة الجزائر وخروج القيادة إلى تونس واجتماع القاهرة.

**الصعوبات:**

وفي دراستنا هذه واجهتنا عدة صعوبات وعقبات من بينها: ضيق الوقت، وعدم القدرة في التحكم في المادة العلمية نظرا لكثرتها كما أن موضوع لجنة التنسيق والتنفيذ لم يتناوله المؤرخون كموضوع مستقل بحد ذاته وإنما أغلب الكتابات تربطها بمؤتمر الصومام بإعتبارها هيئة منبثقة عنه، إضافة إلى أن فترة دراستنا تبدو قصيرة (1956–1958)، إلا انها مليئة بالأحداث الهامة والمعقدة والمتداخلة والتي لا يمكن تجاهلها أو إهمالها فنرجو من الله التوفيق حتى لا نقصر في إبراز أي حدث من تلك الأحداث.

# المبحث التمهيدي: الثورة الجزائرية

# (1954– 1955).

1. التحضير للثورة
2. اندلاع الثورة وردود الافعال الداخلية والخارجية.
3. هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت1955.

إن اندلاع ثورة أول نوفمبر لم يكن حدث اعتباطيا، بل كان نتيجة حتمية للسياسة الفرنسية التعسفية في الجزائر، فبعد أن استنفذ الشعب الجزائري جميع الطرق والوسائل غير السلمية المتمثلة في المقاومات الشعبية والسلمية المتمثلة في المقاومة الفكرية والأحزاب السياسية، إضافة إلى ذلك نمو الوعي لدى الشعب الجزائري وإيمانهم بضرورة العمل المسلح وإن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

## 1. التحضير للثورة:

لقد سبق اندلاع الثورة عدة تحضيرات تمثلت بداية بتأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي تأسست في 23 مارس 1954، وذلك بعد اللقاء الذي جمع محمد بوضياف[1] ومصطفى بن بولعيد[2] ومحمد دخلي ورمضان بوشبوبة الذي تم فيه توجيه النداء لتوحيد الصفوف[3]، وبعد إنشاء اللجنة بثلاثة أشهر ظهر الصراع داخل حركة انتصار الحريات الديمقراطية بين المصاليين والمركزيين فقام كل من بوضياف وديدوش مراد[4] وبن بولعيد بتغير الاستراتيجية وقرروا جمع قدامى المناضلين في المنظمة الخاصة[5]، تقرر عقد اجتماع 22 في النصف الثاني من جوان1954[6]، بمنزل المناضل الياس دريش بحي المدنية وحسب رابح بيطاط فإن جدول الاجتماع تلخص فيما يلي:

---

1- محمد بوضياف: ولد في جوان1919 بالمسيلة مناضل في صفوف حزب الشعب، وأصبح مسؤولا عن المنظمة الخاصة في قسنطينة، كان ضمن المختطفين في عملية القرصنة الجوية 23 أكتوبر 1956، عين وزيرا للدولة ونائب رئيس الحكومة ت في 1992. للمزيد أنظر: محمد حربي، الثورة سنوات المخاض، موفم للنشر الجزائر 2008، ص186.

2- مصطفى بن بولعيد: مناضل في حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية، وهو من قادة المنظمة الخاصة، شارك في اجتماع 22 ثم لجنة الخمسة ثم الستة، ألقي عليه القبض في فيفري 1955 على الحدود الليبية التونسية وفر من السجن في نوفمبر 1955، استشهد في جبال الأوراس في مارس1956 بجهاز راديو مفخخ. للمزيد انظر: صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دط، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008، ص705.

3- بوعلام بن حمودة، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012، ص154.

4- ديدوش مراد: ولد في بلكور عام 1922 انضم الى حزب الشعب بعد 1945 كان عضوا في المجموعة ال22 ثم قائد لمنطقة قسنطينة في أكتوبر 1954 استشهد في جانفي 1955. انظر محمد حربي، المصدر السابق ص 189.

5- المنطقة الخاصة أو المنظمة السرية، أنشئت في 15/ 02/ 1947 حين انعقد المؤتمر حزب الشعب منحت طابعا شبه عسكري ذا هياكل خاصة بالكفاح المسلح، وعين محمد بلوزداد مسؤولا عن هذا التنظيم، تمحور عملها حول التكوين العسكري والتدريب على مختلف الأسلحة والمتفجرات أن الكشف أمرها في مارس 1950، للمزيد انظر محمد يوسفي، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، منشورات تالة الأبيار، الجزائر 2010، ص ص 91، 92.

6- مبروك بلحسين، مراسلات بين الداخل والخارج الجزائر والقاهرة (1945- 1956)، تر الصادق عماري، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 32.

1. اتخاذ القرار بإعلان الثورة.
2. كيفية إعلان الثورة وتحديد أهداف الثورة[1].

وبعد المناقشات التي دارت في الاجتماع ظهر هناك موقفين، موقف يرى ضرورة التأني قبل إعلان الثورة بحجة أن الوقت لم يحن، أما الموقف الثاني فيرى ضرورة الإسراع في إعلان الثورة، وفي الأخير استقر على الرأي الثاني بعد تدخل سويداني بوجمعة وانتهى الاجتماع بثلاثة قرارات وهي:

1. إدانة الانقسام الحاصل في حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية والجهات المتسببة فيه.
2. الالتزام بمحو الآثار المترتبة عن هذه الأزمة وإنقاذ الحركة الثورية من السقوط.
3. إعلان الثورة المسلحة كسبيل وحيد لتحرير الجزائر وتجاوز الخلافات الداخلية[2].

ولتجسيد هذه القرارت والتوصيات جرى انتخاب بوضياف وتكليفه بتشكيل أمانة تنفيذية تقود الحركة الثورية وتطبق القرارات، وفي اليوم الثاني شكل بوضياف لجنة الخمسة[3] وكان أول اجتماع لها في منزل المناضل عيسى كشيدة، وفي نهاية الاجتماع تم الاتفاق على توزيع المهام بين اللجنة وقد طرحت مشكلة القيادة على المجتمعين خاصة وأن الثورة بحاجة إلى غطاء سياسي وقد اتفق على انتهاج القيادة الجماعية لتسيير الثورة، وقد باشرت اللجنة مهامها بتكليف ديدوش بمهمة إقناع المنطقة لما لها من أهمية نضالية وبعد العديد من الاتصالات انضمت منطقة القبائل ممثلة في كريم بلقاسم[4] لتصبح لجنة الستة وفيما بعد تصبح لجنة التسعة بانضمام جماعة القاهرة[5]، وقد ركزت اللجنة السداسية جهودها في التحضير لاندلاع الثورة من خلال إعداد منشور يوضح أهدافها ويعرف بها للشعب الجزائري والعالم[6]، وتجلى ذلك في بيان أول نوفمبر والذي قام بإعداده محمد بوضياف مستعينا بمحمد العيشاوي،

---

1- الغالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954- 1958) دراسة في السياسات والممارسات، دار هومة الجزائر، 2013، ص 83.

2- نفسه، ص 84.

3- لجنة الخمسة: تتكون من: محمد بوضياف، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط، زيغود يوسف.

4- كريم بلقاسم: من منطقة القبائل، عضو في ح ش سنة 1946، من الأعضاء الستة، ومسؤول عن المنطقة الثالثة، من مؤطري الصومام، عضو في (م و ث) وفي ( ل ت ت) بتشكيلتيها ، وزرير الدفاع في (الح ا م 1)، ووزير الشؤون الاجتماعية في 2، ووزير الداخلية في 3 ،تم اغتياله بفندق في فرانكفورت 1970.للمزيد أنظر، صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 718.

5- الغالي غربي، مرجع سابق، ص ص 85، 86.

6- محمد حربي، المصدر السابق، ص 88.

أما محتوى البيان فكان محمد بوضياف يقوم بصياغة أفكار مستوحاة من برنامج ح إ ح د ومحمد العيشاوي يقوم بتركيب تلك الأفكار في جمل مفيدة، ( أنظر الملحق رقم 01) [1].

وقد تكلف العيشاوي برقنه في منزل المناضل عمر بن رمضاني بمنطقة ايغيل أمولا بتيزي وزو، وتم السحب في منزل ايدير رابح وقد وزرع النص داخليا وخارجيا وبثته إذاعة صوت العرب من القاهرة،[2] وتجدر الإشارة إلى أنه تم سحب 2300 نسخة من النداء إلى الشعب الجزائري و1100 نسخة من بيان أول نوفمبر، أما عن اللغة التي كتب بها النص الأصلي فكانت باللغة الفرنسية ولم يترجم إلى العربية إلا سنة 1957[3].

## 2. اندلا ع الثورة وردود الأفعال الأولية:

لقد اتفقت لجنة الستة في البداية على إعلان الثورة في 15 أكتوبر وأخبر الوفد الخارجي بذلك، إلا أن الخبر تسرب وهذا ما جعلهم يجددون تاريخ آخر والمتمثل في الفاتح نوفمبر[4]، ولقد كانت انطلاقة الثورة المسلحة في منتصف الفاتح نوفمبر 1954 مفاجئة تامة لسلطات الاحتلال على جميع المستويات والأحزاب السياسية بالجزائر عموما باستثناء عناصر قليلة من اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (M T L D)[5].

أما عن اختيار توقيت منتصف الليل والفاتح من نوفمبر لأنه يصادف عيد القديسين فأغلب قوات الاحتلال سيكونون في عطلة دينية، ومنتصف الليل فقد اختير بدقة لأن الجنود الفرنسيين ورؤسائهم سيكونون في حالة استرخاء، إضافة إلى أن الفاتح من نوفمبر أيضا صادف يوم الاثنين الذي هو يوم مبارك ولد فيه الرسول صلى الله عليه وسلم، وكان يعقد فيه السرايا ويعلن الغزوات ويحرز

---

1- عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تر عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، الجزائر 2003، ص 104، 105.

2- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 160.

3- رياض بودلاعة، القيم الديمقراطية للثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير حديث ومعاصر (مرقونة)، جامعة متنوري قسنطينة 2005 2006، ص 83.

4- محمد عباس، ثوار عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013، ص27.

5- محمد عباس، نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954- 1962)، دار القصبة، الجزائر 2009، ص 77.

الانتصارات وغيرها من الاعتبارات والشيء الأهم أن العمليات العسكرية الأولى قد توزعت على كل المناطق حتى يتحقق مبدأ الشمولية منذ اليوم الأول، وتم ضبط العمليات على مبدأ اللامركزية[1].

وقد اندلعت الثورة من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب وهذه الشمولية للثورة تحققت لأول مرة منذ أن وطأت أقدام الفرنسيين أرض الوطن، ولكن قوة الانطلاقة اختلفت من منطقة إلى منطقة أخرى حسب الوسائل والإمكانيات بالإضافة إلى طبيعة الجغرافية لكل منطقة من المناطق[2]، وقد سجلت 60 عملية جرت في 30 مكان عبر الوطن، وقد استهدفت الهجوم على المراكز العسكرية ومراكز الشرطة والدرك وحرق المخازن والمزارع وتفجير القنابل وهذا ما أثار هلعا في الأوساط الاستعمارية وبين السكان الجزائريين[3].

## 3. ردود الفعل الأولية:

### أ – رد الفعل الجزائري:

لقد كان رد الفعل الشعب الجزائري مزيجا بين التأييد والحذر من المستقبل[4]، خوفا من أن تكون الانطلاقة صدمة من نوع مجازر الثامن ماي 1945 التي لم تكن ببعيدة عنهم[5].

### –الأحزاب السياسية:

**1. المصاليون:** كانوا ضد الثورة في البداية، إلا أنه فيما بعد انضم العديد منهم وظل مصالي والأقلية الباقية معه على العناد حتى استرجاع الاستقلال[6].

---

1– أمال شلي، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954– 1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة) ، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2005– 2006، ص 358.

2– عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، 2013، ص 225.

3– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 39.

4– مولود قاسم نايت بلقاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مأثر فاتح نوفمبر، دار الامة، الجزائر، 2007، ص68.

5– علي كافي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946– 1962، دار القصبة، الجزائر، د س ن، ص 55.

6– مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق، ص 86.

**2. المركزيون:** لم يكن موقفهم واضحا منذ البداية، فهم ينظرون إلى الانطلاقة بأنها جاءت في غير وقتها لا لشيء إلا أنهم لم يكونوا محركيها والفاعلين فيها، ومن جهة أخرى كانوا يرغبون في التريث والانتظار وإيجاد الظروف الدولية المناسبة للتعريف بالقضية الجزائرية زيادة على ذلك كانوا غير مقتنعين بنجاح انطلاقة الثورة كما أن هناك بعض العناصر من القيادة المركزية التي عبرت عن موقفها المتردد وهو ما توضحه الرسالة التي بعث بها بعضهم إلى وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا ميتران" François Mittérand عبروا من خلالها على ضرورة إتباع سياسة التهدئة لإيقاف القمع والملاحقات[1].

**3. أحباب البيان والحرية:** فوجئ هو الآخر بالانطلاقة ففرحات عباس[2] كان له موقفا واضحا منذ البداية حيث كتب في صحيفة الجمهورية الجزائرية: "...إن موقفنا واضح دون أي القياس وإننا سنبقى مقتنعين بان العنف لا يساوي شيء"، وبقي على موقفه إلى غاية 1956 حيث التحق بجبهة التحرير الوطني مع العلم أن كثيرا من مناضلي البيان التحقوا بصفوف الثورة قبل ذلك التاريخ[3].

**4. جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:** انقسمت جمعية العلماء المسلمين إلى تيارين متباينين اتجاه اندلا ع الثورة التحريرية، الأول يعارض فكرة العمل المسلح ويعتبرها نوف من المغامرة المحفوفة بالمخاطر، ويؤكد أصحابه على أهمية النضال السياسي السلمي، أما التيار الثاني فقد إقتنع أصحابه بأن عصر المطالبة بالإصلاحات قد ولى إلى غير رجعة لهذا أعلن مساندته المطلقة للثورة داعيا الشعب الجزائري لتلبية نداء جبهة التحرير الوطني، أما عن موقف جمعية العلماء من العمل الثوري في اطار جبهة موحدة فإن مسؤوليها رفضوا فكرة حل جمعيتهم لفائدة جبهة التحرير الوطني مع قبولهم العمل المشترك مع المحافظة على استقلالية قرارهم[4].

**ب– رد الفعل الفرنسي:** ما يلاحظ حول ردود أفعال الإدارة الاستعمارية في باريس أن الأغلبية

---

1– علي كافي، المصدر السابق، ص 56.

2– فرحات عباس: من مواليد سنة 1899 في جيجل بالطاهير، كان مولعا بالشؤون السياسية درس الصيدلة، هو مؤسس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، عضو في المجلس الوطني للثورة الجزائرية1956، أول رئيس للحكومة الجزائرية المؤقتة ( 1956–1958). للمزيد أنظر: محمد حربي، المصدر سابق، ص179.

3– علي كافي، مصدر سابق، ص ص57، 58.

4 – الغالي غربي، المرجع السابق، ص ص 143، 144.

الساحقة، من أجهزة الإعلام كلها اتفقت على موقف واحد وهي أن اندلاع الثورة لم تكن ذاتية جزائرية بل كانت تحركها أيادي خارجية تمثلت في الشرق العربي المتمثل في القاهرة وحتى الغرب[1].

ومن أجل ذلك سارع الحاكم العام في الجزائر "روجي ليونار" Roger léonard إلى إصدار بلاغ عشية أول نوفمبر لطمأنة المستوطنين والتقليل من أهمية الأحداث جاء فيه: «أن السلطات الاستعمارية اتخذت الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه الأحداث من بينها استدعاء الاحتياط لتدعيم القوات الفرنسية في مناطق الحوادث»، أما رئيس بلدية مدينة الجزائر "جاك شوفالي" فقد صرح: «بان الحكومة الفرنسية لن تقبل بأي وصفة كانت إرهاب فردي ولا جماعي وإن جميع التدابير الصارمة سوف تتخذ»[2].

أما عن موقف رئيس الوزراء الفرنسي "مانديس فرانس" فقد وجه إنذار مباشر لمصر قال فيه: «لقد حان الوقت أن تتحمل الحكومة المصرية مسؤوليتها»[3]، كما صرح أيضا بما يلي: «هناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم ولكن الشعب لم يتبعهم وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف وأعددنا جميع الإمكانيات وان الجزائر هي فرنسا...وأنه من غير المعقول القبول بان يثور مواطن على وطنه[4].

وعن رد فعل المعمرين فهم أكثر من غيرهم أحسوا بالصاعقة التي هزت وجودهم الاستيطاني، فحاولوا تكرار نتائج مجازر 8 ماي 1945، طالبوا بالأسلحة وتكوين المليشات وهددوا بإسقاط حكومتهم إذا لم ترد بشدة على قمع المتمردين والقضاء على الخوف الذي بدأ يسكنهم[5].

## 3. هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 :

تعد منطقة الشمال القسنطيني من أهم المناطق بعد اندلاع الثورة، وهذا ما أكدته مسيرة الكفاح والجهاد الذي خاضه قادتها على الصعيدين السياسي والعسكري والتنظيمي من بينهم، ديدوش مراد

---

1- نفسه، ص 58.

2- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 126.

3- علي كافي، المصدر السابق، ص 58.

4- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 125.

5- علي كافي، المصدر السابق، ص 59.

وزيغود يوسف[1] هذا الأخير الذي يعتبر مهندس هجومات الشمال القسنطيني[2].

في أوائل صيف 1955 كانت المنطقة تمر بوضعية جد حرجة فالاتصال بين المناطق لا يتم بالصورة والسرعة المطلوبتين، والتردد ما يزال يطبع موقف الشعب الجزائري، والأهم من ذلك كانت القوات الاستعمارية تضرب حصارا خانقا على الاوراس، في ظل هذه الظروف الصعبة بعث بشير شيحاني[3] برسالة إلى زيغود يوسف قائد المنطقة الثانية يستنجد به، في هذا الصدد يقول بن طوبال[4] عن رسائل شيحاني: «وفي ذلك الوقت كان راسلنا شيحاني ويقول نحن في خطر لازم الولايات يعملوا عمليات لفك الحصار عنا» ويقول صالح بوينبدر عن رسالة شيحاني: «لا بد من عمل شيء لتخفيف الضغط ومشاطرتنا أو زار الحملة الاستعمارية المسعورة علينا»[5].

إن الذين عايشوا تلك الفترة يجمعون على أن زيغود يوسف هو مدبر الهجومات، وعندما اختمرت في ذهنه نقلها إلى مساعديه الآخرين وفي مقدمتهم لخضر بن طوبال، لأن زيغود كان من قدماء المنظمة الخاصة، لذلك كان يقول دائما «بأن القمع الأعمى والعنف يدعو إلى العنف»، وعلى هذا الأساس فإن تمكنت جبهة تحرير الوطني من إقناع السكان بالانضمام إلى جيش التحرير في عملية هجومية ضد الاستعمار فإنها ستسبب في رد فعل عنيف يقطع خط الرجعة على المتمردين ويوقظ الحس الوطني لدى عامة المواطنين[6].

---

1- زيغود يوسف: من أعضاء حزب الشعب الجزائري، من مجموعة 22، قائد هجومات الشمال القسنطيني في 20 أوت1955، أعتقل سنة 1950 وفر من السجن سنة 1952 استشهد في سبتمبر1956، للمزيد انظر محمد حربي، المصدر السابق، ص 121.

2- أمال شلي، المرجع السابق، ص 275.

3- بشير شيحاني أو شيهاني: كان نائبا لمصطفى بن بولعيد في قيادة المنطقة الأولى، من مواليد 22 افريل 1914 بقسنطينة، أشرف على إنشاء عناصر التنظيم السري بالخروب، قاد المنطقة الأولى إلى غاية أواخر أكتوبر 1955، حيث سقط شهيدا بمنطقة القلعة الاوراس، بوعريوة عبد المالك، العلاقات بين الولايات التاريخية للثورة التحررية 1954- 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر 2005، 2006، ص 49.

4- عبد الله بن طوبال المدعو لخضر ( 1923- 2002): ولد بمنطقة ميلة، انخرط في صفوف حزب الشعب، مناضل في المنظمة الخاصة عضو في مجموعة 22، قائد الولاية الثانية (1956- 1957)، عضو في ل ت و ت الثانية ، ووزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الأولى، ثم وزيرا للدولة (1958- 1961)، امال شلي، المرجع السابق، ص 360.

5- بوعريوة عبد المالك، المرجع السابق، ص ص 48- 50.

6- محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، 1884، ص 142.

ولتخفيف الضغط على الأوراس وجد زيغود نفسه مضطر إلى القيام بمبادرات وبدأ ينسق مع عبان من قادة الداخل وللقيام بعمليات 20 أوت 1955[1]، ولقد كان زيغود واعيا لخطورة الوضع وهو يقوم بالإعداد للهجومات من خلال قوله: «اليوم أصبحت القضية موت أو حياة ففي نوفمبر كانت مسؤولياتنا تنحصر في تحرير الوطن، وتنفيذ الأوامر، لكن اليوم وجب علينا أن نختار إحدى الطريقتين إما أن نشن غارات عامة يحدث من جرائها الانفجار الشامل، وبالتالي نحث كل الجهات على مضاعفة عملياتها وإيذاع صوت كفاحنا بكل صراحة على المستويين الداخلي والخارجي، وإما أن يكون هذا بمثابة برهان بأننا عاجزون على أن نقود هذا الشعب إلى الاستقلال، وبهذا نكون قد قاتلتنا إلى آخر مرة وتكون في النهاية عملية انتحارية»[2].

**أ – التحضير لهجومات الشمال القسنطيني وانطلاقها:**

قبل القيام بهجومات الشمال القسنطيني سبقته عدة اجتماعات واتصالات بحضور جميع مسؤولي المنطقة تحت إشراف زيغود يوسف وقد كان الاجتماع الأول في الفترة الممتدة من 25 جوان إلى 1 جويلية 1955 في ضواحي الزمان بمنطقة الحدائق سكيكدة، والذي حضره 100 مجاهد من أعضاء المنطقة الثانية منهم الاخضر بن طوبال، عمار بن عودة[3] وعلي كافي[4] وغيرهم، وقد تم الاتفاق في هذا الاجتماع على رسم الخطوط العريضة للعمليات، وتحديد توقيتها وأماكنها، وتنظيم العمل السياسي والجماهير الشعبية والإلحاح بشدة على إشراكهم في العمليات لتكون العملية عسكرية وشعبية[5]، ثم عقد

1- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي 1997، ص 388.

2- عبد المالك بوعريوة، المرجع السابق، ص 52-53.

3- عمار بن عودة: المدعو سي مصطفى بدأ نشاطه السياسي في ح ش ج ثم في ح إ ح د، عضو في الم الخ، التحق بالجبال منذ 1950، عضو في مجموعة22، أحد مفجري الثورة، أحد المفاوضين في ايفيان، عين بعد الاستقلال سفيرا للجزائر بليبيا وتقلد عدة مهام أخرى. أمال شلي، المرجع السابق، ص 361.

4- علي كافي: ولد بالحروش ولاية سكيكدة سنة 1928 طاب بمعهد الكتانية، انخرط في صفوف حزب الشعب، واشتغل بالتدريس سنة 1953 بمدرسة حرة بسكيكدة، كلف بالتحضير لهجومات الشمال القسنطيني، من قادة المنطقة الثانية، من المشاركين في مؤتمر الصومام رفقة زيغود، اخترق عام 1957 خط موريس ليشارك في اجتماع ل ت ت بتونس، شغل مناصب عليا بعد الاستقلال، أهمها رئيس الأعلى للدولة. للمزيد أنظر، علي كافي، المصدر السابق، ص ص 15- 17.

5- عمار قليل، المصدر السابق، ص 377.

اجتماع ثاني في كدية دوار المجاجدة حضره أيضا زيغود ومساعديه في الناحية الثانية وقد تبين بأن الإعداد للهجومات دام ثلاثة أشهر[1].

اندلعت الهجومات يوم السبت 20 أوت 1955 في منتصف النهار وذلك لعدة اعتبارات، منها أن زيغود اختار منتصف النهار لأنه كان وقت أذان صلاة الظهر، وأراد أن تمتزج الدعوة للصلاة بالدعوة إلى الجهاد، وهو ما حدث في أغلبية المدن والقرى، إضافة إلى أن منتصف النهار هو موعد وجبة الغذاء عند الأوروبيين المدنيين ولأن العسكريين يتغذون قبل ذلك ساعة كاملة أو بنصف ساعة كما أن الوقت صيف وبعد الظهر تشتد الحرارة[2]، زيادة على ذلك صادف هذا اليوم سوق سكيكدة الذي تنشط فيه الحركة وتتوافد عليه أعداد كبيرة من مواطني الجهات المجاورة[3].

**ب- نتائج هجومات الشمال القسنطيني:**

كانت لهجومات الشمال القسنطيني عدة نتائج نذكر:

1. فك الحصار على الاوراس بعد أن نقل الاستعمار قواته من أجل القضاء عليها بصفة نهائية.

2. التأكيد على استمرارية وشمولية الثورة وأنها ثورة شعبية نابعة من صميم الشعب الجزائري[4].

3. نقل الحرب من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى ولتحفيف الضغط عنها، التأكيد للاستعمار أن الثورة في كل مكان[5].

4. القضاء على التعتيم الإعلامي الغربي وإسماع صوت الثورة في المحافل الدولية.

5. تعميم الثورة بين جميع فئات الشعب الجزائري، ووضحت الرؤيا أمام المتمردين والخائفين الذين لم يتبينوا بعد حقيقية الثورة، فكان للهجومات أثر بالغ في التعريف بالثورة على أنها ثورة شعبية فبعدها استطاعت أن تفرض وجودها، وتعمق جذورها في أوساط الجماهير[6].

---

1- علي كافي، المصدر السابق، ص ص 82، 83.

2- محمد العربي الزبيري، الثورة ...، المرجع السابق، ص 377.

3- عمار قليل، المصدر السابق، ص 336.

4- عمار قليل، المصدر السابق، ص ص 335، 336.

5- محمد العربي الزبيري، الثورة...، المرجع السابق، ص 143.

6- عمار قليل، المصدر السابق، ص 344.

6. إقناع الرأي العام الفرنسي والرأي العالمي بأن الشعب الجزائري قد تبنى منهج جبهة التحرير الوطني في المواجهة بالحجارة والفؤوس والعصي من أجل تحرير البلاد[1].

7. التضامن مع الشعب المغربي في ذكرى نفي محمد الخامس[2].

8. القضاء على سياسة الحكم العام جاك سوستال والمتمثلة في تحطيم الثورة الجزائرية بالجبهة الشرقية[3].

9. هجومات الشمال القسنطيني فتحت الباب أمام الشباب للالتحاق بالثورة وكان لها الفضل في التحاق المرأة بها، وبذلك اضطرت قوات الاحتلال إلى تخفيف الضغط على الاوراس وتزايد عمليات التطوع في صفوف جيش التحرير الوطني وعزل الإدارة الاستعمارية[4].

10. ظهور المجالس الشعبية على مستوى الدواوير والمجالس القضائية على المستويين الداخلي والخارجي، وكسب تعاطف الشعب المغربي وتضامنه وتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال هيئة الامم بعد تقنيد الأطروحة القائلة بأن ما يجري في الجزائر هو عمل جماعة من المتمردين المعزولين في جبال الأوراس[5].

11. تصدع الرأي العام الفرنسي بشأن الوضع في الجزائر، وتراجع إجراء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في 2 جانفي 1956 والتي كانت تسعى من خلالها إلى خلق مفاوض شرعي يمثله بعض الجزائريين[6].

أما عن تقييم الهجومات فيقول على كافي: «من الطبيعي أن حدثا مثل 20 أوت 1955 تكون له نتائج مع أن البعض من المؤرخين الجزائريين وقعوا في فخ التشكيك ومحاولة التقليل من نتائجها»، في حين يرى فرحات عباس أن السبب الرئيسي الذي دفع بزيغود للقيام بهذه العمليات هي أزمة الضمير التي كانت تتملكه بعد موت ديدوش حيث كان زيغود دليله، ويضيف أن جيش التحرير لم يشارك في العمليات[7].

---

1- محمد العربي الزبيري، الثورة ...، المرجع السابق، ص 143.

2- علي كافي، المصدر السابق، ص 84.

3- الشافعي درويش،" 20 أوت 1955 يوم تاريخي من ايام ثورة نوفمبر المجيدة "، مج 7، ع 2، مجلة الواحات والدراسات 2014، ص 78.

4- نفسه، ص 90.

5- محمد عباس، ثوار ...، المرجع السابق، ص 326.

6- علي كافي، المصدر السابق، ص ص 90، 88.

7- نفسه، ص 91.

يذكر الستار هورن (Alistair Horne) في كتابه "حرب الجزائر" أن أحداث 20 أوت 1955 كانت نتيجة اليأس القاتل الذي سيطر على كل من زيغود ومساعده الأول لخضر بن طوبال[1].

ويضيف ايف كوريار(Yves courriere) في كتابه "زمن الفهود" le temps des lespands «أنه الهجوم الأول والحقيقي لحرب الجزائر ويضيف أيضا دخلت الجزائر مرحلتها النشطة ومن الآن فصاعدا ستكون هناك قبل 20 أوت وما بعد 20 أوت1955»[2].

وما يمكن قوله حول الهجومات أنها تعتبر محطة هامة وحاسمة في تاريخ الثورة الجزائرية فبموجبها تنفست الثورة، وانطلقت إلى مرحلة جديدة ألا وهي مرحلة التنظيم وهذا ما يظهر جليا في مؤتمر الصومام. إلا أنه وما يؤخذ على الهجومات هو الرد العنيف من قبل سلطات الاحتلال فقد شتت عمليات قمع رهيبة دون تمييز وقامت بالإبادة الجماعية ضد الشعب[3].

رغم الإمكانيات البسيطة التي انطلقت منها الثورة الجزائرية إلا أنها نجحت في إثارة العدو وخلق ردود أفعال قوية على المستوى الداخلي، ورد فعل عنيف من قبل السلطات الاستعمارية التي لولا هجومات الشمال القسنطيني لقضت على الثورة الجزائرية.

1- محمد العربي الزبيري، الثورة...، المرجع السابق، ص 140.

2- علي كافي، المصدر السابق، ص86.

3- أمال شبلي، المرجع السابق، ص 378.

# المبحث الأول: مؤتمر الصومام و تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ (1956– 1957).

1. مؤتمر الصومام وأهم قراراته.

2. تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ونشاطها (1956– 1957).

3. معركة الجزائر وخروج لجنة التنسيق ؤ التنفيذ إلى تونس.

تعتبر المرحلة الثانية من عمر الثورة الجزائرية مرحلة مليئة بالأحداث الهامة كان من أبرزها انعقاد أول مؤتمر تنظيمي للثورة الجزائرية، أعطى لها دفعا جديدا وخلق لها هياكل تنظيمية ومؤسسات سياسية تمثلت في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ هذه الأخيرة التي اضطرت لمغادرة الوطن لعدة اعتبارات.

## 1. مؤتمر الصومام 20 اوت 1956.

حالت صعوبات عديدة دون انعقاد الاجتماع التنسيقي للقادة الستة الذي كان مقرر في جانفي 1955[1] المتمثلة في استشهاد ديدوش مراد وإلقاء القبض على مصطفى بن بولعيد الذي كان في طريقه لجلب السلاح من ليبيا، كما ألقي القبض على رابح بيطاط ومحمد بوضياف في الخارج[2]، ورغم ذلك إلا أنه في أوائل 1956 استطاعت الثورة أن تتجاوز الصعوبات وتتقرب أكثر من الشعب، ولذلك فكر القادة من جديد في أمر المؤتمر[3]، وكانت هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 هي المحفز الرئيسي الذي أعطى دفعا جديدا للثورة لتنطلق إلى مرحلة التنظيم ومهدت لانعقاد المؤتمر في أحسن الظروف[4].

### أ. ظروف انعقاده:

### 1. على المستوى الداخلي:

**أ. قوة الثورة:** لقد انطلقت الثورة بإمكانيات قليلة وبسيطة، فالشعب الجزائري لم يلب نداء أول نوفمبر، لأنه كان يجهل هوية هؤلاء الذين فجروا الثورة، لكن فيما بعد بدأ صدى الثورة ينتشر كالنار في الهشيم وأدرك الناس حقيقة تلك العمليات التي اندلعت في أول نوفمبر، فالتحق بها أعداد معتبرة من الشعب في منتصف جانفي 1956، وتدعمت بانضمام عناصر من التشكيلات السياسية[5].

---

1- محفوظ قداش، وتحررت الجزائر، تر العربي بوينون، دار الامة، الجزائر، د.س.ن، ص57.

2- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص205.

3- يحي بوعزيز، ثورات القرن العشرين، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر،2009، ص 151.

4- عبد الحفيظ امقران، الجانب الاعدادي والتنظيمي لمؤتمر الصومام، م أول نوفمبر، ع 12، 1975، ص 10.

5- عون يمينة، الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة، 1954 – 1956، الولاية السادسة التاريخية نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماستر (مرقونة)، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص10.

كما كان لنجاح هجومات الشمال القسنطيني تأثير كبير على مسار الثورة، حيث انضم المئات من المجاهدين إلى صفوف الثوار إذ بلغ عددهم سنة 1956حوالي 40 ألف مجاهد، وبفضلها انتشرت في كل ربوع الوطن، زيادة على ذلك أوجدت جبهة التحرير الوطني المنظمات الجماهرية التي كان لها دورا كبيرا في ترجمة سياستها وهيكلة مختلف شرائح المجتمع، وإعطاء الثورة بعدها الشعبي، فأنشأ الاتحاد العالمي للنقابات جويلية 1956، الاتحاد العام للتجار الجزائريين مارس 1956، إضافة إلى إضراب الطلبة ماي 1956 والتحاقهم بالجبال[1].

**ب–الإجراءات الفرنسية:**

عملت فرنسا جاهدة للقضاء على الثورة في المهد متبعة سياسة تعسفية، إلا أن الثورة استطاعت الصمود والاستمرار محققة في ذلك انتصارات، مما دفع السلطات الاستعمارية إلى تكثيف إجراءاتها، الإدارية السياسية والعسكرية، فأعلنت قانون حالة الطوارئ سنة 1955، معتبرين أن سياسة التشدد هي التي ستقضي على الثورة، كما سنت مجموعة من القوانين للتضييق على الحريات فأصدرت بداية من سنة 1956 عدة مراسيم وقرارات لمراقبة تحرك التجمعات، والحد من الهجرة نحو الخارج، وراقبت الجزائريين المتوجهين نحو فرنسا بموجب قرار 14 فيفري 1956، إضافة إلى هذه الإجراءات قامت بحملات الاعتقال، والتعذيب الوحشي من طرف الشرطة، ورفعت تعداد القوات الفرنسية إلى أكثر من نصف مليون في منتصف سنة 1956 [2].

## 2. على المستوى الخارجي:

تمثلت الظروف الدولية التي ساعدت على عقد المؤتمر في مظاهرات الطلبة الجزائريين في باريس في 23 فيفري 1956 التي نقلت الثورة إلى فرنسا، وأثبتت مدى قوة الثورة وتطورها، ومنه أدركت فرنسا أنها لا تستطيع خوض الحرب على ثلاث جبهات (تونس، المغرب، الجزائر) فاضطرت إلى منح الاستقلال للمغرب في 02 مارس ثم تونس في 20 مارس 1956 لكي تتفرغ للثورة، وبعد حصول الثورة على التأييد والدعم تمكنت من طرح القضية الجزائرية لأول مرة على مجلس الأمن، واعتبارها قضية

---

1- جمال يحياوي، "الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام"، مجلة المصادر، العدد 5، م. م. و. د. ب. ح. و. ث. أ. ن.54، الجزائر 2002، ص 131.

2- نفسه ص 132.

دولية، وهكذا أصبحت الثورة بالرغم من امكانياتها البسيطة تشكل خطرا كبيرا على فرنسا لأنها فضحت سياستها أمام الرأي العام الدولي[1].

وبذلك أسهمت هذه الظروف في عقد المؤتمر الذي أصبح أمرا ضروريا ومستعجلا بهدف تقييم المرحلة السابقة من عمر الثورة ووضع استراتيجية تنظيمية موحدة وشاملة للعمل الثوري على الصعيد الداخلي والخارجي، وإيصال صدى الثورة إلى الرأي العالمي وتحديد المواقف للقضايا المطروحة على الساحة الوطنية[2].

**ب. عقد المؤتمر:**

كانت فكرة عقد مؤتمر الصومام مبادرة من زيغود يوسف الذي بدأ في اتصالات مع جماعة العاصمة (عبان رمضان[3] والعربي بن مهيدي[4] وعمران اوعمران[5])، ففي شهر نوفمبر 1955 زار المنطقة الثانية عمارة رشيد من أجل معاينة الأوضاع، فزودته قيادة المنطقة بتقرير مفصل عن الوضعية الشاملة في المنطقة الثانية، وكان الاقتراح أن ينعقد المؤتمر في المنطقة الثانية لأنها على أتم الاستعداد[6].

عاد عمارة إلى العاصمة حاملا رسالة مطولة من زيغود يوسف وسلمها إلى عبان الذي أخبر اوعمران بمحتواها فوافق هذا الأخير فورا موكدا لعبان إرسال مبعوث آخر فوقع الاختيار على سعد

---

1- عون يمينة، المرجع السابق، ص 13.

2- عمار قليل، المصدر السابق، ص 446.

3- عبان رمضان: من مواليد 1920 من العجورة بالقبائل الكبرى ترك وظيفته العمومية عام 1945 ليلتحق بالنضال السياسي، عضو في حزب الشعب اعتقل عام 1950 وبعد إطلاق سراحه عام 1955 التحق بركب الثورة، وأصبح أحد أبرز مفكريها لأنه أعطى للثورة بعدا تنظيميا، من الشخصيات الفاعلة في الصومام عضو في ل ت و ت الأولى اوت 1956، والثانية اوت 1957، اغتيل من قبل رفقائه العسكريين في اللجنة في 27 ديسمبر 1957، محمد حربي، المصدر السابق، ص 185.

4- العربي بن مهيدي: ولد عام 1923 بعين مليلة (بناحية قسنطينة)، مناضل في حزب الشعب عضو مؤسس للجنة الثورية للوحدة والعمل قائد الولاية الخامسة، عضو في ل ت و ت (CCE) الأولى أوت 1956، عقب إضراب ثمانية أيام القي عليه القبض في 23 فيفري 1957، ليتم إعدامه في 05 مارس 1957. نفسه، ص ص 187، 188.

5- عمر اوعمران: ولد عام 1919 بالقبائل مناضل في حزب الشعب، من المصاليين أصبح نائب كريم في منطقة القبائل نوفمبر 1954 ليصبح قائد الولاية الرابعة اوت 1956، عضو في (CNRA) من 1956إلى 1962، نفسه، ص ص 190، 191.

6- علي كافي، المصدر السابق، ص 97.

دحلب[1] الذي زار قسنطينة وعاين الوضعية عن كثب فتأكد بأن الثورة في المنطقة الثانية بخير، وبعد رجوعه إلى العاصمة جاءت من المنطقة الرابعة رسالة بالموافقة على عقد المؤتمر في المنطقة الثانية وأعطى زيغود يوسف تعليماته بالإعداد لاحتضان المؤتمر، وفي البداية تم اختيار مكان المشروحة وهي منطقة تقع بجبال بني صالح وانطلقت التحضيرات إلا أن استشهاد باجي مختار في 18 نوفمبر 1954 أدى إلى وقوع مشاكل داخل قيادة الناحية التي كان يشرف عليها عمارة بن عودة فلم يعد المكان مناسبا مما جعل قيادة المنطقة تختار مكان أخر وهو بوالزعرور التي تقع في شبه جزيرة القل نظرا لوجوده في منطقة شبه محررة، إلا ان هناك صعوبات حالت دون عقده في المنطقة الثانية[2].

وعلى إثر ذلك تم اقتراح منطقة الأوراس لقربها من الحدود التونسية مما يسهل دخول ومشاركة مندوبي الوفد الخارجي[3]، وفي النهاية اتفق القادة على أن يكون مكان المؤتمر وسط البلاد وحتى يتسنى للمسؤولين من مختلف المناطق التنقل إليه فوقع الاختيار على المنطقة الثالثة وبالضبط بناحية البيبان التي تتوفر على أفضل الضمانات للأمن[4]، غير أن العدو حصل على معلومات تفيد بأن شيئا ما سيقع وازداد الشك يقينا بوقوع المجاهدين القادمين من المنطقة الرابعة والعاصمة في كمين بالقرب من تازمالت، فهربت البغلة التي كانت تقل الوثائق في اتجاه العدو فاكتشف أمر انعقاد المؤتمر وقام بحملة عسكرية واسعة شملت المنطقة[5].

وبعد مداولات عديدة تم الاتفاق على عقد المؤتمر بوادي الصومام لعدة اعتبارات منها: كونها مظهر من مظاهر السيطرة العسكرية لجيش التحرير وكان الفرنسيون يظنون أنهم سيطروا على المنطقة، وبذلك أراد جيش التحرير الوطني أن يتحدى العدو ويثبت قوته وسيطرته مرة أخرى[6].

---

1- دحلب سعد: ولد 1918 بالشلالة من المركزيين عضو في ل ت ت (CCE) الأولى أوت 1956، كلف بالإعلام في القاهرة وصار الكاتب العام للشؤون الخارجية سنة 1960 ووزيرا سنة 1961، شارك في الاتصالات السرية قبل التفاوض ويلعب دور فاصل في توقيع اتفاقية ايفيان، للمزيد أنظرCharles henri favrod, la revolution algerienne, ed dahlab Alger 2008 p 184.

2- علي كافي المصدر السابق، ص ص 97، 98.

3- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص52.

4- عمار قليل، المصدر السابق، ص 498.

5- عبد الحفيظ أمقران الحسني، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الامة، الجزائر،2010، ص47.

6- أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومة، 2009، ص133.

وبهذا انعقد المؤتمر في قرية "افري اوزلاقن" بغابة أكفادو في السفوح الشرقية لجبال جرجرة المشرفة على الضفة الغربية لوادي الصومام[1]، ببلدية ايغزر امقران دائرة آقبو[2].

وبعد الاتفاق على مكان وزمان عقد المؤتمر أرسلت وفود إلى كافة المناطق لإبلاغها وتوجيه دعوة الحضور وفي بداية شهر أوت 1956 بدأ مسؤولين المناطق المدعوين بالتوافد إلى المنطقة الثالثة وبحلول العاشر من أوت كانت جميع الوفود المشاركة قد وصلت والمتمثلة في المناطق التالية:[3]

1. ففي المنطقة الثانية حضر كل من زيغود يوسف، لخضر بن طوبال، عمار بن عودة، ابراهيم مزهودي، الحسين روابحي، ومجموعة من المجاهدين للحراسة.

2. المنطقة الثالثة: كريم بلقاسم، محمدي السعيد، عميروش آيت حمودة، قاسي حماي واللجنة المساعدة للعقيد عميروش عبد الحفيظ أمقران، أحمد فضال لحميمي، عبد الرحمان ميرة وغيرهم.

3. المنطقة الرابعة: عمر أوعمران، الصادق دهيليس، امحمد بوقرة، صالح زعموم وغيرهم.

4. المنطقة الخامسة: محمد العربي بن مهيدي فقط بسبب استشهاد بعض القادة، واعتقال بعض المناضلين في هذه المنطقة.

5. وعن العاصمة كل من عبان رمضان، عبد المالك تمام، عمار اوزقان[4] وأخرون[5].

أما عن المنطقة الأولى فقد غابت بسبب استشهاد مصطفى بن بولعيد في مارس 1956 وعدم تعيين من يخلفه باستشهاد نائبه بشير شيحاني في أكتوبر 1955[6]. وهناك من يقول أن هناك وفدين تنقلوا إلى الولاية قصد المشاركة في المؤتمر، لكنهم وصلوا بعد انتهاء أشغاله، وجماعة الخارج حضورهم

---

1- نفسه، ص134.

2- محمد عباس، ثوار...، المرجع لسابق، ص 374.

3- النصوص الأساسية للثورة أول نوفمبر 1954 (نداء اول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشورات ANEP، 2008، ص 23.

4- عمار اوزقان: ولد سنة 1910 ينتمي الى منطقة القبائل، بدأ ممارسة نشاطه السياسي مبكرا، التحق بالح ش ج، ساهم في تحرير جريدة الشباب المسلم التحق سنة 1955 بالثورة اعتقل في 1958، وزيرا للزراعة في 1962 ومديرا لمجلة الثورة الافريقية ترك انتمائه للح ش ج توفي سنة 1980، للمزيد انظر محمد حربي، المصدر السابق، ص181.

5- عبد الحفيظ امقران، المصدر السابق، ص52.

6 -نفسه، ص 54.

لم يكن بتلك السهولة نظرا لوجود قوات فرنسية بتونس والمغرب وتغيبهم عن المؤتمر لا يعني عدم وجود اتصال وتنسيق بين الداخل والخارج [1]ويقول عبد الحفيظ امقران أنهم تغيبوا لأسباب غامضة لا يدرك حقيقتها إلا أعضاؤها[2].وتجدر الإشارة إلى أن جلسات المؤتمر لم تعقد في منطقة واحدة بل عقدت في خمسة قرى[3] تفاديا لاكتشاف قوات العدو مكان انعقاد المؤتمر.

وبعد اكتمال الترتيبات انطلقت أعمال المؤتمر في 14 أوت 1956 ودامت إلى غاية 23 أوت 1956[4]، ترأس المؤتمر بن مهيدي وأسندت الأمانة الى عبان رمضان[5] طرحت فيه قضية الليلة الحمراء[6] التي ارتكبها العقيد عميروش، كما انتقد السياسيون زيغود يوسف على هجومات الشمال القسنطيني[7]،كما استعرض المؤتمرون في جلسات متتالية دامت حوالي 10 أيام حصيلة اثنين وعشرين (22) شهرا من الكفاح، تناولوا فيها قضايا الثورة وآفاق المستقبل[8]،ومنذ 20 أوت 1956 انفرد القادة الكبار في اجتماعات مضيقة للاتفاق ومناقشة الصيغ النهائية للقرارات والنتائج التي ستنبثق عن المؤتمر واختتمت أشغاله في 23 أوت، وصادق جميع الحاضرين بالإجماع على كل تلك القرارات[9].

### ج. قرارات ونتائج مؤتمر الصومام:

خرج المؤتمر بوثيقة سياسية التي تعتبر من مواثيق الثورة الجزائرية تضمنت مجموعة من القرارات الهامة في المجالات السياسية والعسكرية والإدارية (أنظر الملحق رقم 02) وهي كما يلي:

---

1- النصوص الأساسية للثورة أول نوفمبر1954، المرجع السابق، ص ص 25، 26.

2- عبد الحفيظ امقران، المصدر السابق، ص54.

3- القرى التي عقدت فيها جلسات المؤتمر هي: قرية ايفياد، بتمليود، تيزي، ايقاد، افري.

4- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 152.

5- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 59.

6- الليلة الحمراء هي عبارة عن مجزرة حدثت في شهر ماي 1956 برأي أميزور وقد ارتكبها جيش التحرير في حق بعض سكان دواوير فرعون، نداحن، آيت خاطب..إلخ، بسبب ظهور حركة تمرد ضد الثورة تمثلت في تكوين مجموعات من الحركى تحت إشراف القايد أورابح، وقد كان تعداد الذين نفذ فيهم حكم الإعدام بالذبح أو رميا بالرصاص ما بين 300 و400 شخص. وهناك من يقول بأكثر من ذلك حوالي 1000 و 1200 رجل و امرأة، للمزيد أنظر شوقي عبد الكريم، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة، الجزائر، 2003، ص ص 87- 96.

7- حميد عبد القادر، عبان رمضان مرافعة من اجل الحقيقة، منشورات الشهاب، الجزائر، 2003، ص 04.

8- محمد لحسن ازغيدي، المرجع لسابق، ص 135.

9- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 152.

إنشاء مجلس وطني للثورة الجزائرية (CNRA) كأعلى هيئة لجبهة التحرير الوطني[1]، يتكون من34 عضوا منهم 17 عضوا دائم و17 عضو مناوب، تمثلت مهامه اتخاذ قرارات ذات التوجه السياسي والعسكري والاقتصادي والاجتماعي، ويتولى تعيين الهيئة التنفيذية وهو المؤهل لإجراء المفاوضات مع العدو والبت في قضايا الحرب والسلم، ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) كهيئة تنفيذية تتكون من خمسة أعضاء كانت تقود العمل المسلح في شقيه السياسي والعسكري[2].

وتم تقسيم البلاد إقليميا إلى ست ولايات وأعيد تسميتها وتحديد حدودها الجغرافية، وأصبحت الجزائر العاصمة منطقة مستقلة، وكذلك تم إنشاء اتحاديات جبهة التحرير الوطني في فرنسا وتونس والمغرب[3]، وبموجب مؤتمر الصومام اعتمد تنظيم سياسي ومؤسساتي متكون من المحافظين السياسيين الذين يعينون على مستوى كل ولاية بصفة مدنية، مهمتهم الاتصال بالجماهير الشعبية وتنظيمها وهم بمثابة منشطي الحرب النفسية والتجنيد وسط الشعب، كما تشكلت المجالس الشعبية في كل قرية ودوار وبلدية، وهي بمثابة إدارة محلية ترعى الشؤون العامة للشعب، والتي تخضع للانتخاب من طرف الشعب والمناضلين ويكون المسبلون عمادها. إضافة إلى ذلك تم إحلال الإدارة الثورية محل الإدارة الاستعمارية لأن الجزائريين قبل 1956 كانوا يتقاضون أمام القضاء الفرنسي، ولذلك فكر المؤتمرون في إنشاء المحاكم الإسلامية فأصبح للجزائريين قضائهم الخاص الذي يعتمد على الشريعة الإسلامية لا على القوانين اللائكية الفرنسية، وكانت مهمة تلك المحاكم معاقبة الأشخاص المخالفين للنظام الثوري[4].

كما أقر المؤتمر مسألة الأولويات والتي اعتبرها المؤتمرون ضرورية وذلك بالتأكيد على أولوية العمل السياسي على العسكري تأكيدا لهدف الثورة الذي هو هدف سياسي، وأن العمل العسكري

---

1- الشاذلي بن جديد، مذكرات (1929-1979) ملامح حياة، تر عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2014، ص 87.

2- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث،كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954- 1962)، م. م. و.د. و.ح. و.ث.أ.ن.54، دار هومة، الجزائر، 2007، ص 56.

3- التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، أحداث الثورة التحريرية الاوراس من 20 اوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، المنظمة الوطنية للمجاهدين، ص 22.

4- يوسف قاسمي، مواثيق الثورة الجزائرية 1954- 1962، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة (مرقونة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008- 2009، ص 159.

ما هو إلا وسيلة لفرض الإدارة السياسية، وأولوية الداخل على الخارج التي ما هي إلا عامل مكمل ومساعد للداخل[1].

أما عسكريا أعيد النظر في التنظيم العسكري لجيش التحرير الوطني فاعتمد الفيلق كأكبر وحدة يتألف من 500 إلى600 مقاتل، والكتيبة تضم ما بين 160 إلى 180 جندي والفصيلة تتكون من 35 إلى 60 واعتبر الفوج كأصغر وحدة مألف من 12 جندي، وتم توحيد اللباس العسكري واستحدثت الرتب واعتمدت رتبة عقيد كأعلى رتبة[2]، وبذلك أصبح للثورة جيش نظامي.

وأصبح قائد الولاية بصفتيه السياسية والعسكرية ليس من صلاحياته تعيين أو فصل أو تجريد نوابه من رتبهم، وأصبح مجلس الولاية يتشكل من مسؤول عسكري وآخر سياسي وثالث للاستعلامات. والمواصلات ينسق بينهم قائد الولاية[3]. كما عملت على إحلال القيادة الجماعية.

ودبلوماسيا عملت الجبهة على تدوين القضية الجزائرية وطرحها أمام الهيئات الدولية. أما اجتماعيا فتم إنشاء هيئات اجتماعية ملتفة تعمل للتوعية والتوجيه من أجل بناء الجزائر تمثلت في الاتحاد النسائي الذي كان له دور كبير في توعية المرأة الجزائرية التي شاركت في معركة التحرير، بالإضافة إلى إنشاء جريدة المجاهد الناطقة بلسان الثورة التحريرية والتي كان لها الدور في التعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية من خلال مقالاتها[4].

### د. الانتقادات التي وجهت للمؤتمر:

مما لا شك فيه أن مؤتمر الصومام حدث تاريخي كبير بالنظر إلى مقراراته، فقد كانت الوضعية عبر التراب الوطني تتسم بعدم التنسيق فكل مسؤول يتخذ المبادرة التي يراها مناسبة لمنطقته، والاتصالات شبه منعدمة ولم تكن هناك قيادة موحدة إضافة إلى الصراعات على الزعامة بين جماعة

---

1- الغالي غربي، المرجع السابق، ص 49.

2- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص ص87، 88. للمزيد انظر، النصوص الأساسية، المرجع السابق، ص ص 32- 37.

3- علي كافي، المصدر السابق، ص 102.

4- لطفي ساعد، "مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 واقع وافاق في ذاكرة الجزائر"، مجلة كان التاريخية، ع 27، دار ناشري الالكترونية، الكويت ،2015، ص 101.

الوفد الخارجي[1]، فقد أقر مؤتمر الصومام هياكل تنظيمية والتي أصبحت بها ثورتنا ثورة ديمقراطية، ورغم ذلك لم يسلم من الانتقادات فهناك من يرى أن المؤتمر لا يحمل صفة الاجماع مستدلين بغياب الوفد الخارجي، وقائد القاعدة الشرقية عمار بوقلاز، وقائد منطقة الأوراس[2].

وهناك من رأى عدم صحة مبدأ أولوية السياسي على العسكري لأن الثورة بحاجة إلى العسكري أكثر من السياسي، كما رفضوا أولوية الداخل على الخارج لأن عبان رمضان قام بإنشاء قيادة مركزية للثورة عامة وجديدة والغرض من ذلك هو تهميش القادة الأوائل للثورة، ويقول علي كافي في ذلك بموجب هذا المبدأ تكرست الخلافات بين الداخل والخارج، وازداد التسابق على السلطة وتبلورت الأطماع وعادت الانقسامات ومخلفات ما قبل الثورة، وظهرت مراكز قوى أدت إلى تناقضات واصطدامات في صفوفها كادت تمزق جبهة الثورة[3].

أما عن أولوية السياسي على العسكري فقد أثبت التاريخ أن هذا القرار تسبب في شرخ كبير في صفوف الثورة وهو الذي لم يرد ذكره في بيان أول نوفمبر، فأصبح هناك من يقول أنا من جبهة التحرير الوطني، والآخر من جيش التحرير الوطني، ومن نتائجه السلبية تصدع الجبهة الثورية العسكرية في الداخل، إضافة الى فتح الباب للاتصال بالعدو، ومحاولة التفاوض دون استشارة الداخل[4].

ومن الناحية العسكرية لم يقدم المؤتمر تقييما دقيقا للوضع العسكري، بل اكتفى باستعراض حصيلة أنشطة كل الولايات، وكان الشغل الشاغل للمؤتمرين هو التزود بالأسلحة وتوسيع رقعة النزاع إلى كافة التراب الوطني دون الاستناد إلى دراسة شاملة للميدان العسكري تشمل مجموع المناضلين وكيفية التصدي لمشاكل حرب العصابات وتطورها[5].

ومن الانتقادات التي وجهت لمحتوى وثيقة الصومام، هو أن الشخص الذي حررها عمار اوزقان لم يكن عضوا أو مندوبا في المؤتمر إضافة إلى أنه ينتمي إلى الحزب الشيوعي الجزائري، فتجاهل بذلك

---

1- علي كافي، المصدر السابق، ص 105.

2- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص78.

3- علي كافي، المصدر السابق، ص 104.

4- نفسه، ص 104.

5- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 78.

الجوانب الإسلامية والعربية للثورة الجزائرية وطغى على مضمون الوثيقة التوجه الماركسي والنضال ضد الإمبريالية واتهم مصر وبقية الدول العربية بالخضوع إلى ضغوطات فرنسا، فقد جاء في وثيقة الصومام أن عدم إدراج قضية الجزائر في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة يرجع إلى الضغوطات الفرنسية، « وقد كان موقف البلاد العربية ومصر خاصة سببا في ذلك الفتور حيث كان تأييدها للشعب الجزائري محدودا ورهينا بتطورات دبلوماسيتها»، وبالتالي فإن اتهام مصر والبلدان العربية بالتقصير في تأييد الثورة سيترتب عنه نشوب صراع قوي بين عبان وبقية القادة الآخرين الذين يحرصون على كسب تأييد الدول العربية والإسلامية والحصول على مساعدتها لمواصلة الكفاح المسلح[1].

ولكن بالرغم من الانتقادات التي وجهت لمؤتمر الصومام إلا أن قراراته كانت لصالح الثورة من منظور أنه عمل على هيكلتها وتنظيمها ونقلها من الثورة إلى مفهوم الدولة وذلك من خلال المؤسسات التي أوجدها.

## 2. تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ ونشاطها (1956-1957).

### أ. تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى.

يعتبر مؤتمر الصومام حدثا هاما في تاريخ الثورة الجزائرية جاء من أجل تنظيمها وجعلها أكثر شمولية، إضافة إلى تذليل الصعوبات وإيجاد استراتيجية تضمن استمراريتها، كما أنه أعطى صيغة جديدة للعمل الثوري ومنح لأول مرة، محتوى للثورة الجزائرية ووضعها في مسارها الحقيقي وأوجد لها مؤسسات تؤطرها وتنظمها والمتمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولجنة التنسيق والتنفيذ.

وقد جاء قرار إنشاء أول جهاز تنفيذي مركزي متسقا مع الاقتراح الذي أوصى بإنشاء الجهاز التشريعي للثورة الجزائرية (المجلس الوطني للثورة الجزائرية)، والمتمثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ[2]، والتي تشكلت بدورها في مؤتمر الصومام 20 أوت 1956[3]، وهي بمثابة الجهاز التنفيذي للمجلس الوطني

---

1- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 393.

2- عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954- 1962، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر (مرقونة) ، جامعة الجزائر، 2005- 2006، ص 163.

3- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المرجع السابق، ص 56.

للثورة الجزائرية[1]، كما أنها هيئة جماعية مثلت في التدرج التأسيس الرسمي لسلطات القيادة التنفيذية السياسية والعسكرية للجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني[2]، وكانت اللجنة تمثل مكتبا سياسيا أحيانا. ومجلس حرب حقيقي للثورة[3] وهيئة أركان الجزائر[4]، المسؤولة عن توجيه وإدارة جميع فروع الثورة وأجهزتها العسكرية والسياسية والدبلوماسية[5].

وبتأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ، اتخذت الثورة لنفسها ولأول مرة سلطة تنفيذية حقيقة[6]، وتشكلت هذه السلطة التنفيذية من القادة البارزين في داخل الجزائر سواء كانوا حاضرين في المؤتمر أو غائبين عنه، وهم خمسة أعضاء[7]، العربي بن مهيدي المسؤول عن الاستراتيجية العامة وعبان رمضان المسؤول عن التنظيم، وكريم بلقاسم عن الاتصال بين منظمات الحزب القائدة والمكافحين، أما سعد دحلب فكلف بالدعاية والاتصالات وبن خدة[8] عن الاتصالات السياسية (أنظر الملحق رقم03)[9].

أما عن اختيار هؤلاء الأعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ، فيرى سعد دحلب أن المؤتمرين قد قادهم في ذلك انشغالهم بالفاعلية والواقعية والاستعداد التام، فبن مهيدي وكريم بلقاسم كان من أعضاء اللجنة الثورية والوحدة والعمل، أما عبان فقد كان عضوا في المنظمة السرية أما عن نفسه وعن بن يوسف بن خدة فقد تم تعيينهما باقتراح من عبان لأنه يعرفهما، إضافة إلى ذلك كانا مناضلين في

---

1- محمد العربي سعودي، المؤسسات المركزية والمحلية غفي الجزائر، الولاية، البليدة 1516- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 251.

2- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 51.

3- أحمد منغور، موقف الرأي العامة الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار التنوير، الجزائر، ص 95.

4- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 60.

5- يحي بوعزيز، المرجع السابق، 153.

6- سهام قواسمية، "ضرورة انعقاد مؤتمر الصومام والأسس الاستراتيجية التي أقرها للثورة"، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954 – 1962 دراسة سياسية وقانونية، يومي 2- 3 ماي 2013، جامعة قالمة، ص 73.

7- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 397.

8- بن يوسف بن خدة: ولد في البليدة 1922، التحق بحزب الشعب الجزائري خلال ح ع2، عضو في ل ت ت، رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة الثانية. للمزيد أنظر: محمد حربي، المصدر سابق، ص183.

9- أحمد بن بلة، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر العفيف الأخضر، ، منشورات دار الآداب، بيروت، د س ن، ص 114.

حزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية[1].

في حين يقول مبروك بلحسين أن أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ تم اختيارهم من بين أعضاء المجلس الوطني للثورة الموجودين في الجزائر، وقد تكون هناك اعتبارات أخرى منها الذاتية تدخلت في معايير الانتقاء إلا أن الاعتبارات الموضوعية هي التي غلبت قرارات المؤتمر، ويضيف أنه لتشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ توجد ثلاثة نظريات وهي:

1 – تتكون لجنة التنسيق والتنفيذ من أعضاء يعيشون داخل الجزائر (بموجب قرارات الصومام).

2 – تتكون من أعضاء يعيشون في الخارج وهذا بداية من جويلية عندما قررت مغادرة الجزائر.

3 – تكون لجنة التنسيق والتنفيذ مختلطة تضم أعضاء من الداخل والخارج[2].

وعن ارتقاء كل من بن خدة ودحلب في مواقع قيادة أعلى هيئة تنفيذية للثورة، ارتكز على أنه جاء موافقا للمبدأ التنظيمي الذي أقر أولوية الداخل على الخارج والسياسي على العسكري، كما أن اعتبار رمضان كان وراء تعين مساعديه المقربين في لجنة التنسيق والتنفيذ بتأييد من بن مهيدي وكريم بلقاسم وأوعمران[3].

**ب. نشاطها (1956– 1957).**

كانت للجنة التنسيق والتنفيذ صلاحيات تنفيذية واسعة فقد كانت تقود، توجه وتراقب كل فروع الثورة العسكرية والسياسية والدبلوماسية باستمرار[4]، وهياكل جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني في الداخل والخارج ولها سلطة تعيين الضباط وتخفيض رتبهم وإنهاء مهامهم[5]، وإصدار تعليمات وأوامر لتنشيط وتنسيق العمليات الحربية وتنظيم وتوزيع وحدات جيش التحرير على التراب الوطني وربط وتنسيق النشاط العسكري الداخلي بالنشاط السياسي الخارجي[6].

---

1– سعد دحلب، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، د س ن، ص ص 32– 33.

2– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 60.

3– عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص 163، 164.

4– مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 60.

5– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 214.

6– محمد العربي سعودي، المرجع السابق، ص 251.

بالإضافة إلى مراقبة جميع النشاطات داخل وخارج البلاد والنشاطات السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية، فهي إذن بمثابة الهيئة العليا لتسيير أعمال الثورة على مستوى اللجان والسهر على تطبيق كل القرارات التي تصدر عن (م.و.ث.ج) الذي يعتبر الرقيب لكل الأعمال التي يقوم بتنفيذها أعضاء (ل.ت.ت)، كما أنها تشرف على اللجان كما تقوم بالتنسيق بين مختلف اللجان في الولايات الداخلية[1]، وفي مقابل كل هذه الصلاحيات والمهام فهي مسؤولة أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية ومطالبة بتقديم تقارير دورية أمامه مع إمكانية إعادة هيكلتهما من طرفة إذا اقتضى الأمر لذلك[2].

وقد حددت اللجنة مركزها بالجزائر العاصمة، لأنها تملك حرية التنقل إلى الولايات، وهذا تطبيقا لمبدأ أولوية الداخل على الخارج الذي أقره الصومام، وبهذا مارست اللجنة عملها في العاصمة لمدة سنة واحدة وذلك خلال الفترة الممتدة من سبتمبر 1956 إلى فيفري 1957 [3].

وبالرغم من موافقة كريم وزيغود على أفكار عبان وبن مهيدي حول اختيار الجزائر العاصمة مقرا للجنة التنسيق والتنفيذ لتسهيل الاتصالات بين الولايات إلا أن أو عمران عارض هذه الفكرة وذلك من منطلق حرمانه من العاصمة التي أصبحت منطقة مستقلة ولم تعد تابعة للولاية الرابعة التي يقودها برتبة عقيد[4]، وفعلا نجح عبان رمضان وكريم بلقاسم في خلق قوة ثورية جديدة منبثقة منهما ومن المركزيين أمثال بن يوسف بن خدة وسعد دحلب، وأصبح القادة الأوائل المفجرين للثورة أمثال محمد بوضياف، أحمد بن بلة[5] مجرد ممثلين للجبهة في الخارج وينتظرون التعليمات من القيادة الجديدة في الجزائر وهي لجنة التنسيق والتنفيذ بعد أن كانوا يتصرفون على أنهم قادة الثورة في الخارج[6].

---

1- عمار قليل، المصدر السابق، ص ص 425- 426.

2- سهام عباسي، "دور الحكومة المؤقتة الجزائرية في البناء المؤسساتي للدولة الجزائرية"، الملتقى الوطني حول الثورة التحريرية الكبرى، جامعة قالمة، يومي 2 – 3 ماي 2013، ص 163.

3- رياض بودلاعة، المرجع السابق، ص 165.

4- حميد عبد القادر، عبان...، المرجع السابق، ص 105.

5- أحمد بن بلة: ولد في 1918/12/25 بمغنية انظم إلى حزب الشعب أعتقل سنة 1950في قضية بريد هران، من مفجري الثورة ومن بين الزعماء الخمس الذين تم اختطافهم في أكتوبر 1956، عضو في م.و.ث، ول.ت.و.ت الثانية أول رئيس للدولة الجزائرية 1962. للمزيد انظر محمد حربي، المصدر سابق، ص180.

6- حميد عبد القادر، عبان...، المصدر السابق، ص106.

**1. حادثة اختطاف الزعماء الخمسة 22 أكتوبر 1956 وموقف لجنة ت.ت منها:**

لقد ولدت مسألة الأولويات التي أقرها الصومام صراعات داخل الثورة الجزائرية، تجلى في الصراع بين السياسي والعسكري من جهة وبين الداخل والخارج من جهة أخرى، خاصة ذلك الصراع الذي نشب بين أحمد بن بلة وعبان رمضان الذي انتهى باختطاف طائرة الزعماء الخمس في 22 أكتوبر 1956، الذي قدمت من خلاله فرنسا من حيث لا تعلم خدمة كبيرة للثورة لأنها أوقفت عملية التآكل بين الثوار[1](أنظر الملحق رقم 04).

تعتبر حادثة اختطاف الطائرة أول عملية قرصنة جوية في تاريخ فرنسا[2]، وكان ذلك في 22 أكتوبر 1956 أما عن ظروف وملابسات هذه الحادثة فيقول احمد بن بلة: «كنا دخلنا في الاتصالات مع حكومة الرئيس غي مولي (gy molle) منذ عام لمحاولة وضع نهاية لحرب الجزائر باتفاق تتفاوض عليه وقد أجرينا 5 اتصالات واحد في القاهرة و2 في بلغراد و2 في روما وآخر موعد في روما كان في سبتمبر 1956»[3].

وعلى إثر محادثات روما مع ممثل الحكومة الفرنسية تم الاتفاق على أن يعقد في تونس العاصمة اجتماعا تشارك فيه دول إفريقيا الشمالية الثلاث (المغرب، الجزائر، تونس)[4]، وفي هذه الأثناء كانت أجهزة الاستخبارات الفرنسية تتابع بدقة تحركات وفد جبهة التحرير المكون من "أحمد بن بلة، محمد بوضياف، محمد خيضر[5]، حسين آيت احمد[6]، مصطفى الأشرف "، منذ تواجدهم في مراكش[7].

---

1- رابح لونيسي، " الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري "، مجلة إنسانيات، ع 25- 26 جويلية، ديسمبر، 2004، ص 28.

2- حكيمة شتواح، المبادئ التنظيمية لقيادته الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة (مرقونة)، جامعة الجزائر 2000- 2001، ص 49.

3- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 118.

4- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص ص 118، 119.

5- محمد خيضر: انخرط في صفوف نجم شمال افريقيا، ثم حزب الشعب، ثم (ح ا ح د)، عضو الوفد الخارجي، من الخمسة المعتقلين، وزير دولة في (الح ا م للج ج)، أمين عام للمكتب الساسي لجبهة التحرير الوطني (1962- 1963)، تم اغتياله في 04 جانفي 1967، انظر صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 712.

6- حسين آيت أحمد: ولد 1926، من اعضاء حزب الشعب والمنظمة الخاصة، منظم الهجومات على بريد وهران، ممثل الجبهة بنيويورك عضو في (م و ث) من بين المختطفين في طائرة الزعماء الخمس. للمزيد انظر، محمد حربي، المصدر السابق، ص 185.

7- مصطفى طلاس وبسام العسلي، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2010، ص 325.

لقد سعى الملك محمد الخامس بجهوده الدبلوماسية إلى حل القضية الجزائرية من خلال إرسال الأمير الحسن إلى الحكومة الفرنسية في باريس، لينقل انشغالات المملكة المغربية بشأن القضية الجزائرية مقترحا وساطة المغرب بين فرنسا وجبهة التحرير، وبعد عودته سارع إلى ربط اتصالاته بقيادة جبهة التحرير الوطني في الخارج حيث دعاهم إلى الاجتماع بالملك للبحث معه في وضع وحدة المغرب العربي وتحديد جدول أعمال الندوة التي ستقام في تونس، وبعد مشاورات معمقة قامت بها قيادة جبهة التحرير الوطني في الخارج مع مختلف الأطراف الجزائرية أو المصرية بخصوص حضور هذه الندوة واستقرار الرأي على أهمية الدعم المغاربي للثورة الجزائرية[1].

وقد قرر القادة تلبية دعوة السلطان المغربي وحضور الندوة لهدفين: الأول هو اشعار السلطان بالثقة وفي قدرته على الوصول إلى حل مع الحكومة الفرنسية للإعتراف باستقلال الجزائر، أما الهدف الثاني هو الاستفادة من الدعم الذي يقدمه السلطان في إمداد جبهة وهران بالسلاح والمؤونة[2].

اتفق القادة في الرباط على الذهاب إلى تونس برفقة محمد الخامس لعقد ندوتهم المغاربية على متن طائرة مغربية وقيادتها فرنسية، وكان حضور ملك المغرب في هذه الطائرة يشكل ضمانة كافية للقادة لكن لسوء الحظ ولعدم توفر المقاعد استقل القادة طائرة أخرى، لحضور الاجتماع المقرر في 23 أكتوبر 1956[3].

أقلع الزعماء الخمسة من الرباط على متن طائرة عادية للشركة المغربية للطيران الأطلسي، أعدتها لهم الحكومة الشريفية التي كانوا في ضيافتها لتتجه نحو تونس إلا إن طائرات حربية فرنسية تصدت لها وأرغمتها على الهبوط في مطار الجزائر العاصمة[4]، وتم اقتيادهم بالتعاقب من طرف البوليس، ثم جاء دور العسكريين فتقدم اللواء لرؤيتهم وبعد 10 أيام من تاريخ اعتقالهم أعطيت الأوامر بإحالتهم إلى سجن لا سانتي بباريس حيث تم إخضاعهم في البداية إلى رقابة صارمة ومكثوا في السجن لمدة 6 سنوات قضوا سنتين ونصف منها في سجن لاسانتي، وفي مارس 1959 حولهم دوغول إلى جزيرة

---

1- غيلاني السبتي، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر(مرقونة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011، ص 138.

2- فتحي الديب، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990، ص 265.

3- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص 120.

4- مصطفى طلاس، المرجع السابق، ص 327.

إكس ثم حولوا إلى ضفاف لالورا من مارس إلى ديسمبر 1961 وآخر مكان في إقامتهم كان أولونوا ومنه تابعوا بواسطة أصدقائهم في الخارج مفاوضات إيفيان ليفرج عنهم بعد الاستقلال[1].

وعلى كل حال فإن سجن بن بلة كان لصالح الثورة إلى حد ما لأنه قلل من حدة الصراع على الزعامة والتسابق نحو السلطة بين قادة الثورة، وما كان لأعضاء الوفد الخارجي إلا أن يجتمعوا ويقرروا مصيرهم، وقد اتفقوا في الأخير على الخضوع لأوامر لجنة التنسيق والتنفيذ وتنفيذها تحت قيادة الأمين دباغين لثقة اللجنة فيه، وقبول قرارات مؤتمر الصومام، وإبلاغ الحكومة المصرية بذلك القرار، وهكذا تمكن عبان من تحقيق مبتغاه بوضع يده على الوفد الخارجي[2].

**2. إضراب الثمانية أيام (28 جانفي إلى 4 فيفري 1957):**

يعتبر إضراب الثمانية أيام من أصعب القرارات التي اتخذتها لجنة التنسيق والتنفيذ، اختلف في مدته وتاريخ انطلاقه وعواقبه، كان صاحب فكرة الإضراب بن مهيدي الذي كان يرغب أن تكون مدته شهر[3]، في البداية كان مقررا توقيت الإضراب في 10 ديسمبر 1956 وهو تاريخ مناقشة القضية الجزائرية لكن تأجلت المناقشة فأجل موعد، وجاءت أعياد آخر السنة فأجل أيضا، واستقر أخيرا في تاريخ 28 جانفي 1957[4]، وتجسدت فكرة الإضراب في مظهرين: أولا مدة الإضراب التي حددت بثمانية أيام وهي مدة لم تكن مألوفة في الجزائر فقد كان أطول إضراب لا يتجاوز 48 ساعة، ثانيا شمولية الإضراب الذي امتد عبر الجزائر وخارج حدودها التزمت به الجاليات الجزائرية في كل من فرنسا، تونس، المغرب، ومصر، وقد اتخذ قرار الإضراب في الثلث الأول من شهر نوفمبر 1956 بمقر لجنة التنسيق والتنفيذ بشارع كريم بلقاسم تيلملي سابقا (الجزائر العاصمة) رقم 133[5]، وتم إذاعة تاريخه في 28 جانفي 1957 عبر صوت الجزائر الحرة المكافحة [6].

---

1- أحمد بن بلة، المصدر السابق، ص ص123، 125، 126.

2 - أحمد توفيق المدني، حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة التحريرية، م3، ج3، عالم المعرفة، الجزائر، 2010، ص ص 494، 495.

3- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 45.

4- عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، د د ن، د س ن ، ص 387.

5- محمد عباس، ثوار...، المرجع السابق، ص 385، 386.

6- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 46.

**أ. ظروف الإضراب:**

تمثلت الظروف التي اتخذت فيها لجنة التنسيق والتنفيذ قرار الاضراب فيما يلي:

1. سياسية جاك سوستال: ففي الوقت الذي كان فيه سوستال يحمل شعار الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا لم يكن هناك مجال للحديث عن استقلال الجزائر وكانت سياسته مبنية على التفرقة[1] وهذا ما أثار حفيظة الجزائريين وأرادوا أن يثبتوا للعالم عن إجماع الشعب الجزائري كله وراء جبهة التحرير الوطني وتحطيم أسطورة «الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا» [2].

2. عملية اختطاف طائرة الزعماء الخمسة: في 22/ 10/ 1956 لقد أحدثت هذه العملية الإجرامية صدى كبير في المجال الوطني والدولي نتيجة قيام دولة عظمى بهذا العمل الوحشي الذي يعد سابقة خطيرة في العلاقات الدولية[3].

3. العدوان الثلاثي على مصر في 29 أكتوبر1956: الذي قامت به كل من بريطانيا، فرنسا والكيان الصهيوني، إثر تأميم جمال عبد الناصر لقناة السويس.

4. حكومة فرنسا اليسارية: التي كان على رأسها غي مولي والتي قررت تصعيد الحرب[4] بعد أن منحها المجلس الفرنسي كامل الصلاحيات بتصويت أغلبية النواب وتجسد هذا القرار في إرسال المزيد من القوات الفرنسية إلى الجزائر[5].

5. دعم مساعي وجهود المجموعة العربية الآسيوية أثناء مناقشة القضية الجزائرية.

6. تحطيم أسطورة الجزائر الفرنسية أمام الرأي العام الدولي.

7. تعزيز سيطرة جيش التحرير الوطني في أوساط الشعب وتخفيف الضغط على الجبال والأرياف[6].

---

1- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 112.

2- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 45.

3- بن يوسف بن خدة، المصدر السابق، ص 115.

4- عبد الله مقلاتي، التاريخ ...، المرجع السابق، ص 386.

5- محمد عباس، ثوار...، المرجع السابق، ص 386، 387.

6- عبد الله مقلاتي، التاريخ ...، المرجع السابق، ص 388.

**ب. التحضير للإضراب:**

نظرا لأهمية هذا العمل النضالي أوكلت جبهة التحرير الوطني مهمة القيام بذلك إلى المنظمات الوطنية المتمثلة في الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي دعا منخرطيه إلى التعبئة طيلة تاريخ الإضراب، إضافة إلى دعوته أيضا للاتحاد العام للتجار الجزائريين (تجار، حرفيين وصناعيين) إلى شن الإضراب في التاريخ المقرر عملا بأوامر جبهة التحرير الوطني[1].

قامت لجنة التنسيق والتنفيذ قبل الاضراب بإعداد بيان للشعب الجزائري بكافة شرائحه الاجتماعية من أجل الاستعداد للإضراب[2]، وكلفت الولايات الست بعملية التحضير للإضراب العام ووجوب توزيع مناشير تدعو إلى تشكيل لجان الإضراب على مستوى الولايات واللجان الفرعية وتشكيل لجان التحسيس بالإضراب داخل المرافق العامة مثل الموانئ، النقل، الإذاعة، مصالح البلدية والأسواق، ودعوة سكان المدن إلى التزود بالمؤونة طيلة مدة الإضراب، كما قامت بإصدار رخص إلى المسؤولين في لجان الإضراب لاستخراج المقادير الضرورية من صندوق الثورة لتقديم إعانات للعائلات المحتاجة، وأصدرت أوامر لجيش التحرير الوطني بنصب الكمائن عبر كامل القطر وإطلاق النار على كل سيارة عسكرية إذا انتقلت خلال الإضراب، ووجهت الدعوة إلى الجزائريين المقيمين في تونس والمغرب والمتواجدين في الخارج بصفة عامة، للمساهمة في الإضراب[3]، (أنظر الملحق رقم 05) وبهذا اتخذت لجنة التنسيق والتنفيذ كافة التدابير والاحتياطات اللازمة من أجل تحقيق نتائج إيجابية في الإضراب وإنجاحه.

**ج- مجريات الإضراب:**

في صبيحة 28 جانفي 1957 اعتصم الجزائريون في بيوتهم وركب الخوف معظم المعمرين ما دفع بهم على البقاء في بيوتهم، فأصبحت المدن والقرى خالية، وقد شمل الإضراب معظم المرافق العامة[4]، ما أدى بالسلطات الفرنسية إلى محاولة تكسير الإضراب ومنع العالم من رؤية الوضع على

---

1- أحمد عصماني، مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحاته قادتها (1954- 1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة (مرقونة)، جامعة الجزائر 2001، ص ص 107، 108.

2- " الذكرى الأولى للإضراب الرهيب"، المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، ع 27، 01 فيفري 1958، ص 09.

3- عامر رخيلة، "خلفيات ونتائج إضراب الـ 8 أيام 28 جانفي، 4 فيفري 1957"، مجلة أول نوفمبر ع 177- 178، 01- 30 جانفي 2013، ص ص 68، 69.

4- نفسه، ص 69.

حقيقته في الجزائر حيث قام الجنرال ماسو(Massu) بتجنيد إمكانياته العسكرية الأمنية والسيكولوجية، فقبيل الإضراب قامت السلطات الفرنسية بطبع مناشير مزيفة كتبت بالدراجة عليها العلم الجزائري وعبارة جبهة التحرير الوطني تحذر فيها الشعب الجزائري من الاستجابة للإضراب محاولة إقناعهم بأنه من تدبير المعمرين والحكومة التي ستتخذ الإضراب ذريعة للكشف عن مناضلي الجبهة والمتعاطفين معها[1].

إضافة إلى ما سبق ذكره، قام الجنرال ماسو بعمليات تمشيط واسعة وسخر دوريات تعمل على توجيه نداء للسكان حتى لا يستجيبوا للإضراب، أما رد فعل السلطات الاستعمارية أثناء الإضراب كان فوريا وعنيفا جاء في شكل اعتقالات واسعة مست كل من يشتبه به، وتكثيف نقاط المراقبة على الطرق والتصفيات الجسدية والتعذيب، وفتحت المتاجر والمحلات بالقوة وحطمت أبوابها ونهبت سلع التجار من قبل جنود ماسوا والمدنيين وقامت بمعاقبة أصحابها وتوقيف نشاطهم[2].

**د- نتائج الإضراب:**

ذهب الرئيس بن خدة بعيدا في تقييم الإضراب، حيث اعتبر هذا الإضراب وحده جدير أن يؤلف في نشأته كتاب لأنه يسجل ضمن العلميات النادرة ذات البعد الوطني[3]، وفعلا استطاع أن يحقق نجاحا تاما بشهادة الصحف الفرنسية نفسها حيث قدرت مجلة " فرانس أوبسا فتور الأسبوعية" (France observateur) نسبة نجاح الاضراب ب 99%[4].

ومن النتائج الهامة التي أسفر عنها الإضراب مايلي:

1. أثبت بأن جبهة التحرير الوطني قادرة على التنظيم والتجنيد، ونفت بذلك كل ادعاءات المستعمر والتي تهدف للتشكيك في شعبية الثورة، إضافة إلى التحاق الآلاف من الشباب المتعلم والمكون سياسيا فرارا من القمع والذي كان نتيجته الحتمية استفادة جبهة التحرير الوطني من تلك الإطارات في مختلف الميادين.

---

1- إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956- 1958، دار الهدى، الجزائر 2013، ص 297.

2- نفسه، ص ص 298، 300.

3- خالفة معمري، عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، منشورات ثالة، الابيار الجزائر، 2007، ص 424.

4- محمد عباس، ثوار...، المرجع السابق، ص 388.

2. استطاع الإضراب أن يربك الدبلوماسية الفرنسية ويسبب متاعب لرئيسها "كرستيان" ويثبت مدى وحشية السلطات الفرنسية ونوايا حكومتها التي تدعي دائما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا[1].

3. تعزيز وحدة الشعب تحت طائلة القمع الاستعماري الذي كان شاملا وبدون تمييز، إضافة إلى أن الشعب الجزائري زكى مطلب الاستقلال وضرب مقولة الجزائر فرنسية.

4. تعزيز مكانة جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا[2]، فاتضح بذلك أن جبهة التحرير الوطني هي المخاطب الوحيد لفرنسا، كما أصبحت الحركة الوطنية الجزائرية بفرنسا الى جانب جبهة التحرير الوطني لأن المصاليين اقترحوا يوما واحدا من الإضراب وانتهى ذلك بكشف أمرهم[3].

ويعتبر أيضا الإضراب محطة من المحطات التاريخية الهامة، فلم يحدث منذ 1830 أن توحد الشعب الجزائري ليقف رجل واحد في كل مناطق الجزائر وداخليا وخارجيا، وفي المقابل كان امتحانا صعبا للشعب الجزائري فقد خاض مواجهة غير متكافئة أمام الاستعمار الفرنسي، إذ أن مدة الإضراب مكنت نسبيا آلة القمع الفرنسية من التدمير الجزئي للخلايا السرية للجبهة، واكتشاف مخابئ الفدائيين والعناصر المناضلة التابعة لجبهة التحرير الوطني والتي كانت تابعة لإدارة استعمارية، إضافة إلى اعتقال الآلاف من المواطنين وسقوط العديد من الضحايا من قتلى ومفقودين، وتضييق الخناق على لجنة التنسيق والتنفيذ والذي نتج عنه إلقاء القبض على العربي بن مهيدي في 23 فيفري 1957، وخروجها إلى تونس[4].

## 3. معركة الجزائر وخروج لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس.

بعد الأحداث التي مر بها الشعب الجزائر والانتصارات التي حققها، اعتمد مؤتمروا الصومام على فكرة التمرد الشامل وخلق جبهة موحدة من أجل مواجهة العدو الفرنسي، فبعد إضراب ثمانية أيام وجد الجزائريون أنفسهم أمام مواجهة حقيقية مع العدو، تمثلت في معركة الجزائر وهو الاسم الذي أطلق على الأحداث التي عرفتها العاصمة في فترة دامت حوالي 10 أشهر، وهي سبب من أسباب طرح قضية خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من العاصمة واتجاهها إلى تونس.

---

1- إبراهيم طاس، المرجع السابق، ص ص 303، 304.

2- محمد عباس، ثوار...، المرجع السابق، ص 391.

3- خالفة معمري، عبان ...، المرجع السابق، ص 424.

4- ابراهيم طاس، المرجع السابق، 305، 306.

**أ. معركة الجزائر وانعكاساتها على الثورة.**

كانت الفكرة لبن مهيدي المسؤول عن أعمال الفدائيين فقد اقترح خوض معركة الجزائر والقيام بإضراب ثمانية أيام[1]، لأنه كان من ضمن قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ نقل الحرب إلى العاصمة من أجل إضفاء الطابع السياسي على العنف وضمان المراقبة المباشرة للثورة، وتبرير أولوية السياسي على العسكري وأولوية الداخل على الخارج وتخفيف الضغط على المجاهدين في الجبال[2].

بدأت المواجهة الحقيقية التي سميت معركة الجزائر بإضراب ثمانية أيام من 28 جانفي إلى 04 فيفري 1957 ثم استمرت بشكل متزايد إلى أكتوبر الموالي[3]، وقد قامت تلك المعركة بين الفدائيين التابعين للمنطقة المستقلة، والمظليين التابعين للجنرال ماسو وأعوانه، وبدأ الصدام الذي زادت حدته سنة 1957 ،حيث قام كل من ياسف سعدي[4] وعلي لابوانت[5] بناءًا على أوامر العربي بن مهيدي باغتيال رئيس فيدرالية الشيوخ ببلدية الجزائر ورئيس بلدية بوفاريك "اميدي فروجي" الذي يعد من أكثر المستوطنين الأوربيين تطرفا في الجزائر، ومعاداة للشعب الجزائري، وقد نفذت هذه العملية من قبل الفدائي علي لابوانت بتاريخ 28 ديسمبر 1956 أمام منزله[6].

وتدعم العمل الفدائي في الجزائر العاصمة بمساهمة المرأة الجزائرية في تلك العمليات، إذ أسندت

---

1- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 462.

2- حميد عبد القادر، عبان...، المرجع السابق، ص ص 119،120.

3- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص299.

4- ياسف سعدي: من مواليد 1920 بالقصبة، بدا نشاطه السياسي مبكرا بالمشاركة في مظاهرات 08 ماي 1945، تكفل بتوطيد العلاقات بين خلايا النضال بالقصبة 1955، تم تعينه قائدا للمنطقة الحرة الجزائر اثناء معركة الجزائر ألقى على عليه القبض في 23 سبتمبر 1957. للمزيد أنظر محمد الشريف ولد الحسين، من المقاومة الى الحرب من أجل الاستقلال1830- 1962، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص 121.

5- علي لابوانت: اسمه الحقيقي علي عمار ولد في 14 ماي 1930 بمليانة، شارك في معركة الجزائر يعد بطلا وطنيا في القطر الجزائري سقط شهيدا في 08 أكتوبر 1957 بعد المنزل الذي كان يلجا اليه بالقصبة، وعمره يناهز 27 سنة، نفسه، ص 121.

6- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر،2009، ص ص 206،207.

للفدائيات زهرة ظريف[1] وسامية لخضري وجميلة بوحيرد[2] مهمة وضع القنابل في المقاهي والحانات ومقر الخطوط الجوية الفرنسية وغيرها[3]، وبذلك تمكن الفدائيون من تحقيق الأهداف المسطرة في توسيع رقعة الحرب بانتقالها إلى المدن وزرع الرعب في أوساط الفرنسيين بالجزائر العاصمة[4].

أما عن رد السلطات الاستعمارية على تلك العمليات تمثل في رفع عدد الجيش الفرنسي بالإضافة إلى 1500 شرطي ثم تعبئة 4600 مظلي بقيادة ماسو وأصبحت العاصمة وخصوصا القصبة ميدانا للقتال وتمت محاصرة السكان المسلمين ومراقبتهم بواسطة مراكز مراقبة وإخضاعهم للتفتيش[5]، من خلال إنشاء قيادة قوات موازية ومستقلة عن القيادة السابقة[6]، وبذلك سخرت السلطات الفرنسية كل الوسائل المتاحة لسحق الجبهة في العاصمة، إضافة إلى أنها تلقت الدعم من الحكومة الفرنسية وأعطيت صلاحيات واسعة للمظليين، وكان الهدف من وراء ذلك استئصال جبهة التحرير الوطني من الجذور، والوصول إلى رأس القيادة[7]، والقضاء عليها وتحطيم التنظيم السياسي للجبهة في الجزائر العاصمة[8]، كما أنها استحدثت نظام خاص من المتعاونين والجواسيس تحت اسم جهاز الحماية العمرانية بالقصبة الذي ظهر في 09 فيفري 1957 تحت إشراف النقيب ليجي وأكثر أعضائها من الحركى وبموجب هذا الجهاز تمت محاصرة المدينة وتقسيمها إلى أجنحة سكنية[9].

---

1- زهرة ظريف: من مواليد 1934 بتيارت التحقت بالثورة في 30 سبتمبر 1956 واسندت اليها مهمة وضع القنابل في مقهى كان يرتاده الأقدام السوداء، ألقى عليها القبض وحكم عليها بعشرين سنة اعمال شاقة في اوت 1858، ليطلق سراحها في 1962، للمزيد انظر محمد الشريف ولد الحسين، المرجع السابق، ص 141.

2- جميلة بوحيرد: ولدت 1935 التحقت بصفوف ج. ت. و، وعملت فيما بعد بصفة ضابط اتصال ومساعدة شخصية لياسف سعدي، ألقي عليها القبض في 1957 وحكم عليها بالإعدام، إلا أنه لم يطبق وأطلق سراحها في 1962، وهي لا تزال على قيد الحياة، نفسه، ص 139.

3 – حميد عبد القادر، عبان ...، المرجع السابق، ص ص 121،122.

4- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص ص 462،463.

5- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 122.

6- بول أوساريس، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1957- 1959، تر مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر،2008، ص 75.

7- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص 301، 302.

8- حميد عبد القادر، عبان...، المرجع السابق، ص 124.

9- ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 273.

وقد ترتب عن معركة الجزائر خسارة الآلاف من الرجال والنساء من قتلى سجناء ومفقودين، حيث تذكر بعض الإحصائيات أن نسبة 30 الى 40 % من الذكور تم إيقافهم من أبناء القصبة فيما بلغ عدد الضحايا 04 آلاف بين قتيل ومفقود، وتضاعف تنفيذ أحكام الإعدام حيث بلغ 91 حكما[1]، إضافة إلى ذلك واجهت جبهة التحرير الوطني اختناقا شديدا نتيجة لتلك الإجراءات العسكرية المتخذة، وتم اكتشاف مخابئ الثوار وكذلك إلقاء القبض على قادتها الأوائل مثل علي بومنجل[2] والعربي بن مهيدي[3].

كما تم اكتشاف مقر جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني[4]، وألقي القبض على قائد مدينة الجزائر ياسف سعدي في 23 سبتمبر1957، واستشهد علي لابوانت في 08 اكتوبر 1957 بعد نسف مخبئهم بالقصبة وهزيمة الجبهة التي دمرت بناها التنظيمية بالعاصمة شبه كاملة ما نجم عنه آثار كبيرة في مجالات متعددة[5].

لكن رغم الخسائر التي تكبدتها جبهة التحرير الوطني، والتي دفعت بالقيادة إلى الخروج من الجزائر باتجاه تونس، إلا أن معركة الجزائر تركت آثار إيجابية في مسار الثورة، فبفضلها تم الاعتراف بالجبهة كممثل وحيد للشعب الجزائري، وجعلت من القضية الجزائرية مسألة مثيرة للاهتمام في مختلف الندوات والمؤتمرات. وفشلت كل مساعي فرنسا في خلق قوة ثالثة منافسة لجبهة التحرير الوطني، وأصبحت الفكرة الرائجة بين أوساط الشعب الجزائري الاستقلال لا الجزائر الفرنسية وهذا دليل على بداية التأسيس لمرحلة جديدة، والأكثر من ذلك معركة الجزائر عكست الوجه الحقيقي للحرب التي طغى عليها القمع والتعذيب وهذا ما أيقظ ضمائر الجزائريين ودفع بهم إلى الكفاح والوحدة الوطنية[6].

---

1- نفسه، ص 330.

2- علي بومنجل (1919 – 1957): محامي شارك في المؤتمر الإسلامي 1936، عضو في الاتحاد الديمقراطي وبعد التحاقه بالثورة كان يعمل مع عبان ويتحمل مسؤولية جمعية المحامين، توفي تحت التعذيب في 23 ماس 1957، أنظر محمود الشريف ولد الحسين، المرجع السابق، ص 53.

3- عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة، ط1، دار البصائر الجديدة، الجزائر،2011، ص350.

4- ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 333.

5- عقلية ضيف الله، المرجع السابق، ص 350.

6- ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص ص332،333.

وفي المقابل كانت معركة الجزائر لصالح فرنسا إلى حد بعيد، حيث وفرت الظروف الملائمة لتسييس الجيش الفرنسي فلم يعد مجرد أداة لتنفيذ السياسة، وإنما تحول إلى صانع لهذه السياسة وموجهها، ومع ذلك كانت لها سلبيات تمثلت في الهزيمة الأخلاقية التي تلقتها السلطات الفرنسية بسبب الجرائم والتجاوزات المرتكبة في حق الأبرياء المدنيين ما جعلها محل نقد الكثير من الفرنسيين[1].

وبالرغم من النتائج التي حققتها معركة الجزائر إلا أنها لم تخلو من الانتقادات سواء من الذين شاركوا فيها أو القادة الرافضين لقرارات مؤتمر الصومام، من بينهم بن بلة الذي انتقد بشدة سياسة لجنة التنسيق والتنفيذ معتبرا في ذلك عملية جنونية على حد قوله :«...إن أسرنا بعد بضعة شهور من المؤتمر ترك المجال حرا للسياسيين، مصابين بمرض الطفولة اليساري أو محافظين لم يكن لهم في الواقع أي استعداد لقيادة الثورة...وهكذا ارتكبوا في قيادة الحرب الثورية أخطاء شبه كارثية، ولم يعرفوا تقييم دور كل من المدينة والريف تقييما صائبا في قيادة حرب العصابات، فسكان المدن بما أنهم يعيشون مندمجين مع العدو ومطوقين بجهازه القمعي فإنهم لا يستطيعون الانتفاضة عليه، ولأنهم يدركون ذلك فقد مروا في لحظة جنونية بشن معركة الجزائر...»[2] .

ومن جهة أخرى أرجع بعض قادة الداخل هزيمة معركة الجزائر إلى اختلال التنظيم السياسي لجبهة التحرير الوطني في العديد من الشوارع والأحياء، فضلا عن الأساليب القمعية المرتكبة، فمن بينهم أحمد مهساس[3] الذي أبدى انتقاده للجنة التنسيق والتنفيذ بسبب إقحام مدينة الجزائر في المعركة وكان يجب أن تكون في الجبل، إضافة إلى لخضر بن طوبال الذي ندد بشدة بالمسار الذي أخذته معركة الجزائر[4].

وفي نفس السياق يقول بن خدة: «إن حصيلة معركة الجزائر هي حصيلة إضراب ثمانية أيام فبالرغم من أن الإضراب ساهم في إعلاء صوت الجبهة في المحافل الدولية، ولكنه في المقابل صفحة

---

1- نفسه، ص ص 334- 336.

2- احمد بن بلة، المصدر السابق، ص 116.

3- احمد مهساس: أو محساس المدعو علي، من مواليد نوفمبر 1923 ببودواو انضم إلى حزب الشعب ببلكور سنة 1941، أوقف لأول مرة من طرف السلطات الفرنسية بسبب نشاطه السياسي وأوقف مرة أخرى سنة 1945 أطلق سراحه بعد عام عين عضوا في اللجنة المركزية (ح إ ح د) سنة 1947 عين مسؤولا سياسيا وعسكريا على قاعدة تونس من طرف أحمد بن بلة، للمزيد أنظر، موسوعة أعلام الجزائر 1954- 1962، م. م. و. د. ب. ح. و. ث. أ. ن 54، 2007، ص ص 243- 245.

4- ابراهيم طاس، المرجع السابق، ص 334.

سوداء ينبغي على الثورة تحمل تبعاتها مهما كلف الامر». مضيفا أنه: «لا مناص من الاعتراف بكل تواضع بأن إضراب ثمانية أيام خطأ استراتيجي ارتكبته لجنة التنسيق والتنفيذ فقد خسرنا العاصمة كمقر لقيادة الثورة»[1].

**ب. قضية اعتقال بن مهيدي وإعدامه.**

بعد معركة الجزائر بدأت لجنة التنسيق والتنفيذ تطرح خيار مغادرة العاصمة واللجوء إلى الجبال ثم الانتقال إلى تونس، باستثناء بن مهيدي الذي رفض وأصر على البقاء في القصبة ثم انتقل فيما بعد إلى شقة بحي الأوروبي كان يقيم بها بن خدة، والتي لا يعرفها سوى المناضل الهاشمي حمود، ولكن لجنة التنسيق والتنفيذ ستغادر بدون بن مهيدي الذي سيتم القاء القبض عليه عقب الإضراب[2].

وقبل وصول خبر اعتقاله، لبقية أعضاء اللجنة كان عبان وبن خدة قد وصلا إلى قرار مفاده بأن مغادرة العاصمة أصبح ضرورة حتمية واختارا البليدة، وبذلك كلف عبان بن خدة الاتصال ببقية أعضاء اللجنة كريم ودحلب، وبن مهيدي، بهدف اطلاعهم بالقرار المتخذ لكن عندما توجه بن خدة إلى مقر تواجد بن مهيدي وجد باب الشقة مقفلا وأعاد الاتصال به لكن دون جدوى[3].

أما عن تفاصيل إلقاء القبض عليه فحسب أوساريس يقول: «أنهم تتبعوا ابن الملياردير بن شيكو الذي كان يملك مصنعا كبيرا، وفي الوقت نفسه كان يسير أموال جبهة التحرير الوطني وهذا الأخير الذي اعتقل وبعد استجوابه أباح بكل ما يعرفه ومن بين ذلك عنوان بن مهيدي»[4].

وهناك رواية أخرى تقول بأنه تم توقيف امرأة شابة تدعى هبرال نسيمة وهي في الأصل هبلال، التي كانت همزة وصل هامة في لجنة التنسيق والتنفيذ والتي يعتقد بأنها من أباحت بمكان تواجده[5].

---

1- بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة (1956- 1957)، تر مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005، ص 98.

2- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص 270.

3- بخوش الجودي، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية من (1959-1962) دراسة تاريخية، مذكرة لنيل ماجستير في تاريخ الثورة (مرقونة)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2006-2007، ص 108.

4- بول أوساريس، المصدر السابق، ص ص 131، 132.

5- خالفة معمري، عبان...، المرجع السابق، ص 431.

والأرجح أن بن مهيدي لم يكن الشخص المطلوب بل بن خدة لأن المظليين عثروا عليه صدفة في طريق بحثهم على بن خدة إثر اكتشافهم للوكالة العقارية، وقد ألقي القبض على بن مهيدي وهو يحمل بطاقة تعريف باسم عبد الرحمان عبيود في 23 فيفري 1957 [1]، دون علم بقية أعضاء اللجنة بخبر اعتقاله إلا أن بن خدة قبل مغادرته للجزائر كلف عبد المالك تمام بتقصي أخباره، ويذكر بن خدة أن عبد المالك تمام لم يستطع العثور على بن مهيدي وبالتالي لم نعلم بمصيره، إلا بعد 07 أيام من اعتقاله وذلك بعدما نشرت "جريدة الجزائر" Le journal d'Alger خبر اعتقال بن مهيدي في01 مارس 1957[2].

أما عن حيثيات اغتياله فيقول أوساريس: «أنهم في 03 مارس 1957 تحدثوا في أمر محاكمة واعدام بن مهيدي طويلا مع ماسو (Massu) بحضور ترانيكي (Tranquier)، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها ان محاكمة بن مهيدي عن طريق القضاء أمر غير مرغوب فيه لأنه سيحدث صدى دولي لذلك عليهم ربح الوقت، فقد كانوا يأملون في القبض على كل اعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ»[3]. ويقول بن خدة: «أن بن مهيدي مكث مدة عشرة أيام في محلات المظليين، ولكن لم يعلموا ظروف التعذيب التي تعرض لها من طرف سجانيه»[4].

وبعد النقاش ترك ماسو بن مهيدي لأوساريس وأمره بالتصرف كما يرى ماسو يتستر عليه، وبذلك تسلم أوساريس بن مهيدي في 04 مارس 1957 في الأبيار وأعلم بيجار بذلك ويقول أوساريس: «ووصلت بسيارات جيب وشاحنة برفقة بضعة عشر رجل من الفريق الأول وهم مدججون بالسلاح وكان النقيب ألبير (Albier) هو المداوم حينها وقام بصف فريق صغير من رجال وطلبت منه إحضار بن مهيدي وتسليمه له...»[5].

أدخل بن مهيدي في الشاحنة وتوجهوا به بسرعة مفرطة خوفا من وقوعهم في كمين من طرف أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ، وقدمت تعليمات صارمة للضابط المكلف بحراسته، مفادها أنه في حال

---

1- محمد عباس، ثوار...، المرجع السابق، ص 82.

2- بخوش الجودي، المرجع السابق، ص 109.

3- بول أوساريس، المصدر السابق، ص 132.

4- بن يوسف بن خدة، الجزائر...، المصدر السابق، ص 144.

5- بول أوساريس، المصدر السابق، ص 133.

تعرضهم لأي هجوم أمر الضابط بالقضاء على بن مهيدي مباشرة وإذ خرجوا سالمين فأمر بإطلاق النار عليه دون أي تردد، ويقول أوساريس أنهم توقفوا في مزرعة منعزلة كانت وحداته تقيم فيها على بعد 20 كلم تقريبا جنوب العاصمة، وكانت تلك المزرعة معارة من طرف أحد الأقدام السوداء بمجرد إدخال بن مهيدي إلى الغرفة قاموا بتقييده وشنقه[1].

وفي يوم 06 مارس 1957 صرح المكلف الإعلامي التابع للاكوست (Robert Lacoste) بما يلي: «إن بن مهيدي انتحر شنقا في زنزانته بواسطة خرق من القماش مزقها من قميصه»[2].

لقد قتل بن مهيدي أحد مفجري الثورة تحت التعذيب على يد الجنرالات الذين يريدون إشاعة مقولة انتحاره وروجوا لها، لأنه أظهر لهم وجها هادئا عندما كان مقيدا، ولم يكن يخشى الموت لأنه كان مؤمن وواثق بالقضية التي كان يدافع عنها[3]، كما أنه لم يمنح فرصة للحصول على الحق في محاكمة علنية[4]. وحسب أحد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أن بن مهيدي لم يبح وهو رهن الاعتقال والتعذيب بأي سر لجلاديه، والدليل على ذلك أن مصالح الأمن الفرنسية لم تكتشف مكان اجتماع اللجنة ولم تداهم الشقة التي كان يقطنها دحلب بشارع طرولار التي زارها بن مهيدي مرارا[5]، وهو ما ذهب إليه أوساريس الذي قال أن بن مهيدي لم يخن رفقائه لكننا عثرنا على معلومات ثمينة في الوثائق التي كانت بحوزته[6] .

أما عن وصول خبر وفاة بن مهيدي فكان ذلك أثناء اجتماع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ مع الصادق دهيليس في الأسبوع الأول من مارس 1957 يفكرون في مصيرهم وكان رد فعلهم لأول وهلة أنهم قتلوه ولم يصدقوا أنه انتحر[7].

---

1- نفسه، ص 134.

2- بن يوسف بن خدة، الجزائر...، المصدر السابق، ص 144.

3- محمد تقية، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، تر عبد السلام عزيزي، دار القصبة، الجزائر، 2010، ص133.

4- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 168.

5- محمد عباس، ثوار...، المرجع السابق، ص 86.

6- بول أوساريس، المصدر السابق، ص 132.

7- محمد عباس، ثوار ...، المرجع السابق، ص 86.

وتبقى قضية بن مهيدي مثار جدل هل كان ذلك سوء حظ كما تؤكد رواية رفقائه وعلى رأسهم بن خدة وسعد دحلب، أم أنها مدبرة للتخلص منه، خاصة وأن هناك مصادر تاريخية أخرى تؤكد أن بن مهيدي كان الشخصية الوحيدة من لجنة التنسيق والتنفيذ التي رفضت الخروج من الجزائر إلى تونس، في اجتماع 15 فيفري 1957 أنه كان يفضل الموت في ساحة المعركة حتى يكون وقودا جديدا وكافيا للثورة لن تتوقف حتى تسترجع الجزائر سيادتها[1].

**ج. انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس.**

بعد اشتداد الضغط على العاصمة ومحاصرتها من قبل المظليين واستشهاد بن مهيدي، قررت لجنة التنسيق والتنفيذ الانتقال إلى تونس من أجل مواصلة مهامها[2].

غادرت لجنة التنسيق التنفيذ العاصمة في مارس 1957 وقد تكفل محمد أوعمارة بنقل كريم وبن خدة، ونقلت المناضلة كلودين شولي[3] عبان في سيارتها إلى البليدة وانتقل دحلب بوسائله الخاصة إلى مسقط رأسه بالشلالة، والتقى القادة في منطقة الشريعة بالأطلس البليدي، ومنها انتقلوا جماعة إلى مقر الولاية الرابعة واتفقوا على أن يقسموا إلى فريقين بحيث يتوجه دحلب وعبان إلى الغرب لدخول المغرب عبر الولاية الخامسة، بينما يسلك كريم وبن خدة طريق الشرق لدخول تونس عبر الولايتين الثانية والثالثة.[4]وقد استغرقت رحلة كريم وبن خدة قرابة ثلاثة أشهر، والتقى جميع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس جوان1957[5].

باشرت لجنة التنسيق والتنفيذ مهامها بتونس في جوان 1957، فعقدت أول اجتماع لها تدارس فيه أعضائها انعكاسات الإضراب والمعركة وتطورات القضية الجزائرية واستعدوا لخدمة أهداف الثورة وقد وجدوا الدعم الكامل من تونس وأصرت لجنة التنسيق والتنفيذ على مواصلة عملية الكفاح

---

1- يوسف قاسمي، المرجع السابق، ص 191.

2- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 312.

3- كلوين غيو Cloudine Guillot من مواليد فرنسا 21 أفريل 1931، مختصة في علم الاجتماع، كانت مناضلة من أجل القضية الجزائرية مع زوجها بيار شولي، بعد الاستقلال أصبحت مسؤولة عن المركز الوطني للبحث في الاقتصاد والاجتماع بوزارة الفلاحة، ثم أستاذة علم الاجتماع في جامعة في الجزائر حتى 2010، للمزيد من التفاصيل أنظر، Pierres et cloudine maulet , le choix de l'Algérien, deux voix une mémoire, Edit barzakh, 2012, p 179.

4- عبد الله مقلاتي، التاريخ ...، المرجع السابق ص 271.

5- محمد عباس، ثوار...، المرجع السابق، ص 126.

انطلاقا من الخارج، وقد عقدت اجتماعات أخرى في 23- 29 أكتوبر 1957، قيمت من خلالها الحالة العسكرية في الجزائر والوضع الدبلوماسي المحلي والدولي، وأكدت على استحالة إجراء المفاوضات مع فرنسا ما لم تعترف مسبقا باستقلال الجزائر كما شكرت جهود حكومتي تونس والمغرب ودعم قدرات جبهة التحرير الوطني وإدانة فرنسا وسياستها القمعية[1] .

وهكذا كانت معركة الجزائر السبب المباشر في خروج قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ، وهي التي أقرت أولوية الداخل على الخارج، وتركت الجزائر العاصمة لياسف سعدي لمواصلة المعركة، وبالرغم من أنهم اتفقوا على أن يكون خروجهم مؤقتا وبعد أن تستقر الأوضاع يعودوا إلى أرض الوطن لمباشرة مهامهم إلا أن بمجرد استقرارهم في تونس بدأت تظهر بوادر الصراع والخلاف الذي يتحول فيما بعد إلى اختلاف وتصفيات.

لقد كان مؤتمر الصومام إيجابيا رغم الظروف الصعبة التي كانت تعيشها الثورة الجزائرية في تلك المرحلة كما أن لجنة التنسيق والتنفيذ تحدت القوات الاستعمارية ووقفت في وجهها ونجحت في تخفيف الضغط على الأرياف من خلال إعلانها اضراب الثمانية أيام الذي انتهى بمعركة الجزائر.

1- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق ص ص 272، 289.

# المبحث الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ (1957 – 1958).

1. اجتماع القاهرة وأهم مقرراته.
2. لجنة التنسيق والتنفيذ في تشكيلتها الثانية.
3. دور لجنة التنسيق والتنفيذ في تأسيس الحكومة المؤقتة.

واصلت لجنة التنسيق والتنفيذ نشاطها في تونس بعقد عدة اجتماعات وفي أوت 1957، تم استدعاءها لحضور الدورة الأولى للمجلس الوطني لتظهر بعده في تشكيلة جديدة كان لها الأثر الفعال في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

## 1. اجتماع القاهرة 20أوت 1957:

يعتبر اجتماع القاهرة الذي انعقد في 20 أوت 1957 حدثا هاما في تاريخ الثورة الجزائرية، والهدف من الاجتماع التطرق إلى أهم القضايا السياسية والعسكرية والنظر في مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا، وقد اتفق القادة على مجموعة من القرارات التي غيرت مسار الثورة الجزائرية (انظر الملحق رقم 06 ).

### أ. ظروف عقد الاجتماع:

حرص قادة الثورة الجزائرية أن يكون شهر أوت فترة مناسبة للقاء وتدارس الأوضاع والنتائج ووضع الخطوط العريضة وبرامج جديدة[1]، وفي جويلية1957م التقى أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بعد خروجهم من الجزائر إلى مدريدبإسبانيا وقرروا استدعاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية[2].

أما عن صعوبة الاتصال بين مختلف المناطق كان لا بد من إنشاء قيادة مركزية جديدة لجبهة التحرير من أجل تنسيق المجهودات بين القادة، ولكن استجدت ظروف جديدة على الساحة تمثلت في بداية الخلاف بين جماعة الداخل والخارج بسبب التهم المتبادلة فيما بينهم، فقدانهم عبان رمضان القادة بالتقصير والتماطل في إرسال السلاح حسب ما ذكره مبروك بلحسين من خلال الرسائل المتبادلة بينهم، بينما اتهمت جماعة الخارج عبان بمحاولة الاستيلاء على قيادة الثورة والانفراد بها[3].

فبعد مؤتمر الصومام اتسعت بؤرة التوتر وأصبحت الصراعات علنية ولولا حادثة اختطاف الطائرة المقلة للقادة الخمسة لاتخذ الصراع شكلا أوسع، إضافة إلى بروز علامات الضعف في قيادة

---

1- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 179.

2- زهير إحدادان، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962،المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2013، ص 47.

3- رجاء مسعودي، الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة اوت 1957 سبتمبر 1958، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر 2010، 2011، ص 51.

جبهة التحرير الوطني، ما أدى بالقادة إلى التفكير في عقد اجتماع ينظر في الأوضاع[1].

تم تحديد شهر أوت لعقد تلك الدورة وتميزت أجواء التحضير بتجمع العناصر التي كانت تتقاطع فيما بينها في المواقف المعارضة للتوجهات والقرارات التي رسمها مؤتمر الصومام[2]، وقد تم اختيار القاهرة لعدة اعتبارات كونها عاصمة لكل القوى العربية التحريرية والوطنية ورمز للنضال العربي واحتضان القاهرة ومباركتها لهذا المؤتمر سيعطي قراراته مزيد من القوة والمصداقية في الداخل والخارج[3].

**ب. أهداف الاجتماع:** تمثلت أهداف الاجتماع في مايلي:

1. استعراض موقف الثورة العام من مؤتمر 20 أوت1956بوادي الصومام.

2. بحث المساعدات التي حصلت عليها والتي ستتحصل عليها الثورة خلال العام القادم من مصر والعالم العربي.

3. النظر في مستقبل العلاقات بين الجزائر وفرنسا والأسس الممكن التفاوض عليها.

4. الاجتماع بالرئيس جمال عبد الناصر والمسؤولين المصريين لتبادل وجهات النظر في مستقبل العلاقات بين مصر والعالم العربي[4].

وقد انتهج قادة الثورة الجزائرية مجموعة من الخطوات في التحضير للمؤتمر تمثلت في:

1. الإعداد الجيد لاستقبال القادة وإشعارهم باهتماماتهم بهم.

2. عدم التدخل في أي خلاف ينشأ، ومحاولة القضاء على أي تصدع يضر بالمصلحة المشتركة لكلا الشعبين الجزائري والمصري.

3. وضع كل مساعدات مصر أمام جميع الأعضاء منذ قيام الثورة.

4. إقناع مجلس الثورة بحقيقة قدراتهم وإمكانياتهم في الدعم والإمداد والمعونات العسكرية.

---

1- نفسه، ص 52.

2- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 170.

3- رجاء مسعودي، المرجع السابق، ص 55.

4- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 343.

5. إتاحة الفرصة أمام أعضاء المجلس أو من يختارونهم من بيتهم للقاء الرئيس عبد الناصر والتشاور معه في مستقبل الجزائر[1].

**ج. عقد الاجتماع:**

لقد حرص القادة على اعتبار شهر أوت فترة مناسبة لتدارس الأوضاع ورسم الخطوط العريضة وبهذا الاعتبار انعقد بالقاهرة المؤتمر الأول للمجلس الوطني الثورة الجزائرية حضره قادة الخارج وبعض قادة الداخل درسوا أوضاع الثورة وخططها المستقبلية وبحثوا في أمر الخلاف بين قادة الداخل والخارج وتوصلوا للتأكيد على القيادة الجماعية[2].

وتضاربت الآراء حول تاريخ انعقاد المؤتمر والمدة التي استغرقتها فهناك من يرى أنه انعقد في أول سبتمبر 1957 حسب فتحي الديب، وهناك من يرجعه إلى شهر أوت 1957، والأرجح أنه انعقد مابين 26-27 أوت 1957، إلا أنه قبل انعقاده سبقته عدة لقاءات جمعت القيادة السياسية والعسكرية و الذي تقرر فيها ما يلي:

1. إعداد دراسة كاملة تفصيلية للموقف العام للثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام لعرضها على المؤتمر الوطني عند اجتماعه.

2. توزيع الاختصاصات بين القيادة العسكرية ولجنة التنسيق والتنفيذ بالخارج وأسلوب تعاملها مع الداخل والخارج.

3. تحديد نوعية اللجان التي ستوكلها إليها إدارة شؤون الثورة في الداخل والخارج عسكريا وإداريا، وسياسيا وتوزيع الاختصاصات بينها.

4. تحديد الحد الأدنى للشروط توفرها قبل الدخول في أي مفاوضات مع فرنسا وإيقاف وإطلاق النار[3].

---

1- نفسه، ص 343.

2- يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 180.

3- فتحي الديب، المصدر السابق، ص ص 57، 58

اجتماع القاهرة هو الاجتماع الذي أقر برنامج عمل على المستويين الداخلي والخارجي، ورسم الآفاق النظرية والاستراتيجية للدولة الجزائرية المستقبلية[1]، بدأت أشغاله بين 20 و28 أوت 1957 حضره كل من فرحات عباس، عبد الحفيظ بوصوف[2]، كريم بلقاسم، سليمان دهليس[3]، بن طوبال، عمر أوعمران، شريف محمود[4] وغيرها من الشخصيات[5]، وقد ترأس المؤتمر فرحات عباس، وقام بمهام الأمانة محمد الصديق بن يحي، وتمت خلاله دراسة أوضاع وأهم قضية درسها المجتمعون هي الخلاف الذي كان قائما بين قادة الداخل والخارج[6].

**د. قرارات المؤتمر:**

خرج مؤتمر القاهرة بمجموعة من القرارات تمثلت فيما يلي:

– أكد المجلس الوطني لثورة الجزائرية أن هدف الثورة الجزائرية هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية لا تتعارض مع المبادئ الأساسية للإسلام[7].

– للجنة التنسيق والتنفيذ جميع السلطات ما عدا ما يتعلق بالمفاوضات ووقف القتال وهي المسؤولة

---

1– عبد الكامل جوبية، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954– 1958، ط1، الجزائر، 2012، ص 211.

2– بوصوف عبد الحفيظ: هو مناضل في حزب الشعب و (ح ا ح د ) والمنظمة الخاصة، عضو في مجموعة 22، نائب بن مهيدي في قيادة المنطقة الخامسة، وفيما بعد عين قائد لها، عضو في ل ت وت 2، وزير الاتصالات والمواصلات في الح ا م، ابتعد عن الساحة السياسية بعد الاستقلال توفي في 31 ديسمبر 1980، انظر صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 708.

3– سليمان دهيلس: ولد سنة 1920 بتيزي وزو، عضو في حزب الشعب، ونظرا لأفكاره الثورية هاجر إلى فرنسا وبقي على احتكاك بالمناضلين الجزائريين وبعد اندلاع الثورة عاد الى الجزائر وانضم الى صفوف ج ت و، وقام بتأسيس خلية للثورة بناحية واضية مهمتها تنظيم المخابئ، للمزيد أنظر موسوعة أعلام الجزائر 1954– 1962، المرجع السابق، ص 291.

4– محمود الشريف، ولد سنة 1915 بتبسة، شارك في الح الع 2، انخرط في (إ د ب ج)، انضم للثورة سنة 1956 تم تعيينه سنة 1957 قائدا للولاية الأولى الاوراس النمامشة برتبة عقيد، ثم عضوا في ل ت و ت2، أسندت إليه وزارة التسليح والتموين في التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة، ليقيل في التشكيلة الثانية لأسباب تصفية حسابات، ترك الحياة السياسية ليتوفى سنة 1987، أنظر، محمد زروال، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية، البساتين، الجزائر، 2007، ص483.

5– Mohamed harbi ,gilber meynier, le F L N documents et histoire 1954- 1962, ed casbah, alger, 2004, p 142.

6– رمضان بورغدة، الثورة الجزائرية والجنرال دوغول (1958– 1962) سنوات الحسم والخلاص، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات، الجزائر، 2012، ص 51.

7– بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 298.

أمام المجلس الوطني للثورة الجزائرية ولها صلاحية تعيين أعضاءه[1].

– توسيع المجلس الوطني للثورة الجزائرية فقد أصبح يتكون من 54 عضو ويعد جهازا ذا سيادة للثورة، يجتمع مرة كل سنة في دورته العادية ويمكن أن يستدعي إلى دورة غير عادية إما بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ وإما بطلب أعضاء المجلس الوطني للثورة[2].

– إنشاء لجان شعبية لتأييد الثورة الجزائرية.

– التدخل بمختلف الوجود في جميع المناطق.

– الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في المغرب وتونس وتحسين الرأي العام والصحافة والحكومة بالقضية الجزائرية[3].

– التخلي على أولوية السياسي على العسكري وعدم التفريق بين الداخل والخارج وهو الأمر الذي لم يصوت عليه عبان وتبعه في ذلك دهيلس[4].

– طرح مشكل السلاح وعبور خط موريس.

– وقف إضراب الطلبة.

– تكثيف النشاط الدبلوماسي من اجل تدويل القضية الجزائرية.

– النظر في قضية العلاقات المغاربية على أنها من الأولويات والتذكير بقرارات مؤتمر الصومام ومن قبلها بيان أول نوفمبر.

– توحيد النشاط السياسي للجنة التنسيق والتنفيذ بين الأحزاب الوطنية و(ج ت و).

– التضامن بين الهيئات الاقتصادية المركزية الثلاث.

– تسيير الحرب من الخارج أي من القاهرة وتونس وإنشاء الحكومة المؤقتة في 19 سبتمبر 1958[5].

---

1- حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 63.

2- مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 86.

3- رجاء مسعودي، المرجع السابق، ص ص 59، 60.

4- عبد الله مقلاتي، التاريخ ...، المرجع السابق، ص 284.

5- رجاء مسعودي، المرجع السابق، ص ص60- 62.

– أصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ تضم 9 أعضاء 6 مدنيين و5 عسكريين وهم: عبان رمضان، الأمين دباغين[1]، عبد الحميد مهري[2]، فرحات عباس، كريم بلقاسم، عمر أوعمران، عبد الحفيظ بوصوف، لخضر بن طوبال، محمود الشريف[3].

لقد كان لاجتماع القاهرة عدة انعكاسات على مسار الثورة، فقد اعتبر مؤشرا لمرحلة جديدة فموجبه تم توسيع مؤسسات القيادة وإشراكها في إدارة شؤون الثورة فتحديد صلاحيات لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة كان له دور في الدفع مؤسسات الثورة للعمل من أجل إنقاذها، كما أدى توضيح مبادئ الثورة إلى إعادة الاعتبار للإسلام كمقوم أساسي للدولة الجزائرية وتوضيح الرؤى السياسية للثورة، ورغم هذا إلا أن بعض المسائل ظلت ملتبسة لأن قرارات هذا الاجتماع كانت انقلابا على قرارات الصومام في مجال القيادة وإنهاء لمرحلة عبان على جهاز لجنة التنسيق والتنفيذ، وسيطرة العسكريين وتهميش السياسيين حيث لم يبقى منهم سوى عبان رمضان الذي تمت تصفيته في 27 ديسمبر 1957، وهيمنة الباءات الثلاث واستغلالهم للسلطة[4].

يعتبر 20 أوت 1957 حدثا تاريخيا هاما إلا أنه لم يكن في أهمية 20 أوت 1955 الذي ساهم في تغيير جذري وهام، كلل بالنجاح في الداخل والخارج ولم يكن في ضخامة 20 أوت 1956 الذي جلب العديد من المنظمات والمؤسسات الجديدة.

## 2.تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ونشاطها (1957–1958).

بعد خروج لجنة التنسيق والتنفيذ بسبب تصاعد وتيرة الحرب، أصبح بقائها في الجزائر أمرا

---

1– الأمين دباغين: مناضل في حزب الشعب وعضو في قيادته، نائب في الجمعية الوطنية الفرنسية، عضو في م و ث ج، ول ت و ت 2، وزير في الشؤون الخارجية في تشكيلة الح ا م الأولى، ليقدم استقالته منها في مارس 1959. صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 712.

2– عبد الحميد مهري: ولد في أفريل 1926 بقسنطينة، عضو في اللجنة المركزية ل ح إ ح د (1947– 1953)، اعتقل مع انطلاقة الثورة وبعد اطلاق سراحه توجه إلى القاهرة، وأصبح ممثل ج ت و في سوريا، أنظر موسوعة اعلام الجزائر، المرجع السابق، ص 282.

3–رجاء مسعودي، المرجع السابق، ص 59.

4– عبد الله مقلاتي، مواثيق الثورة الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص ص 295،296.

صعبا لتستقر بتونس، فتقرر عقد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أوت 1957 وبهذا تكون قد مرت سنة على تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ، وكان أهم مقرراته إعادة تشكيل اللجنة من جديد.

فأصبحت لجنة التنسيق والتنفيذ تتكون من أربعة عشر (14) عضو بعد أن كانت تتكون من خمسة (05) أعضاء، تسعة أعضاء (09) دائمون وهم عبان رمضان وفرحات عباس، لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، الأمين دباغين، محمود الشريف، عبد الحميد مهري، عمر أوعمران، إضافة إلى المعتقلين الخمسة: حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، رابح بيطاط، أحمد بن بلة، محمد خيضر التي كانت عضويتهم شرفية (أنظر الملحق رقم 07)[1].

والملاحظ على التشكيلة الجديدة والتي أصبحت تسمى بلجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أنها أحدثت توازنات بين القادة العسكريين والشخصيات السياسية والمعتقلين، فمثلت هذه التشكيلة كل الولايات باستثناء الولاية السادسة واتحادية جبهة التحرير بفرنسا والقاعدة الشرقية[2]، ثم إن تعيين المعتقلين الخمسة ضمن هذه اللجنة على حد قول شارل اندري فافرود (Charles Henri Favrod) دليل بالغ على المصلحة العامة للثورة لأنهم كانوا الأوائل الذين نادوا بضرورة العمل المسلح كسبيل وحيد لتحقيق النصر[3].

تم إقصاء عضوين من لجنة التنسيق والتنفيذ السابقة وهما سعد دحلب وبن يوسف بن خدة اللذان كانا محسوبان على عبان رمضان[4]، هذا الأخير الذي وجد نفسه وحيدا في مجموعة من القادة العسكريين تدعمهم جيوشهم[5]، وبالتالي تمكن كريم بلقاسم وجماعته الذين أصبحوا يسمون فيما بعد

1- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 69.

2- بوعلام بن حمودة، المرجع السابق، ص 314.

3- Charles Henri Favrod, Op .cit, p 326, 327.

4- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المرجع السابق، ص 86.

5 - عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 486.

بالباءات الثلاث[1]، من فرض نفوذهم وتهميش دور عبان الذي كان المسير للجنة السابقة[2]، أما عن رأي دحلب فيقول: «كانت التشكيلة جد جذابة»[3].

حاولت لجنة التنسيق والتنفيذ بعد اجتماع القاهرة أن تظهر تماسكها وقوتها وكان عليها أن تمضي في تجسيد مقررات الاجتماع والإشراف على شؤون الثورة، وقد عقدت اللجنة سلسلة من الاجتماعات لتوزيع المهام[4]، وكانت تجتمع في جلسات شبه منتظمة وتتخذ قرارات تنفذ بصرامة على على المستويين العسكري والسياسي[5]، ووزعت المسؤوليات بين أعضاء اللجنة كالتالي:

1. كريم بلقاسم: مكلف بالجيش.
2. لخضر بن طوبال: مكلف بالشؤون الداخلية.
3. عبد الحفيظ بوصوف: مكلف بالاتصال والاستخبارات.
4. عمر اوعمران: مكلف بالتموين.
5. محمود الشريف: مكلف بالتسليح.
6. فرحات عباس: مكلف بالعلاقات بين الصحافيين.
7. محمد الأمين دباغين مكلف بالعلاقات الخارجية.
8. عبد الحميد مهري مكلف بالشؤون الاجتماعية.
9. عبان رمضان مكلف بالجبهة وجريدة المجاهد[6]. وهكذا لم يتمكن عبان بالرغم من احتجاجاته وانتقاداته المتواصلة من تغيير الأوضاع التي سطرها العسكريين الذين أسندوا إليه

---

1- الباءات الثلاث: بوصوف، بلقاسم، بن طوبال هم الذين تمكنوا من السيطرة على الثورة في اجتماع القاهرة اوت 1957، وبعد تصفية عبان رمضان اتخذت تلك السيطرة أشكال مختلفة من شخصنة القيادة والعلاقات وفتحت الباب أمام تحول الأجهزة إلى إقطاعيات ومحميات، عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 177

2- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص 285.

3- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 69.

4- عبد الله مقلاتي، التاريخ ...، المرجع السابق، ص 288.

5- علي زغدود، "من ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية لجنة التنسيق والتنفيذ"، جريدة الشعب، السبت 4 مارس 2006، ص 12.

6- زهير احدادن، المرجع السابق، ص 48.

مهام تتعلق بالدعاية والأخبار[1].

وحسب تصريحات بن طوبال فإن عبان استغل منصبه لكي ينشر مقالات معبرة عن وجهة نظره الشخصية في جريدة المجاهد، كما أنه امتنع عن مسايرة أراء القيادة الجماعية مما فتح باب المواجهة بينه وبين قادة اللجنة[2]. أما عن مصير العضوين السابقين اللذين تم اقصاؤهما فبن خدة كلف بالقيام بجولة في الدول العربية من أجل التعريف بالقضية الجزائرية، بينما كلف دحلب بالرد على الاشاعات التي كانت تروج لها السلطات الفرنسية[3] من خلال مقالاته في جريدة المجاهد من بينها مقال بعنوان "موقفنا " الصادر بتاريخ 05 أوت 1957 والذي فند فيه الاشاعات التي تداولتها بعض الصحف الفرنسية القائلة بوجود اتصالات يبن أحد موظفي وزارة الشؤون الخارجية الفرنسية وبعض مسيري جبهة التحرير والتي تؤكد بأن الجبهة أبدت استعدادها للتفاهم والتنازل[4].

باشرت لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية مهامها في سبتمبر 1957 في ظروف تميزت بالخلاف الشديد مع عبان خلال الأشهر الأولى من عملها[5]، وقد بقيت لها نفس الصلاحيات السابقة باستثناء ما يتعلق بالقرارات المصيرية للثورة كالمفاوضات ووقف القتال والانحياز الى أحد المعسكرين[6]، وقد اعترفت الدول الصديقة للجنة التنسيق والتنفيذ على أنها الممثل الشرعي للشعب الجزائري وبموجب المسؤوليات التي أوكلت إليها لم تتصرف على أنها تمثل الثورة فقط بل على أنها تمثل الجزائر[7].

واصلت اللجنة نشاطها العسكري والسياسي والإعلامي، ففي نشاطها العسكري اعترضت الثورة منذ بدايتها مشكلة التسليح وبقي هذا المشكل قائما إلى غاية ماي 1957، ليطرح من جديد في أكتوبر ولكن لفترة قصيرة، ولأنه يعتبر عصب الثورة فقد تم ابرام عدة اتفاقيات وصفقات من أجل توفيره، فأبرم اتفاق مع ممثلي الحكومة التونسية لتنظيم نقل الأسلحة، وتمكن بوصوف من إبرام صفقة أسلحة مهربة بفضل مساعدات سعودية ومغربية إضافة إلى أن العراق وسوريا أبديا استعدادهما لتموين

---

1- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص175.

2- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 471.

3- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 71.

4- "موقفنا"، المجاهد، ع8، أوت 1957، ص01.

5- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 178.

6- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص ص285، 286.

7- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، تر علي الخش، ط2 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005، ص 131.

الجزائر بالأسلحة،إلا أنه مع نهاية سنة 1957 بدأ المشكل ينحل تدريجيا وكل هذا مرده إلى مساعدة الدول الصديقة ودعمها للثورة[1].

ومن جملة الصعوبات التي واجهت الثورة بعد حل مشكل السلاح، طرق نقلها إلى الداخل وتوزيعها على الولايات المتضررة منها الثانية الثالثة والرابعة والسادسة، فوصلت إلى حل تلك المعضلة بالتنسيق مع قادة الولايات، إضافة إلى ذلك قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بعقد اجتماع مطول بتاريخ 25-29 أكتوبر 1957 قيمت فيه الأوضاع العسكرية في الجزائر والدبلوماسية محليا ودوليا[2]، وبمرور الذكرى الثالثة لاندلاع الثورة التحريرية قررت اللجنة توجيه رسالة للمجاهدين بالداخل تعلن فيها اتخاذ قرارين تاريخيين وهما:

القرار الأول تمثل في شن هجومات على مراكز الجيش الفرنسي في مختلف الولايات، وذلك بقصد تأكيد قوة الثورة، وتجلى اهتمامها ببناء قدراتها العسكرية، والانتقال من حرب العصابات إلى حرب المواقع بغية تحقيق الانتصار العسكري على القوات الفرنسية، وللوصول إلى ذلك لابد من استراتيجية موسومة تقضي بتحويل جيش التحرير الوطني إلى جيش عصري نظامي، يعتمد على الوحدات العسكرية الكبرى[3].

أما القرار الثاني فتجلى في تأكيد التمسك باستقلال الجزائر كشرط لدخول المفاوضات، ورفضت مشروع مبادرة الندوة الرباعية (الجزائر، فرنسا، تونس، المغرب) للنظر في القضية الجزائرية، وأعلنت بصراحة أن هدف الثورة هو الاستقلال التام وأنه من المستحيل القبول بالمفاوضات من دون اعتراف فرنسا بمبدأ استقلال الجزائر[4].

وبالرغم من ذلك إلا أن نشاط لجنة التنسيق والتنفيذ بالخارج ارتبط بمسالة الصراع على السلطة بين عبان رمضان وخصومه سنة1957[5]، هذا الأخير الذي بقي متمسكا بمواقفه، فانتقد تشكيلة اللجنة ووجه إنذارا للعسكريين قائلا لهم: " لن تتخلصوا مني بسهولة" [6]، والأكثر من ذلك دخل في

1- محمد عباس، نصر...، المرجع السابق، ص ص 352، 353.

2- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص 289.

3- نفسه، ص ص 290، 291.

4- عبد الله مقلاتي، مواثيق...، المرجع السابق، ص ص 304،306، 307 .

5- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص 212.

6- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001، ص 183.

مواجهة حادة مع العقداء واتهمهم بالدكتاتورية والتطلع الى السلطة باسم النضال[1] ولما اشتد الصراع وتعنت عبان في عدم تراجعه عن أفكاره فكر الباءات الثلاث في التخلص منه وفعلا تم اغتياله 27 ديسمبر 1957 بالمغرب وسنرى ذلك لاحقا[2].

استمرت لجنة التنسيق والتنفيذ في إدارة شؤون الثورة عسكريا وسياسيا وفي بداية 1958 واجهتها عدة مشاكل[3]، خاصة بعد وفاة عبان بحيث انتقلت السلطة الفعلية إلى أيدي العسكريين هؤلاء الذين انقسموا إلى مجموعتين، الأولى يقودها كريم يساعده كل من اوعمران ومحمود الشريف والثانية يقودها كل من بوصوف وبن طوبال، حالت صعوبات في مقدمتها كثرت الصراعات والخلافات بين الباءات الثلاث فلم يستطع أعضاء اللجنة الاجتماع إلا في 4 افريل 1958 ، وبموجب هذا الاجتماع قررت لجنة التنسيق والتنفيذ استحداث ثمانية دوائر رئيسية تم توزيعها كالتالي.

1.دائرة الشؤون الحربية: وتشمل القيادة العامة، وتوزيع ونقل الأسلحة والمؤونة يرأسها كريم بلقاسم.

2. دائرة التسليح والتموين: وتضم 4 مصالح، التزود بالسلاح (البحث والشراء)، وتوفير التغذية واللباس، نقل العتاد والوثائق إلى الحدود، إضافة إلى المراقبة وممارسة الخبرة التقنية والتجارية، يرأسها عمر أوعمران.

3. دائرة الاتصالات والعلاقات العامة، وتشمل 3 مصالح: الاتصالات عن طريق الإذاعة وغيرها من وسائل الاتصال، والاستخبارات والاستخبارات المضادة، إضافة الى مدارس الإشارة. وأسندت رئاسة الدائرة إلى عبد الحفيظ بوصوف.

4. دائرة العلاقات الخارجية، وتضم مصالح إفريقيا الشمالية، والبلدان العربية والافرو أسيوية، وأوروبا، وأمريكا، يرأسها محمد الأمين دباغين.

5.دائرة المالية: وتشمل مصالح الميزانية والممتلكات والعتاد والحساب والمراقبة. يرأسها محمود الشريف.

6.دائرة الشؤون الداخلية والتنظيم الإداري: وتشمل الإدارة وتنظيم جبهة التحرير الوطني في المغرب وتونس وفرنسا. وأسندت رئاسة الدائرة الى لخضر بن طوبال.

---

1- حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 74.

2- حميد عبد القادر، فرحات...، المرجع السابق، ص ص183، 184.

3- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص 291.

7.دائرة الشؤون الاجتماعية والثقافية: وتضم مصالح اللاجئين والهلال الأحمر الجزائري والنقابات والطلبة، يرأسها عبد الحميد مهري.

8.دائرة الصحافة والاعلام: وتضم مصالح الدعاية الداخلية والخارجية والتوثيق العام والنشريات أسندت رئاستها إلى فرحات عباس[1]، يساعده في ذلك سعد دحلب باعتباره كان مسؤولا عن هذا القسم في اللجنة السابقة والذي كان بدوره مسؤولا عن فريق من الشبان الجزائريين حديثي التخرج من الجامعات كانت مهمتهم بث نصوص في إذاعة صوت العرب كل مساء نصين بالفرنسية أحدهما موجه للفرنسيين والآخر موجه للجزائريين ونصا بالعربية تتضمن معارك لجيش التحرير إضافة إلى معلومات أخرى متنوعة[2].

ومن النشاطات التي قامت بها لجنة التنسيق والتنفيذ توحيد قيادة الجيش بإنشاء لجنة العمليات العسكرية (COM) في 4 افريل1958، من طرف كريم بلقاسم و التي تعتبر بمثابة هيئة أركان وقسمت إلى لجنتين لجنة العمليات العسكرية بالغرب (COM .WEST) وكان مقرها بوجدة المغربية بقيادة هواري بومدين[3]، يساعده سليمان دهليس وعلي منجلي، ولجنة العمليات العسكرية بالشرق (COM EST) والتي كان مقرها غارديماو بتونس، حيث كانت تتكون من محمدي السعيد[4] يساعده محمد لعموري[5]

---

1-Mohamed harbi, les archives de la révolution algérienne, éd jeune afrique, paris, 1981, p182, 183.

2- سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص72-74.

3- هواري بومدين (1923- 1978): محمد التحق بصفوف ج.ت.و في1955 ، أصبح نائب بوصوف ثم قائد للولاية الخامسة 1957، مسؤول قيادة لجنة الغرب (COM) أفريل1958 ، ثم قائدا لهيئة الأركان العامة، ثم وزير الدفاع (1962- 1965)، رئيس للجمهورية 1976إلى غاية وفاته في 27 ديسمبر 1978. انظر صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 710.

4- محمدي السعيد: ولد بآيت فراح القابلية، مناضل في نجم شمال افريقيا، غضو في المنظمة الخاصة، شهد اندلاع ثورة اول نوفمبر، خلف كريم برتبة عقيد في ج.ت. و 1957، والتحق بقيادة الأركان العامة بتونس توفي في ديسمبر 1994. محمد الشريف ولد الحسين، المرجع السابق، ص 98.

5- محمد العموري (1929- 1957): مناضل في حزب الشعب و حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، التحق بالثورة في مارس 1955، ارتقى إلى رتبة مسؤول عام للمنطقة الأولى سنة 1956، إلى غاية 1958 حيث تخفض رتبته من كولونيل إلى قائد، عارض كريم واراد اسقاط الحكومة المؤقتة لينفذ فيه حكم الإعدام في16 مارس 1959، للمزيد انظر موسوعة أعلام الجزائر، المرجع السابق، ص ص247- 249.

وعمار بوقلاز[1] وعمار بن عودة[2].

كلفت القيادة العسكرية العملياتية في الشرق بمراقبة ومتابعة الولايات الأولى والثانية والثالثة وكلفت قيادة الغرب بالإشراف على الولايتين الرابعة والخامسة بينما أسندت قيادة الولاية السادسة إلى العقيد أحمد بن عبد الرزاق المدعو سي الحواس،كما أنها كلفت بالتصدي للخطوط المكهربة والحركات المناوئة مثل بلونيس وأتباعه وتسوية وضعية الجنود الذين التحقوا بالثورة بعد ما فروا من الجيش الفرنسي[3].

وفي تقييم القيادتين يرى علي كافي بأنهما لم يعمرا طويلا ولم يقوما بالمهمة التي كلفا بها وذلك راجع لاستقرارهما في الخارج يتمتعون بالراحة مهتمتان بالصراعات والولاء للأشخاص[4]،أما محمد العربي الزبيري فيخالفه الرأي إذ يقول عن قيادة الغرب «إن العقيد هواري بومدين قد تمكن من تنظيم فرعه تنظيما عصريا تميز بالدقة في التخطيط والانضباط في الممارسة العسكرية واستطاع في مدة وجيزة أن يثبت ويطور أجهزة الاستعلامات والإمدادات وتجاوز مسألة الأشخاص، بينما محمدي السعيد المسؤول على قيادة الشرق واجهته صعوبات حالت دون تأدية مهامه أولها عجزه في إقناع نوابه بمسؤوليته عليهم فراح كل واحد منهم يعمل مستقلا ومباشرة مع الولاية التي جاء منها أو كان يشرف عليها»[5].

دامت تجربة القيادة العسكرية العملياتية ستة أشهر ولكن ما لبثت طويلا حتى ظهرت هناك مشاكل خاصة بين عقداء القيادة بتونس فاتهم محمدي السعيد بالمحاباة وتفضيل الضباط القادمين من الجيش الفرنسي[6]، إضافة إلى انتشار الفوضى وانعدام الانضباط وعدم القدرة على إيصال الأسلحة

---

1- عمار بوقلاز: من مواليد 1928 بعنابة ناضل في صفوف حزب الشعب التحق بالخلايا السرية تحت امرة عمار بن عودة من الأوائل الذين فجروا الثورة و شاركوا في هجومات اوت 1955ساهم في تأسيس القاعدة الشرقية توفي في 1995. انظر كريم مقنوش، نشاط جبهة التحرير الوطني في تونس (1957- 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر2، 2011- 2012، ص 120.

2- حميد عبد القادر، فرحات...، المرجع السابق، ص 191.

3- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص ص 164، 165.

4 – علي كافي، المصدر السابق، ص 216.

5- محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر(1954- 1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي ،1999، ص 104.

6- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 156.

إلى الداخل[1]، ولذلك استدعى كريم أعضاء هذه القيادة إلى القاهرة، وبتاريخ 13 سبتمبر 1958 قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بإصدار عقوبات في حق الأطراف المتصارعة[2]، وإبعاد الكثير منهم إلى الدول العربية المجاورة من بينهم العموري، إضافة إلى هذا قام كريم بحل اللجنتين أيضا[3].

كما شاركت لجنة التنسيق والتنفيذ في إطار النشاط الدبلوماسي المغاربي إلى جانب الوفدين المغربي والتونسي في مؤتمر طنجة والذي عقد بصفة رسمية وعلنية[4]، وكانت المبادرة من طرف حزب الاستقلال المغربي في اجتماعه المنعقد بتاريخ 02 مارس 1958 بطنجة، وجاءت هذه المشاركة في المؤتمر بعد استشارة قادة الثورة الخمسة المسجونين[5]، وعن أهميته فهو يعتبر من أهم المؤتمرات التي جاءت بعد أن حققت الثورة الجزائرية سلسلة من الانتصارات على الصعيدين المحلي والدولي كما أن فكرة الاتحاد المغاربي بلغت طور النضج[6].

عقد المؤتمر يوم 27 أفريل1958 بقصر المارشال الملكي بمدينة طنجة المغربية تحت رئاسة علال الفاسي بحضور وفود الأحزاب الثلاثة المشاركة من: جبهة التحرير الوطني الممثلة في لجنة التنسيق والتنفيذ، والحزب الحر الدستوري التونسي، وحزب الاستقلال المغربي[7]، وهكذا عقد المؤتمر على مستوى الأحزاب لا على مستوى الحكومات[8].

وقد ساد المؤتمر جو من الصراحة التي قل نظيرها في تاريخ المؤتمرات العربية، وكانت الأفكار كلها متفقة منذ اللحظة الأولى، حيث قام عبد الحفيظ بوصوف شرح الظروف العسيرة التي يعاني منها المقاومين بالقرب من الحدود الغربية نتيجة لوجود قوات فرنسية هناك، كما قام رئيس كل وفد بشرح الوضعية التي آلت إليها بلاده، أما عن القرارات التي خرج بها المؤتمرون فكانت قرارات سرية لم

---

1- حميد عبد القادر، فرحات...، المرجع السابق، ص191.

2- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 156.

3- زهير احدادن، المرجع السابق، ص 49.

4- محمد عباس، نصر...، المرجع السابق، ص ص288- 289.

5- معمر العايب، مؤتمر طنجة 1958 (دراسة تحليلية تقييمية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر 2000 – 2001، ص ص75، 77.

6- غيلاني السبتي، المرجع السابق، ص 181.

7- نفسه، ص 185.

8- معمر العايب، المرجع السابق، ص 78.

تنشر في حينها، ومن بينها القرار الذي نص على الوسائل العملية التي كان سيقوم بها الحزب الدستوري وحزب الاستقلال لمساندة الثورة الجزائرية، والقرارات التي اتخذها المؤتمر ستصبح نافذة المفعول حالا من طرف الأحزاب المشاركة فيه[1].

أما عن موقف تونس والمغرب من قرارات المؤتمر فقد أيد كل من السلطان المغربي الملك محمد الخامس، والرئيس التونسي الحبيب بورقيبة لها، وذلك من خلال التصريحات التي وردت في جريدة المجاهد: «مؤتمر طنجة مرحلة حاسمة لأنه قضى على الخطط العلمية التي سطرها الخبراء الفرنسيين لتحطيم العرب في المغرب، وبذلك فأصبح واجبا عليهم أن يغيروا خططهم رأسا على عقب لأنهم سيجدون أمامهم الآن العربي قويا كامل الاستعداد للكفاح ضد فرنسا، إن الاتحاد الذي تقرر في طنجة ليس مجرد رغبة أبداها رئيسا دولتين ولجنة التنسيق والتنفيذ وإنما هو تجسيد لإرادة 25 مليونا مغاربيا يقفون إلى جانب الجزائر في كفاحها »[2].

اختتم مؤتمر طنجة أشغاله في 30 أفريل 1958، وكان من نتائجه ضرورة تكوين حكومة مؤقتة جزائرية[3] يراعى فيها مايلي:

1.ضرورة اختيار الرجال المناسبين والمعروفين على المستوى الدولي في طاقم الحكومة المراد تشكيلها واختيار مقرلها.

2.التأكيد على الاستشارة التونسية قبل الإعلان عن الحكومة.

3. اختيار الظرف المناسب للإعلان عنها[4].

**3. دور لجنة التنسيق والتنفيذ في تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية:**

على الرغم من الانتصارات التي حققتها لجنة التنسيق والتنفيذ منذ تأسيسها من أوت 1956 إلى1958 إلا أنها اعترضتها عدة مشاكل أثبتت عجزها عن قيادة الثورة، فأصبح لزاما عليها والظروف أثبتت ذلك على ضرورة تأسيس حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في أسرع وقت.

---

1- "ملاحظات حول مؤتمر طنجة"، المجاهد، ع23، الأربعاء 07 ماي 1957، ص8.

2- نفسه، ص05.

3- السبتي غيلاني، المرجع السابق، ص ص189، 190.

4- معمر العايب، المرجع السابق، ص 79.

إن الظروف التي شهدتها الثورة الجزائرية داخليا وخارجيا مهدت لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، فلجنة التنسيق والتنفيذ منذ تشكليها سعت بكل ما توفر لديها من إمكانيات إلى تنظيم الثورة وقيادتها والسير بها إلى طريق الاستقلال، بدءً بمعركة الجزائر والتي دفعت قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ ثمنها باهظا وتجلى ذلك في إلقاء القبض على العربي بن مهيدي وتنفيذ حكم الإعدام فيه في 6 مارس 1957، إضافة إلى الرد العنيف الذي تلقته من قبل السلطات الفرنسية، فأصبح بقائها في الجزائر العاصمة أمرا صعبا مما أجبرها على الانتقال إلى تونس والإقامة فيها من أجل معالجة مشاكلها الداخلية ثم العودة إلى الجزائر ثانية ولكن سارت الأحداث إلى الأسوأ[1].

لقد كان لهذا الانتقال عواقب تجلت في ظهور أزمة داخلية سنة 1957 والتي تمثلت في الصراع بين كريم بلقاسم وعبان رمضان وبفضل تدخل فرحات عباس، تم التوصل إلى حل مؤقت للأزمة بالاتفاق على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ والمجلس الوطني للثورة في مؤتمر القاهرة 1957[2]، ولكن بالرغم من ذلك بقيت اللجنة تعاني من غياب روح الثقة وعدم تجانس الأعضاء المشكلين لها وازدادت الأزمة تفاقما بعد التخلص من عبان رمضان في 27 ديسمبر 1957 هذه الحادثة التي ترتب عنها آثار سلبية على نفسية بقية الأعضاء على رأسهم فرحات عباس الذي فكر في الانسحاب[3]، إضافة إلى تزايد الخلافات والصراعات بين الباءات الثلاث، خاصة بعد اعتلاء كريم بلقاسم عرش الزعامة والنفوذ على الثورة[4].

كما ظهرت محاولات تمرد على القيادة أحدثت شرخ في صفوف الثورة وكانت أخطرها قضية محمد العموري هذا الأخير الذي نفذ فيه حكم الإعدام في 16 مارس 1959 إثر محاكمة تراسها هواري بومدين وتم معاقبة 50 إطارا، مما أثار استياء أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وعلى رأسهم الأمين دباغين في الطريقة التي عولجت بها الأزمة فطالب في اجتماع للجنة التنسيق والتنفيذ بضرورة استدعاء المجلس الوطني للثورة من أجل وضع حد للعقداء الذين زرعوا الفوضى[5].

---

1- عمر بوضربة، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي1959، دار الحكمة الجزائر، الجزائر، 2012، ص ص22، 23.

2- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المرجع السابق، ص 89.

3- نفسه، ص 89.

4- حميد عبد القادر، فرحات...، المرجع السابق، ص 188.

5- سلسلة مشاريع البحث، المرجع السابق، ص 91.

وبوصول الجنرال ديغول[1]إلى سدة الحكم في فرنسا على إثر انقلاب عسكري في 13 ماي 1958، أعاد القوة للنظام الفرنسي[2]، وكرجل عسكري جاء ببرنامج محدد واستراتيجي في نفس الوقت لإفراغ الثورة من محتواها[3]، معتمدا على الجيش والحل العسكري والمناورات السياسية من أجل تحقيق طموحات المعمرين[4]، فالدعاية الاستعمارية المغرضة استطاعت في ظرف قصير جدا أن تثبت في أذهان المواطنين الجزائريين عظمة ديغول ومدى قدرته على تسوية المشكل الجزائري ولم يسلم من هذه الدعاية حتى أعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ[5].

إضافة إلى الوضعية العسكرية الصعبة وجد حرجة التي تعيشها الثورة الجزائرية في تلك الفترة فبعدما سجلت سنة 1958 تطورا ملحوظ في تسير العمليات العسكرية في الجزائر، سرعان ما تعرضت إلى ضغظ عسكري من طرف الجيش الفرنسي وفرق الأمن بمختلف وحداته[6]، فقد تكبد جيش التحرير خسائر فادحة ففي تقرير لأوعمران أنه في جويلية 1958 سقط 6 ألاف مجاهد في ظرف شهرين[7]، وبالرغم من انشاء لجنة العمليات العسكرية (COM) إلا أنها فشلت في تأدية مهامها فتم حلها من قبل لجنة التنسيق والتنفيذ بعد خمسة أشهر من إنشائها[8].

كل هذه الظروف دفعت لجنة التنسيق والتنفيذ إلى إجراء نقاش بين أعضائها من جهة، وتكوين لجنة دراسة للنظر[9]في مشروع إنشاء حكومة مؤقتة من ناحية أخرى[1]، وقد ظلت فكرة

---

1- شارل ديغول: من مواليد سنة 1890 بفرنسا، انخرط منذ صغره في الجيش الفرنسي شارك في الحرب العالمية الأولى والثانية بلغ رتبة جنرال قاد في لندن لجنة تحرير فرنسا، رئيس للجمهورية الرابعة، عاد الى الحكم على إثر انقلاب 13ماي 1958 ليشكل الجمهورية الخامسة بقي فيها الى غاية 1969 وتوفي 1970. عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 24.

2- نفسه، ص 25.

3- علي كافي، المصدر السابق، ص 119.

4- محمد العربي الزبيري، تاريخ الج...، المرجع السابق، ص 129.

5- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 25.

6- سلسلة المشاريع الوطنية للبحث، المرجع السابق، ص 91

7- محفوظ قداش، المرجع السابق، ص 188.

8 حميد عبد القادر، فرحات...، المرجع السابق، ص 191.

9- تشكلت لجنة الدراسة من ثلاثة أعضاء وهم عبد الحميد مهري، الأمين دباغين، محمود الشريف، وبعد اتخاذ قرار انشاء الحكومة شكلت لجنتان الأولى برئاسة كريم بلقاسم ضمت بن خدة وفرانسيس ومهري ويزيد كلفت بتحرير مذكرة موجه إلى السفارات وهيئة الأمم المتحدة، وكان من اهم افكارها تأكيد محرريها على أن الدولة الجزائرية كانت موجودة قبل الاحتلال

تأسيس حكومة جزائرية تراود قادة جبهة التحرير منذ 1956 لتطرح المسالة بجدية سنة 1957 وبالضبط في دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة في أوت 1957، الذي خول للجنة التنسيق والتنفيذ إنشاء حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية في حالة استقرار الأوضاع[2]، ومن أجل مواجهة سياسة ديغول ومناوراته المتعددة أصبح ضروريا الإعلان عن تأسيس تلك الحكومة وأخذت الفكرة تسري كالنار في الهشيم[3]، باعتبار أن قيام هذه الحكومة سيحل جميع المشاكل التي تواجههم[4]، وإيجاد جهاز سياسي شرعي يمكنها من أن تساهم في التعجيل بعملية المفاوضات وإيجاد تسوية سلمية[5].

وقبل الإعلان عن تأسيس الحكومة الموقتة، دارت نقاشات موسعة بين أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ أبرزت المصاعب القائمة في المرحلة التي وصلت إليها الثورة التحريرية، ونادت في مجملها بضرورة التعجيل بتنفيذ مشروع إنشاء الحكومة باعتباره الإجراء الرئيسي الواجب اتخاذه لمواجهة تلك المصاعب، ومن أجل ذلك قدمت عدة تقارير منها التقرير الذي أرسله العقيد عمر اوعمران في جويلية 1958 والذي كان أكثر تشاؤما وصراحة وانتقادا للقيادة، اقترح من خلاله ثلاث إجراءات أساسية من بينها الإسراع بتأسيس الحكومة قبل تعزيز النظام الديغولي، إضافة إلى تقارير كل من كريم بقاسم وعبد الحفيظ بوصوف وفرحات عباس والتي أثبتت كلها عجز لجنة التنسيق والتنفيذ على حل مشاكلها[6].

وقد جاء تصريح للجنة التنسيق والتنفيذ في جريدة المجاهد حول إنشاء الحكومة كالتالي: «إن الأسباب التي تدعو إلى إنشاء حكومة جزائرية عديدة، فهي تلبية لرغبة الشعب الجزائري الذي عبر

---

=الفرنسي، واللجنة الثانية برئاسة بوصوف وبن طوبال كانت مهمتها تحديد الحكومة واقتراح أسماء لمختلف وزراتها وتحديد رئيس لها. صالح بلحاج، المرجع السابق ص 454.

1- نفسه، ص 452.

2- عبد الله مقلاتي، التاريخ....، المرجع السابق، ص ص 333، 334.

3- أحمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 579.

4- فتحي الديب، المصدر السابق، ص 379.

5- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 25.

6- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص ص452-454، انظر مقتطفات من هذه التقارير:
Mohamed harbi, Op.cit, p 189-205.

عنها عدة مرات، وهي أيضا تجسد بعد كفاح 4 سنوات وجود الأمة الجزائرية والنهاية الرسمية للسيادة الفرنسية في الجزائر»[1].

وبعد أن قامت اللجنة المكلفة بدراسة المسألة من مختلف الجوانب: (سياسيا سترفع معنويات المجاهدين عشية الاستفتاء المؤسس للجمهورية الخامسة في 28 سبتمبر، وعسكريا بتأسيس الحكومة سيرفع من قدرات الشعب النضالية ماليا وماديا ويقضي بالمقابل على آمال جيش الاحتلال، أما دبلوماسيا فسيكون إحراجا لفرنسا في علاقات مع الخارج والدخول إلى الساحة الدولية بوجه جديد)، قدمت في 6 سبتمبر 1958 تقريرا مفصلا بينت فيه مزايا هذا القرار التاريخي باعتباره تطور طبيعي لمسار الثورة التحريرية[2].

وفي اجتماع لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 9 سبتمبر 1958 تمت مناقشة ترتيبات الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة وذلك من خلال استعراض الموقف السياسي والعسكري، وتم الاتفاق على إنشاء هذا الجهاز وعلى توزيع المناصب، كما لم يغفل أعضاؤها مسألة هامة والمتمثلة في كسب تأييد أكبر عدد من الدول للاعتراف بها، ومن أجل ذلك شرع أعضاء اللجنة في الاتصال بالحكومات الصديقة لإبلاغهم بقرار لجنة التنسيق والتنفيذ، فأرسل عبد الحميد مهري إلى فتحي الديب رئيس المخابرات المصرية، كما ذهب وفد يتكون عبد الحفيظ بوصوف والأمين دباغين لزيارة المغرب وإبلاغ الملك محمد الخامس بالقرار، وزار كريم بلقاسم ومحمود الشريف تونس لمقابلة رئيسها الحبيب بورقيبة، ولضيق الوقت لم تقم اللجنة باستشارة الداخل ولا استدعاء المجلس الوطني للثورة[3]، وتم توزيع بيان تأسيس الحكومة المؤقتة (أنظر الملحق رقم 08) ليلة الإعلان عنها إلى كل السفارات العربية[4].

تم الإعلان عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية يوم الجمعة 19 سبتمبر 1958 على الساعة الواحدة زوالا بتوقيت الجزائر[5]، من العاصمة المصرية القاهرة في حفل كبير حضرته الصحافة ووكالات الأنباء وسفراء بعض الدول العربية، وقدم فيه فرحات عباس بيان تأسيس الحكومة، كما نظم حفلان

---

1- "لجنة التنسيق والتنفيذ تصرح"، المجاهد، ع 23، الأربعاء 7 ماي 1958، ص1.

2- محمد عباس، نصر...، المرجع السابق، ص442.

3- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص ص335، 336.

4- احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 580.

5- عمار قليل، ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013، ص 157.

آخران بتونس والرباط في نفس الوقت[1]، وتم تسجيل أولى الاعترافات بهذه الحكومة الجديدة من طرف خمس دول وهي الجمهورية العربية المتحدة، والعراق وليبيا وباكستان، واليمن[2]، وقبل نهاية شهر سبتمبر حصلت على أربعة عشر اعتراف دولة صديقة[3].

وقد تولت جريدة المجاهد بنشر كل مستجدات الثورة التحريرية بما فيها أخبار الحكومة المؤقتة، فقامت بنشر تصريح لفرحات عباس الذي يقول فيه: "إن تشكيل الحكومة الجزائرية يعتبر قبل كل شيء استجابة لإرادة الشعب الجزائري الاجتماعية، فالحكومة الجزائرية تكتسب شرعيتها من هذا الشعب". ويضيف قد اعترفت بنا إلى الآن 14 بلدا، ونحن متأكدون من أن هناك عددا آخر سيعترف بنا في المستقبل "[4].

وهكذا تأسست الحكومة المؤقتة من قبل مجالس رأت النور على أرض الوطن وهي المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق والتنفيذ، وحملت معها بذلك صفة الشرعية[5]، وقد كان لتأسيسها صدى كبير في الداخل والخارج هلل له الشعب الجزائري واعتبره الجيش عيدا وطنيا[6].

أما عن تشكيلة أول حكومة مؤقتة للجمهورية الجزائرية فكانت مؤلفة من تسعة عشر(19)، شخصية برئاسة فرحات عباس، أربعة عشر(14) وزيرا، ونائبين (02) للرئيس وثلاثة (03) كتاب دولة كالتالي[7]:

1. فرحات عباس: رئيسا للحكومة، وقد اختلفت الآراء حول من يتولى رئاسة هذه الحكومة ففي تقرير لكريم بلقاسم في ماي 1958 اقترح ان يكون هو الرئيس، وهذا ما رفضه بن طوبال وبوصوف، ثم وقع الاختيار على الأمين دباغين ولكن اعترض عليه المعتقلون الخمسة، وفي الأخير اتفق الباءات الثلاث على اختيار فرحات عباس[8]، المعروف باعتداله وثقافته السياسية الواسعة التي تمكنه من إعطاء

1- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 47.
2- احمد توفيق المدني، المصدر السابق، ص 581.
3- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص 337.
4- "حديث مع الرئيس فرحات عباس"، المجاهد، ع 30، الجمعة 10 أكتوبر 1958، ص3.
5- محمد بجاوي، المصدر السابق، ص 132.
6- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص 337.
7- عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 47.
8- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص 334.

وزن دبلوماسي للثورة واحباط سياسية ديغول[1]، بغض النظر عن منهجه السياسي مع أساليبه في العمل[2].

2.كريم بلقاسم نائبا لرئيس ووزير القوات المسلحة.

3.أحمد بن بلة نائبا الرئيس.

4. حسين آيت أحمد وزير الدولة.

5.رابح بيطاط وزير الدولة.

6. محمد بوضياف وزير الدولة.

7.محمد خيضر وزير الدولة.

8. محمد الامين دباغين وزير الشؤون الخارجية.

9. محمود الشريف وزير التسليح والتموين.

10.لخضر بن طوبال وزير الداخلية.

11.عبد الحفيظ بوصوف وزير العلاقات العامة والاتصالات.

12.عبد الحميد مهري وزير شؤون شمال إفريقيا.

13.أحمد فرنسيس وزير الشؤون الاقتصادية والمالية.

14.محمّد يزيد وزير الإعلام.

15.بن يوسف بن خدة وزير الشؤون الاجتماعية.

16.أحمد توفيق المدني وزير الشؤون الثقافية.

17.الأمين خان كاتب دولة في منطقة العمليات.

18.عمر أوصديق كاتب دولة في منطقة العمليات.

---

1- حميد عبد القادر، فرحات...، المرجع السابق، ص 204.

2- بن يوسف بن خدة، شهادات...، المصدر السابق، ص 105.

19.مصطفى اسطمبولي كاتب دولة في منطقة العمليات[1].

لقد كانت الحكومة المؤقتة تقود العمل المسلح في شقيه من أجل إحباط سياسة ديغول على الصعيدين السياسي والعسكري، ولذلك قامت بتعزيز الجانب العسكري فتم التركيز على أولوية التسليح من خلال الحصول على إمدادات كبرى من السلاح، وإعادة تنظيم وهيكلة جيش التحرير الوطني وخاصة المرابط على الحدود الشرقية والغربية، وبتكوين الإطارات كما وضعت خطط عسكرية لتفعيل النشاط الثوري في الداخل وعلى الحدود[2].

وعلى الصعيد السياسي سعت الحكومة المؤقتة في الرد على مناورات ديغول السياسية، فأكدت أن دخولها في مفاوضات مع فرنسا سيكون بشرط الاعتراف بالاستقلال مقابل إيقاف الحرب، وقامت بتفعيل علاقاتها ونشاطها الخارجي وذلك من خلال إرسال الوفود في بعثات رسمية وزيارات إلى البلدان الصديقة من أجل الحصول على الدعم والمساعدات، ودبلوماسيا قامت بالتعريف بالقضية الجزائرية في المحافل الدولية والأمم المتحدة وكسب التأييد[3].

إن الملاحظ في تركيبة التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة يتبين أن هذا الجهاز لم يكن هيئة جديدة في جوهرها، وإنما هو مجرد توسيع للجنة التنسيق والتنفيذ الثانية لأن أعضائها احتفظوا بالإشراف على الدوائر الهامة والتي أصبحت فيما بعد تعرف بالوزارات، كما بقيت القيادة الفعلية للثورة بيد الباءات الثلاث باستثناء عمر اوعمران الذي أبعد من المجموعة ومن التشكيلة[4]،كما انها لم تعين من طرف المجلس الوطني للثورة وأن لجنة التنسيق والتنفيذ قد تحولت بموجب الحق الذي خول لها في اجتماع القاهرة 1957إلى الحكومة المؤقتة دون أي نقاش أو استفسار من أعضاء المجلس بل على العكس رحبوا بتأسيسها[5]، وبذلك حلت لجنة التنسيق والتنفيذ نفسها في 19 سبتمبر 1958 لتحل مكانها الحكومة المؤقتة[6].

---

1- Mohamed harbi, Op.cit, p225.

2- عبد الله مقلاتي، التاريخ...، المرجع السابق، ص ص 341، 342.

3- نفسه، ص ص 342، 343.

4- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص197، 198.

5- سعد دحلب، المصدر السابق، ص 80.

6- رجاء مسعودي، المرجع السابق، ص111.

بعد ظهور لجنة التنسيق والتنفيذ في تشكيلتها الثانية بموجب مقررات اجتماع القاهرة، واصلت نشاطها ودعمها للثورة الجزائرية رغم الخلافات والصراعات، إلا أن المشاكل والأزمات التي اعترضتها لم تستطيع إيجاد الحلول لها، فكانت سببا في تأسيسها للحكومة المؤقتة، وما يمكن ملاحظته على هذه الفترة أن لجنة التنسيق والتنفيذ حادت عن أهدافها المسطرة واشتغلت عنها بتكريس الصراعات وكثرة التحالفات على حساب مصلحة الثورة.

# المبحث الثالث: القضايا التي اعترضت لجنة التنسيق والتنفيذ.

1. القاعدة الشرقية.
2. قضية عبان رمضان.
3. أزمة إيجلي وتداعياتها.

بعد تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ المنبثقة عن مؤتمر الصومام، قادت العمل المسلح في شقيها السياسي والعسكري، وبذلت من أحل ذلك مجهودات كبيرة لتنظيم الثورة وهيكلتها والتعريف بها في المحافل الدولية إلا أنها واجهت عدة مشاكل وأزمات داخلية وخارجية أثرت على نشاطها، وحاولت إيجاد الحلول إلا أنها فشلت، ومن بين القضايا التي اعترضتها نذكر مايلي:

**1.قضية القاعدة الشرقية.**

بعد انعقاد مؤتمر الصومام في أوت 1956 خرج بمجموعة من القرارات، واجهت اعتراضا من طرف العديد من القادة وقفوا ضد قرارات المؤتمر، منهم أحمد بن بلة واحمد مهساس، هذا الأخير الذي كان له دور فعال في القاعدة الشرقية التي ساهمت في دعم الثورة الجزائرية.

إن مصطلح القاعدة الشرقية يحمل مدلولا يتعلق بإطار تنظيمي يعكس دورا سياسيا وعسكريا، ويعبر عن نشاط ثوري محدد بالزمان والمكان، وقد أطلق هذا المصطلح خلال الثورة التحريرية على منطقة على منطقة سوق أهراس التي تقع بالشمال الشرقي للجزائر يحدها من الشمال البحر المتوسط ومن الجنوب سدراتة ومن الشرق الحدود التونسية ومن الغرب عنابة وقالمة[1]، ومنطقة سوق أهراس هي مكان تواجد القاعدة الشرقية، التي كانت رائدة من حيث التنظيم السياسي والعسكري هيكلت نفسها منذ نشوءها[2].

بعد الظروف الصعبة التي مرت بها ناحية سوق أهراس وانسحاب النمامشة عرف النشاط الثوري تصاعدا كبيرا بانضمام عدد كبير من العناصر البارزة إلى صفوف جيش التحرير الوطني، وهي العناصر التي سوف تشكل نواة الجيش العصري للقاعدة الشرقية فيما بعد، وبناءً على ذلك بدأت المحاولات الأولى للتحكم في المنطقة بتأسيس هيئة للقيادة وتم اقتراح عمارة بوقلاز لمسؤولية الناحية[3].

وافق عمار بوقلاز أن يكون قائدًا لمنطقة سوق أهراس وعمل على تطبيق النظام السياسي والعسكري الذي عرفته ناحية القالة وبسبب الظروف التي مر به النشاط الثوري من قبل وهو الأمر

---

1- الطاهر جبلي، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار الامة للطباعة والنشر،2010، ص 17.

2- الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 2001، ص 45.

3- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 89.

الذي أدى إلى تبلور فكرة القاعدة الشرقية[1].

إن القرارات التي خرج بها مؤتمر الصومام لم ترضي ممثلي الجبهة منهم أحمد مهساس، الذي صرح علنا للتونسيين والجزائريين بأنه تأثر من تلك القرارات التي تخالف حسب رأيه مبادئ الثورة، وأعلن أنه لن يرسل السلاح حتى يتبين لها لوضع ويعرف من هو المسؤول بعد بن بلة ( أنظر الملحق رقم 09)[2]،وهذا ما جعله يتعرض إلى محاولة اغتيال فبعد وصول أوعمران إلى تونس لتمثيل لجنة التنسيق والتنفيذ اتصل بالحكومة التونسية وبالرئيس بورقيبة فحصل بينهما اتفاق نص على مايلي:

تنحية علي مهساس ووضع أوعمران مكانه والسماح للحكومة التونسية في المقابل بالتدخل في الشؤون الخاصة الجزائرية، وبأمر من أوعمران قام بن عودة بتنحية مهساس من منصبه، وحينها اتصل مهساس بقيادة القاعدة الشرقية فكان موقفهم كما يلي: أرسلوا فوجا من القاعدة الشرقية وقاموا بتنحية بن عودة وأرجعوا مهساس إلى مكانه، بعدها انعقد اجتماع ترأسه مهساس وحضره من القاعدة الشرقية الرائد رابح نوار ومن الولاية الأولى لزهر شريط طلبوا من مهساس البقاء في منصبه وأبدوا استعدادهم لحمايته، إلا أنه في اجتماع ثان من نفس السنة قال مهساس أنه منسحب من منصبه وأن أوعمران هو الذي سيخلفه[3].

أمر أوعمران باغتيال مهساس فقامت الحكومة التونسية بحمايته وساعدته على الفرار إلى روما، بعدها قام أوعمران بإرسال إثنين من المجاهدين لاغتياله، ولأن الرجل يعتبر من أول المفجرين للثورة كما قلنا ومعروف بإخلاصه للثورة وشجاعته، اتصل هذان المجاهدان بمهساس وأخبراه أن أوعمران أرسلهما إليه لقتله فلم ينفذا أو فضلا العودة إلى تونس[4].

إن الوفد الذي أرسلته منطقة سوق أهراس لم يحض بالمشاركة في المؤتمر، إلا أن زيغود يوسف مسؤول الشمال القسنطيني الذي كان أول المتدخلين في الجلسة الأولى للمؤتمر قدم تقريرا مفصلا عن الوضع في منطقته، وسجل ملاحظة متعلقة بالتنظيم إلا أن قيادة الثورة والمتمثلة في الجهاز التنفيذي

---

1- نفسه، ص 90.

2- وهيبة سعيدي، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954- 1962)، دارالمعرفة، الجزائر، د. س.ن، ص ص 99، 100.

3- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 158.

4- نفسه، ص 159.

الذي أقره مؤتمر الصومام رأت أن الجهة التي تمتد من سوق أهراس ستصبح متصلة بالجهاز التنفيذي للثورة التحريرية، حيث انجرت عنه أزمة حادة بين لجنة التنسيق والتنفيذ وقادة منطقة سوق أهراس الذين اجتمعوا وقرروا جملة من التوصيات أهمها:

- مباركة مؤتمر الصومام كإطار للتوحيد والتنظيم.
- رفض التقسيم المتعلق بناحية سوق أهراس.
- الإعلان عن تكوين ولاية سوق أهراس[1].

ظهرت رسميا القاعدة الشرقية في نهاية 1956 وقد كان التنظيم الذي يشرف عليه عمار بوقلاز قبل إنشاء القاعدة، يتكون من أفواج ثم فصائل وكانت الفصيلة تنشط في مساحة جغرافية تدعى القسم وكانت هناك ثلاثة مجموعات، مجموعة يقودها شويشي العيساني وشاذلي بن جديد[2] نائبه، اطلع عمارة بوقلاز على وثائق مؤتمر الصومام رغم اعتراضه على قراراته السياسية، إلا انه شرع في تنظيم منطقة القالة وسوق أهراس وفق التنظيم العسكري الجديد، ومع نهاية 1956 أعيد تنظيم منطقة سوق أهراس والقالة إلى ثلاثة مناطق تنقسم بدورها إلى ثلاثة نواحي كل ناحية مقسمة إلى ثلاثة أقسام وتشكلت قيادة القاعدة الشرقية في مجلس يرأسه عمار بوقلاز[3].

أسندت إلى القاعدة الشرقية مهمة التدريب والتسليح وإيواء القوافل التي تأتي من الولايات الأخرى، وتموين الولايات المتواجدة في عمق التراب الوطني بمختلف الأسلحة الأوتوماتكية والذخيرة من الحدود التونسية إلى هذه الولايات[4]، كما كانت تقوم بإيصال الأسلحة إلى الولاية الثانية ومنها إلى الولاية الثالثة والرابعة والخامسة[5]، وكانت المهمة مجازفة حقيقية ويعود ذلك إلى طبيعة العمليات

---

1- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ص 94، 95.

2- الشاذلي بن جديد: من منطقة عنابة، التحق بالثورة عام 1955، عضو في قيادة المنطقة العملياتية الشمالية1960، قائد الناحية العسكرية الخامسة بقسنطينة (1963- 1964)، أمين عام (لح ج ت و) 1979، رئيسا لجمهورية (1979- 1992)، أنظر صالح بلحاج، المرجع السابق، ص706.

3- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص ص 93، 94.

4- إبراهيم العسكري، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1992، ص 141.

5- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 98.

والمخاطر والصعوبات التي كانت تحيط بها، فقد كانت هناك حراسة مشددة إلى أقصى درجة إضافة إلى بعد المسافات[1].

نظرا لضرورة مد الولايات بالسلاح والذخيرة من أجل تمكينها من الصمود في وجه الاستعمار، تحدى قادة القاعدة الشرقية كل الأخطار المحدقة بهم ومما صعب هذه المهمة إقدام السلطات الفرنسية على مد خطي شال وموريس[2] بالشحنة الكهربائية، وتزويدها بآلات الكترونية منبهة وألغام فتاكة إلا أن ذلك لم يوقف من عزيمتهم فقد تمكنوا اختراقها وإيصال قوافل السلاح إلى مختلف مناطق الوطن وقد كانت سنة 1957 من بدايتها غلى نهائيتها سنة حافلة بتسليح الولايات الأخرى من قبل القاعدة الشرقية، وقد بلغ عدد القطع التي خرجت من القاعدة الشرقية إلى الولايات الأخرى بواسطة القوافل ما يقارب 5500 قطعة من بندقية ورشاش ومدافع مختلفة العيارات إضافة إلى ذخائر مختلفة الأحجام والأوزان[3].

**هيكلة القاعدة الشرقية:**

**1. الهيكلة السياسية والإدارية:** قسمت القاعدة الشرقية إلى ثلاث مناطق مماثلة للنواحي التي كان يضمها الإطار الجغرافي للقاعدة.

- المنطقة الأولى: تمتد من باب البحر شمالا إلى بوحجار.
- المنطقة الثانية: تمتد من جبال بني صالح إلى سوق أهراس.
- المنطقة الثالثة: وتمتد من سوق أهراس إلى المريح جنوبا.

---

1- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 100.

2- هو نسبة إلى أندري موريس، يمتد الخط على الحدود الشرقية بنحو 750 كلم، يتكون من شبكة أسلاك شائكة ممتدة أفقيا وعموديا مدعمة ب 8 أسلاك كهربائية تصل قوتها إلى 12ألف فولط، مع حقول ألغام من مختلف الأصناف، بدأت الأشغال في أواخر 1956 لينتهي في 1957. وأما عن خط شال نسبة إلى قائد القوات الفرنسية موريس شال الذي دعّم الخط الأول، ووضع خلفه من الجهة الشرقية من الشمال إلى الجنوب وذلك في نهاية 1958 وبداية 1958، والمسافة التي تفصل الخطان ما بين5 و 40 كلم، هذا إضافة إلى تدعيمه ب 80 ألف جندي مدعمة بمراكز مراقبة ودوريا ومحطات للاستكشاف وكان الهدف منه منع تدفق السلاح إلى الداخل وخنق الثورة والقضاء عليها، لتفاصيل أكثر حول الخطين أنظر، جمال قندل، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957- 1961،ط1، دار الضياء، الجزائر،2006، ص 279، 281.

3 الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص 105.

**2. الهيكلة العسكرية:** الهيكلة العسكرية للقاعدة يرتبط أساسا بانتشار الفيالق والكتائب وفصائل جيش التحرير الوطني على الرقعة الجغرافية، التي تحدد في إطارها البنية التنظيمية السياسية والإدارية للقاعدة الشرقية[1].

- المنطقة الأولى: تضم الكتائب الأولى، الثانية والثالثة.

- المنطقة الثانية: تضم الكتائب الرابعة، الخامسة والسادسة.

- المنطقة الثالثة: تضم الكتائب السابعة الثامنة والتاسعة. وقد عين شاذلي بن جديد مسؤول ناحية وقائد الكتيبة الأولى[2].

ويلاحظ أن التنظيم العسكري للقاعدة الشرقية عرف تطورا كبيرا مقارنة بالولايات الداخلية، ويكمن ذلك في كونها شكلت قاعدة حدودية استفادت من هامش أوسع وقد سمح الموقع الحدودي للقاعدة بإنشاء فيالق عسكرية، باعتبارها أكثر الوحدات العسكرية المقاتلة لجيش التحرير الوطني وقد كان الفيلق يتكون من ثلاثة كتائب، والكتيبة من ثلاث فضائل أو فرق، والفرقة من ثلاثة أفواج والفوج من أحد عشر مجاهدا، بالإضافة إلى ذلك كانت هناك مراكز تدريب أو مدارس عسكرية التي كانت ضرورة ملحة أملتها ظروف النشاط الثوري على العناصر جيش التحرير الوطني لمواجهة العدو[3].

تم تأسيس أول مدرسة عسكرية في القاعدة الشرقية سنة 1956 بالتوازي بلدية الزيتونة ولاية الطارف، وبسبب ظروف الثورة لم تعرف هذه المدرسة استقرارا فتنقلت إلى مكان آخر، وقد أنشات قيادة القاعدة مراكز تدريب عسكرية أخرى تحت إشراف إطارات من جيش التحرير الوطني.

**3. الهيكلة القضائية:** لجأت (ج.ت.و) منذ اندلاع الثورة إلى منع الشعب الجزائري من اللجوء إلى الإدارة الفرنسية بما فيها فرع القضاء لذلك أنشأت جهازا قضائيا الذي كان يفتقد للكثير من التنظيم

---

1- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ص 107، 108.

2- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 97.

3- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ص 117- 120.

بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة[1].

أنشأت قيادة القاعدة الشرقية محكمة عليا تنظر في القضايا الخطيرة التي تمس بمصلحة الثورة كالخيانة، إفشاء السر العسكري والهروب من الخدمة[2].وقد كان يترأس هذه المحكمة قائد القاعدة وتشكل المحكمة العسكرية على النحو التالي:

- قائد القاعدة الشرقية الذي يحمل أعلى رتبة عسكرية وهي رتبة عقيد.

- نائبة الأول العسكري برتبة رائد.

- محام للدفاع عن المتهم أو المدعي عليه وتكون رتبة المحامي ملازم أول وفي الغالب يكون من جبهة التحرير الوطني.

وكانت هذه المحكمة تعقد جلسات دورية وجلسات طارئة ولديها قانون النظام العام والتشريع القضائي العسكري، وكانت القضايا الهاشمية لا تصل إلى المحكمة بل تحل على مستوى الكتيبة أو الفيلق ويقوم القائد يحلها فان لم يجد لها حل يحيلها إلى المحكمة العسكرية العليا[3].

**أهم المعارك التي خاضتها القاعدة الشرقية:**

1. **معركة الواسطة:** تعتبر هذه المعركة التي جرت وقائعها في 11 جانفي 1958، من أشهر المعارك التي خاصتها جنود التحرير الوطني في القاعدة الشرقية وتعود أسبابها إلى محاولات جنود العدو لاعتراض سبيل المتسوقين من المدنيين الجزائريين المتوجهين إلى السوق الأسبوعية، بساقية سيدي يوسف[4].

بدأت الاستعدادات الأولى للمعركة بإرسال دورية عسكرية إلى مشتة أولاد بوغالم لمتابعة تحركات العدو وجلب الأسلحة وبأمر من قيادة الفيلق، انتقلت الكتيبة التاسعة بفصائلها الأربعة إلى الناحية الشرقية للجبل، لاختيار المكان المناسب لنصب الكمائن لقافلة العدو، وقد توزعت الفصائل

---

1- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 124.

2- الشاذلي بن جديد، المصدر السابق، ص 98.

3- الطاهر سعيداني، المصدر السابق، ص ص 117، 118.

4- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص 134.

الأربع على العقم المحيطة بالممر واحتل المجاهدون الجهات الأربع من الميدان أسفرت هذه المعركة بولاية سوق أهراس عن استشهاد مجموعة من المجاهدين ومن جانب العدو تمكن جيش التحرير الوطني من إلقاء القبض على أربعة أسرى، وهذا ما أحدث صدى واسع في أوساط السلطات الفرنسية، وأخذت هذه القضية أبعاد السياسية وانتهت بانتقام من السلطات الفرنسية بقنبلة ساقية سيدي يوسف في 8 فيفري 1958[1] اعتقادا أن للتونسيين يد في هذه الواقعة[2].

**2. معركة كاف العكس:**

بعد ثلاثة أيام من العدوان الفرنسي على قرية سيدي يوسف نظم الفيلق الثالث سلسلة من الهجومات والمعارك في المنطقة الثالثة للقاعدة الشرقية المحاذية لخط موريس فكانت معركة الكاف في 11 فيفري 1958، وتعود أسبابها إلى محاولة الكتيبة السابعة فتح ثغرات في الخطوط المكهربة للعبور من المنطقة الرابعة إلى المنطلقة الثالثة بالقاعدة الشرقية وأثناء هذه المعركة حدثت اشتباكات مع الجيش الفرنسي وهذا ما خلق العديد من القتلى والجرحى في صفوف الكتيبة المذكورة سابقا وقد انضمت إليها الكتيبة الثامنة وتمركز مجاهدوا الكتبيين في نقاط متعددة دامت هذه المعركة 3 أيام تم خلالها محاصرة الناحية التي تمركز بها مجاهدوا الكتيبة وانتهت المعركة باستشهاد عدد كبير من المجاهدين أما بالنسبة لجيش العدو فلم يتم حصر عدد القتلى[3].

**3. معركة سوق أهراس الكبرى (26 افريل – 4 ماي 1958):**

تعتبر معركة سوق أهراس الكبرى من أكبر المعارك على مستوى التراب الوطني وهناك من اعتبرها أهم المعارك نظرا لعدد المجاهدين المشاركين فيها وحجم القوات التي سخرها العدو وتعود أسبابها إلى:

---

1- هي قرية تونسية متاخمة للحدود الشرقية الجزائرية، أما عن الأسباب التي اتخذتها فرنسا حجة لقنبلة الساقية في 8 فيفري 1958 هو انتصار جيش التحرير الوطني في معركة "جبل واسطة" التي كانت ضربة قوية للجيش الفرنسي التي قتل له فيها17 عسكريا ووقع 5 آخرين في الأسر، فاستغلت فرنسا تلك المعركة كذريعة لقصف الساقية، متهمة الحرس الوطني التونسي بمساندة جيش التحرير، وبذلك أمر وزير الدفاع الفرنسي أندري موريس بملاحقة الجنود الجزائريين إلى داخل التراب التونسي بدعوى ما أسماه بحق التتبع، وأسفر ذلك عن سقوط72 ضحية من بينهم 12 طفلا بالإضافة إلى العديد من الجرحى، للمزيد أنظر، الطاهر بلخوجة، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر، ط 2، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999، ص ص 42- 45.

2- الطاهر جبلي، المرجع السابق، ص ص 135،136.

3- العقيد الطاهر زبيري، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين (1929-1962)، منشورات anep، 2008 ص 180.

– أصبحت المنطقة التي استحدثت خصيصا لتمركز الفيلق الرابع معزولة تماما عن الثورة بعد معركة كاف العكس، وظهرت الحاجة بها إلى الانتشار لتكون همزة وصل بين الداخل والحدود التونسية.

– ربط الاتصال بين ولايات الداخل بالحدود على أساس أن هذه المنطقة تتصل بالولاية الثانية وبالولاية الأولى[1].

إلا أن السبب الرئيسي لهذه المعركة يرجع إلى عملية حماية وإسناد قافلة لنقل السلاح كانت متوجهة إلى الولاية الثانية، أما الوحدات التي شاركت في هذه المعركة تشكلت من الفيلق الرابع التابع للقاعدة الشرقية ضم ثلاث كتائب وكانت هذه الكتائب مزودة بأسلحة مختلفة (رشاشات، بنادق، مدافع وقنابل يدوية).

كانت جبهة التحرير الوطني تخطط لاختراق خط موريس وتمت هذه العمليات بدعم الوحدات العسكرية، وفي 25 أفريل 1958 شرعت قيادة الفيلق في عملية اجتياز خط موريس وقد وقع الاختيار على أن تكون عملية العبور قرب مدينة سوق أهراس وتمكن كتائب التسليح من العبور غير أن العدو اكتشف عبورهم ولم يستطيع تحديد عددهم وحدثت بينهم مواجهة دامت أسبوعا كاملا كانت إحدى أطول المواجهات في تلك المنطقة وفي الجزائر كلها انتهت يوم 04 ماي 1958 خلفت وراءها خسارة معتبرة في كلا الجانبين حيث بلغ عدد الشهداء ما يقارب سبع مائة شهيد[2].

إضافة إلى المعارك التي خاضتها القاعدة الشرقية برزت فيها أيضا العمليات الفدائية في المدن والقرى وكانت تهدف إلى ضرب مصالح العدو والعناصر التي تتصف بعدائها للثورة التحريرية وامتدت إلى مزارع المعمرين، حيث قام بهذه العمليات أفراد من جيش التحرير الوطني ضمن مجموعات خاصة، وهكذا كان العمل الفدائي في بداية الثورة ورغم بساطة الوسائل المعتدلة إلا أن التأثير كان قويا وعنيفا ومن أهداف العمل الفدائي:

– تحسين العدة بالحق الوطني الذي يجب أن يسترد بالقوة.

---

1- الطاهر جبلي، ص 138. أنظر أيضا ، معركة سوق أهراس الكبرى 26 آفريل 1958، م. م. و.د. ب. ح. و. ث. أ. ن 54، العالمية للطباعة والمعلومات، الجزائر، 2014، ص ص 23-113.

2- نفسه، ص ص 139- 145.

– تنبيه المواطنين إلى الحركة الثورية ورفع معنوياتهم وتشجيعهم على مؤازرة هذه الحركة.

– إنذار الخونة الذين يتعاونون مع العدو ويقومون بمظالم شتى إزاء إخوانهم المواطنين[1].

– إرهاب الأعداء وتحسيسهم بأنهم لن يكونوا في مأمن وأن يدا الثورة ستصلهم مهما تحصنوا ومهما اتخذوا من إجراءات لتحاشي ذلك. وبعد ممارسة العمل الفدائي داخل المدن والقرى، اشتد الخناق على الفدائيين مما جعلهم يخرجون إلى الجبال القريبة من مدينتي سوق أهراس وعنابة وهناك التقى جماعة من الفدائيين وكونوا فرقة انتحارية مسلحة ومدربة تدريبا عسكريا تحت قيادة سليمان قنوت المدعو (سليمان لاصو) وذلك في أوائل سنة 1957 [2].

وما يمكن قوله حول القاعدة الشرقية أنها كانت صمام أمان الثورة التحريرية الجزائرية، لأن المنطقة التي تشملها تمثل منطقة مهمة جدا تحتاج إليها جميع الولايات المتواجدة في عمق التراب الوطني، وقد عملت القاعدة الشرقية على دفع الثورة التحريرية الجزائرية إلى الأمام حتى تصل إلى هدفها وهو الحصول على الاستقلال والحرية[3].

إن قضية القاعدة الشرقية كانت كنتيجة عكسية لقرارات الصومام، وقد خلقت مشاكل وصعوبات إذ رفضت الامتثال لأوامر لجنة التنسيق والتنفيذ بإعلانها الانفصال كمنطقة مستقلة، وبالرغم من المحاولات العديدة للجنة التنسيق والتنفيذ للسيطرة على تلك الأوضاع إلا أنها اضطرت في الأخير إلى مباركة قرار الانفصال، نظرا لأهمية المنطقة التي تعتبر حلقة وصل بين الداخل والخارج وما تقدمه للثورة من دعم خاصة تزويدها بالسلاح والمؤونة.

## 2. قضية عبان رمضان.

لم يكن عبان من مفجري الثورة إلا أنه بانضمامه لجبهة التحرير الوطني أعطى الثورة بعدا تنظيميا وأوجد لها مؤسسات سياسية، ونظرا لطبيعة تكوينه وثقافته أوجد مبادئ للثورة جعلت منه الرجل الأول فيها، وهذا ما رفضه القادة الأوائل للثورة ولذلك قرروا التخلص منه رغم كل الإنجازات التي قدمها للثورة.

---

1– إبراهيم العسكري، المصدر السابق، ص ص 170، 171.

2- نفسه، ص 171.

3- نفسه، ص ص 141، 142.

يعتبر عبان رمضان من المناضلين قوة وتأثيرا وتنظيما، كان يتمتع بصرامة شديدة في تقديره لأداء المقربين منه، متشددا في تعامله مع عدد من القادة الميدانيين والذي لم يتردد في معاتبتهم جهرا إذا قصروا في تأدية مهامهم، وفي بعض الأحيان تجاوز معهم حدود اللباقة، هذا ما تسبب في نزعة صدامية مع هؤلاء القادة الميدانيين التي بدأت تتطور تدريجيا في ظل تزايد خصومه[1].

بدأت مسيرة عبان النضالية في سنة 1955 بعد خروجه من السجن لاحظ عبان الضعف الكبير التي كانت تعانيه الثورة لانعدام الوسائل والاطارات، فأدرك أن السبيل الوحيد لسد نقص تكوين الإطارات هو فسح مجال الانضمام الى جبهة التحرير الوطني لكل جزائري، مستعد لخدمة الثورة وكانت تتوفر فيه الكفاءة والخبرة، وفي تلك الفترة كلف كريم بلقاسم عمر اوعمران للاتصال بعبان الذي أسندت اليه مسؤولية الجزائر العاصمة فسعى الى توحيد كل القوى الوطنية، فوجه النداء الى كل التيارات السياسية الفاعلة من المركزيين وعناصر من الاتحاد الديمقراطي وجمعية العلماء المسلمين[2]، وبانضمام عبان رمضان الى الجبهة وجد كريم ضالته بإعتباره شخص سياسي ومثقف وكان هو رفاقه يبحثون عنه، فقدمه الى بيطاط وتم الاتفاق تكليف عبان رمضان بمهمة الاعلام والدعاية للثورة انطلاقا من العاصمة، ثم بدأ شأن عبان يتعاظم تدريجيا محققا نجاحات في شؤون الثورة التحريرية وفي توسيع الجبهة[3] .

وفي جلسات مؤتمر الصومام تصرف عبان وكأنه سيد المؤتمر، ومنذ ذلك الوقت بدأت بوادر الخلاف تظهر ويظهر ذلك من خلال حديث عميروش لكريم: « علينا بقتل عبان قبل فوات الأوان سيأتي على كل شيء وسيلتهمك، عليك أن تكون حذرا»[4]، هذه الخلافات بدأت في التطور تدريجيا خاصة بعد إقرار مبدا الأولويات، فوجهت له اتهامات حول شرعية تمثيل مؤتمر الصومام من بينهم بن بلة[5]، كما انتقده بعض أعضاء الوفد الخارجي بتعيين كل من بن خدة ودحلب باعتبارهما من المركزيين الذين رفضوا في البداية الالتحاق بالثورة، وهذا الشيء الذي لم يستوعبه القادة التاريخيين

1- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص ص 173، 174.

2- بن يوسف بن خدة، شهادات...، المصدر السابق، ص 88.

3- محمد عباس، ثوار...، المرجع السابق، ص 123.

4- حميد عبد القادر، عبان...، المرجع السابق، ص 103.

5- خالفة معمري، عبان رمضان المحاكمة المزيفة، دار مهدي، الجزائر، 2012، ص 18.

الذين كانوا يعتقدون أن القيادة من حقهم دون غيرهم، وبروز عبان كقوى أخذ في التصاعد خلط حسابات بعض العناصر[1].

وفي الفترة الممتدة من منتصف سبتمبر 1956 إلى فيفري1957 اصطدم أكثر من مرة بكريم بلقاسم وبن مهيدي بسبب تصرفه كقائد عليهم[2]، وإزداد الوضع حدة في غياب بن مهيدي إلى ظهور ملامح التوتر بين عبان وكريم بعد انسحابهم إلى المنطقة الرابعة[3]، وتمثلت بوادر الخلاف بينهما حول وضعية الولاية السادسة فعندما أراد كريم ان يتحدث ويبدي رأيه عارضه عبان صارخا في وجهه: «لماذا تتحدث عن أشياء لا تخصك، أنت لا تفهم شيئا» وكان هذا الخلاف إيذانا بتأزم العلاقات وقدوم أيام صعبة[4].

ولما قرر أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الخروج الى تونس وعند مرور كريم بالولاية الثانية استطاع كريم التفاهم واقناع قائد المنطقة بن طوبال، الذي عارض عبان في الصومام وتأكد هذا التفاهم في إلحاح كريم على مرافقة بن طوبال له إلى تونس[5].

وعند مرور عبان بالولاية الخامسة حمل معه انطباعا سلبيا على النظام التسلطي المفروض من قبل بوصوف على رجاله، ما ترتب عنه الدخول في مواجهات لفظية حادة بين عبان وبوصوف[6]، ليحدث الصدام بين الرجلين في مكتب الجبهة بالناظور إثر حديثهما عن عملية اختطاف طائرة الوفد الخارجي بقوله: «لحسن الحظ أنهم وقعوا في قبضة العدو لأننا كنا نعد لإصدار بيان نتهمهم فيه بالخيانة لمشاركتهم في لقاء تونس»، فقام بوصوف بالدفاع عن الأربعة المختطفين، مما زاد في تأزم العلاقات بينهما[7].

---

1- بن يوسف بن خدة، شهادات...، المصدر السابق، ص 90.

2- محمد عباس، نصر...، المرجع السابق، ص 242.

3- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 169.

4- خالفة معمري، عبان...، المرجع السابق، ص 443.

5- محمد عباس، نصر...، المرجع السابق، ص 242.

6- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 169.

7- محمد عباس، نصر...، المرجع السابق، ص 243.

وبعد ذلك انتقل إلى مهاجمة بقية العسكريين وعلى رأسهم أوعمران الذي اتهمه بأنه غير كفء عسكريا[1]، وفي أواخر جوان 1957 اشتد الصراع بين عبان وكريم في القاهرة بسبب رفض كلاهما تنشيط الآخر للمؤتمر الصحفي الأول للجنة التنسيق والتنفيذ[2] وكان جواب عبان على كريم حادا بقوله «أيها الحمار بأي لغة يمكنك تنشيط هذه الندوة؟ بالعربية أم بالفرنسية أم بالإنجليزية ؟ فأنت لا تحسن أية واحدة منها إلا إذا أردت أن تلقيها بالقبائلية»[3]، وهكذا تطور الصراع بين عبان والقادة العسكريين وازداد حدة إلى درجة أن عبان صار يتحدث على كل شيء عن خصومه سرا وجهرا ومن الانتقادات التي وجهها لهم بأنهم ليسوا ثوريين بل ديكتاتوريين، كما هددهم بالعودة الى الجزائر ليشهر بأساليبهم أمام مناضلي الداخل[4].

هذا ما لم يقبله الباءات الثلاث الذين أخذوا يجتمعون للبحث عن وسيلة للحد من سلطته وعزله وهذا ما تجسد في اجتماع المجلس الوطني للثورة بالقاهرة في اوت 1957[5]، حيث تم تجريده من المسؤوليات الهامة في الثورة بعد أن كان الرجل الأول في مؤتمر الصومام[6] فإن اجتماع القاهرة كان لصالح بن بلة عن طريق أشخاص آخرين[7]، وهكذا تم تقويض نفوذ عبان بعد عزل صديقيه دحلب وبن خدة فأصبح يواجه بمفرده تكتل العسكريين ضده.

لكن على الرغم من ذلك إلا أن عبان بقي عازما على عدم الاستسلام والاستمرار في مقاومتهم، وتفاقمت المشكلة بين الطرفين وكان عبان في نظرهم تخطى كل الحدود، خاصة بعد أن وصلت معلومات إلى محمود الشريف مفادها أن عبان اتصل بالرائد الحاج علي [8] من الولاية الأولى

---

1- عابد الصالح، "عبان رمضان والطموح القاتل لقيادة الثورة 1955-1957"، مجلة كان التاريخية، ع 27، دار ناشري الإلكترونية، الكويت، مارس 2015، ص 93.

2- محمد عباس، المرجع السابق، ص 213.

3- خالفة معمري، عبان ...، المرجع السابق، ص 457.

4- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 446.

5- حكيمة شتواح، المرجع السابق، ص 63.

6- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص445.

7- خالفة معمري، عبان... ، المرجع السابق، ص 460.

8- الحاج علي حركاتي: أحد قادة اوراس النمامشة عين سنة 1956، مسؤولا عن المنطقة الممتدة من عين البيضاء إلى سدراته، عارض قرارات الصومام ول ت ت، عين مسؤول مصلحة في تونس وأصبح مساعد لمحمود شريف، قائد الولاية الأولى 1957 برتبة

الأوراس بغرض إرسال فيلق إلى تونس لتصفية القادة العسكريين في لجنة التنسيق والتنفيذ، فأقدم هو بدوره على أخبار زملائه عن ما يخطط له عبان[1]، ويذكر علي كافي أن عبان طلب مساعدته وحاول استمالته لصالحه في خلافه مع كريم وبن طوبال ويقول بأنه بقي محايدا[2].

بالرغم من التحذيرات التي وجهها العقداء الخمسة[3] إلى عبان، إلا أن العلاقات بينهم كانت تزداد سوءً حيث أصبح عبان لا يحضر اجتماعات لجنة التنسيق والتنفيذ، مما دفع بالعقداء إلى إرسال الأعضاء السياسيين للتوسط وحل الخلاف، من بينهم فرحات عباس الذي التقى بعبان وطلب منه التراجع عن أفكاره والكف عن زرع الشقاقات بين الصفوف مبينا له أن إصراره على مواجهتم سيضر بالثورة التي خدمتها بصدق في وقت مضى، كما اقترح عليه السفر إلى سويسرا للعلاج، وكان جواب عبان على ذلك:« لقد اتفقتم كلكم على القضاء علي العسكريون لأنني أضايقهم، وأنتم بدافع الخوف»، وأعلن صراحة بأنه غير مستعد للتنازل والاستسلام[4].

وكذلك نصحه الشيخ البشير الابراهيمي بالكف عن مواجهة كريم ورفقائه[5]، ولكن كل مساعي الصلح بينه وبين بقية العسكريين باءت بالفشل أمام إصرار عبان وتعنته، فاضطر العقداء الخمس إلى الاجتماع في تونس بين 17 و20 ديسمبر 1957 للنظر في حل نهائي لقضية عبان[6].

إن قضية موت عبان مازالت الى يومنا هذا يكتنفها الكثير من الغموض وتحوم حولها الشكوك، وحسب بن طوبال: «أنهم اجتمعوا لمدة ثلاث أيام بلياليهم، وقرروا في البداية توقيف عبان وحبسه في منزل حاج علي في الطابق الأرضي، ولكن كان ذلك غير ممكن نظرا لذلك قرر هو وكريم ومحمود الشريف إرساله إلى المغرب وسجنه هناك وليس لقتله»، أما كريم فيقول: «اجتمعنا لمدة ثلاثة أيام ثم

---

=رائد، استشهد غي ظروف غامضة، عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو الجزائر، 2009، ص ص 223، 224.

1- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 446.

2- علي كافي، المصدر السابق، ص 121.

3- العقداء الخمسة هم: كريم بلقاسم، عمر أوعمران، لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، محمود الشريف.

4- حميد عبد القادر، عبان...، المرجع السابق، ص 145.

5- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 176.

6- حميد عبد القادر، فرحات...، المرجع السابق، ص 183.

قررنا ما يلي: «نقل عبان الى المغرب لسجنه، بعد ذلك سيكون بوصوف مسؤولا إذا وقع لعبان أي شيء»[1].

وهكذا استدرج عبان إلى المغرب ونصب له الكمين وعن طريق برقية وهمية من طرف رجال بوصوف، والتي تقتضي بضرورة حضور بعض أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ اسميا، لتسوية المشاكل المستعجلة مع السلطات المغربية[2]، والمتمثلة في تسوية النزاع القائم بين قوات المملكة المغربية وجيش التحرير الوطني، وكان لابد من لقاء عبان مع الملك الخامس لا غيره، وبالرغم من الخلاف القائم بينه وبين العسكريين إلا أنه لم يتردد عن تلبية واجبه الوطني ولم يكن يعتقد ان خدمته للثورة سيكون فيها هلاكه[3]، وبوصول عبان وكريم ومحمود الشريف إلى تيطوان في 27 ديسمبر 1957 وجد في استقبالهم بوصوف ومعه شخصان وبعدها قام بوصوف بتفتيشهم، ثم أخبره كريم بقرارهم الذي اتخذوه في تونس، فرد عليه بوصوف غاضبا: «عبان يجب أن يقتل وهناك أخرون سيلاقون نفس المصير»، وبقي بوصوف مصرا على قرار القتل بالرغم من المعارضة الشديدة لكريم ومحمود الشريف على هذا القرار وأخبراه أيضا بأن بن طوبال ضد قرار القتل ولكنه لم يأخذ كلامهما بعين الإعتبار[4].

أما عن الملابسات والظروف التي قتل فيها عبان فيذكر كريم: « لقد تم حبسنا أنا ومحمود الشريف من طرف بوصوف في أحد المنازل، بينما نقل عبان إلى منزل آخر أين امسك به الرجلان المرافقان لبوصوف»[5]، وفي رواية أخرى تقول أن بعد ركوبهم السيارة في طريقهم إلى طنجة بعد بضعة كيلومترات من السير انحرفت عن الطريق الرئيسي، وأجبر عبان من طرف أحد حراس بوصوف على النزول من السيارة، حينها أيقن عبان كل شيء، وبعدها انقض عليه أحد الرجلين وبينما صوب آخر نحوه المسدس، وتم نقله إلى المزرعة دون أن يلتفت وراءه[6].

---

1- خالفة معمري، عبان ...المحاكمة، المرجع السابق، ص ص 161، 162.

2- محمد عباس، ثوار...، المرجع السابق، ص 244.

3- خالفة معمري، عبان...، المرجع السابق، ص 485.

4- خالفة معمري، عبان ...المحاكمة، المرجع السابق، ص ص 162، 163.

5- نفسه، ص 163.

6 - حميد عبد القادر، عبان...، المرجع السابق، ص ص 147، 148.

وبخصوص مقتل عبان يقول كريم: «جاءنا بوصوف وقال لنا: تعالا لتشهدا لقد مات عبان»، وهكذا تم قتل عبان خنقا يوم 27 ديسمبر 1957 بواسطة حبل من طرف رجلا بوصوف، وهناك من يقول ان بوصوف شارك شخصيا في خنقه عن طريق الضغط بيده على رقبة عبان[1]، وتم دفنه في نفس المزرعة التي كانت تستخدم أيضا لحبس المعارضين والمشوشين[2]، وحسب بعض الروايات ان الرجلان اللذان قاما بشنق عبان كانا يجهلان هويته وحسب ما جاء في أوامر المهمة أن الأمر يتعلق بتصفية خائن[3] .

عاد كريم ومحمود الشريف إلى تونس في نفس الليلة التي قتل فيها عبان محملين مسؤولية مقتله إلى بوصوف، وبعد النقاش اتفق العقداء على تحمل المسؤولية اغتيال عبان بعد أن ساند بن طوبال وبوصوف وفي اجتماع القاهرة الذي عقد في جانفي 1958[4]، كان أول شيء سئل عنه العقداء الخمسة من قبل بقية الأعضاء السياسيين في اللجنة هو مصير عبان رمضان الذي اختفى منذ مدة، ومن بينهم فرحات عباس فكان جواب كريم على ذلك: «عبان كان خطرا للثورة لذلك وجب قتله»، فرد عليه عباس: «من أعطاك الحق بمحاكمته؟ ألا تخاف أن يحدث لك يوما أو لأبنائك ما فعلته بعبان»، وتأثر كثيرا بوفاة عبان إلى درجة أنه قرر التنازل عن مسؤولياته في لجنة التنسيق والتنفيذ إلا أن الشيخ البشير الابراهيمي نصحه بالبقاء، واعتبر مقتل عبان أكبر خسارة للثورة[5].

بقي خبر مقتل عبان سرا ولذلك للحفاظ على معنويات الجنود والشعب ليعلن عن وفاته بعد خمسة أشهر، وبالضبط في 29 ماي 1958 لتنشر جريدة المجاهد في عددها 24 وعلى صفحتها الأولى خبر استشهاد عبان في ميدان الشرف مرفقة بصورته[6] ( أنظر الملحق رقم 10 ) وجاء في المقال: «حدث اشتباك عنيف في النصف الأول من شهر أفريل بين فرقنا وفرق العدو، واضطرت الكتيبة التي

---

1- خالفة معمري، عبان ...المحاكمة، المرجع السابق، ص 163.

2- محمد عباس، نصر...، المرجع السابق، ص 245.

3- صالح بلحاج، المرجع السابق، ص 447.

4- حميد عبد القادر، فرحات...، المرجع السابق، ص ص 185، 186.

5- عز الدين معزة، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة ما بعد الاستقلال (1899- 1985)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004- 2005، ص 240.

6- محمد عباس، الاعمال الكاملة لمحمد عباس من وحي التاريخ، خصومات تاريخية، مثقفون في ركاب الثورة، ج5، دار هومة، الجزائر، 2013، ص ص 153، 151.

كانت تحمي عبان إلى المشاركة في المعركة التي دامت ساعات عديدة أصيب خلالها عبان بجروح بليغة سببت له نزيف كان السبب في وفاته»، كما تحدثت عن مسيرته النضالية وأهم إنجازاته لتختم المقال بما يلي: « إن جبهة التحرير الوطني خسرت أكبر أحد كبار منظميها، والجزائر خسرت واحد من اعظم أبنائها»[1] ، وهكذا قام أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بتفنيد خبر إعدامه وتضليل الحقيقية التاريخية بطريقة لا تقبل الشك لتفادي الانشقاقات التي يمكن ان تعصف بالثورة وعلى حد قول رياض الصيداوي أن عبان يعد أول ضحية للأسلوب الجديد الذي شهدته الجبهة حيث يتم تصفية خصومهم بالجهاد في سرية وخفاء ثم بعد ذلك يشاع بأنهم استشهدوا في ساحات القتال[2].

بعد سماع خبر مقتل عبان اختلفت الروايات حول السبب الذي قتل من أجله عبان، حسب علي كافي الذي نفى وجود اشتباكات مع العدو، وذكر أن عبان قتل لأنه كان يشتغل لنفسه، وما كان يشاع على عبان أيضا أنه كان على مشارف الخيانة[3]، أما بن بلة فقد بارك تصفية عبان من خلال الرسالة التي بعث بها إلى الباءات الثلاث والتي جاء فيها: «... لا يسعنا إلا أن نشجعهم على منهج التطهير هذا، فمن واجبنا جميعا إذا كنا نريد إنقاذ الثورة وجزائر الغد أن نكون صارمين في موضوع التطهير هذا...ولا يسعنا إلا أن ندعمكم في محاربة جراثيم التعفن التي تسللت إلينا»[4]. ويقول عمار بن عودة: " عبان ارتكب أخطاء ودفع ثمنها يقولون أن الرجل كان يجري اتصالات مع الخارج، وأحيانا كانت مع العدو لذلك صدر ضده الحكم بالإعدام"[5].

لقد ترتب عن اغتيال عبان الكثير من الانقسامات والصراعات وتفكك قيادة لجنة التنسيق والتنفيذ[6] حيث ابتعدت عن تسيير شؤون الثورة، وانشغلت عنها بالتسابق نحو السلطة كما تسبب في تأجيل نشاطها إلى غاية أفريل 1958.

---

1 - "عبان يستشهد في ميدان الشرف"، المجاهد، ع 24، 28 ماي 1958، ص ص 1، 12.

2- رياض الصيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية: الحزب، الجيش، الدولة، مجلة الحوار المتمدن، ع 1854، 14 مارس، 2007، د ص.

3- علي كافي، المصدر السابق، ص 123.

4- خالفة معمري، عبان...، المرجع السابق، ص 490.

5- شهادة عمار بن عودة لجريدة الخبر اليومي، ع 6646، الثلاثاء 6 مارس 2012، ص 15.

6- عبد النور خيثر، المرجع السابق، ص 337.

كانت تصفية عبان اغتيالا سياسيا فمن الناحية النظرية تفتقد إلى المبررات الشرعية[1]، فلم تكن تصفيته بموافقة المجلس الوطني الثورة ولا لجنة التنسيق والتنفيذ، بل حتى لم تقم له محكمة للدفاع عن نفسه ونفي التهم المنسوبة إليه، وكل هذا كان من تخطيط الباءات الثلاث الذين اجتمعوا سرا وقرروا تصفيته جسديا دون علم البقية ليفسح لهم المجال للوصول إلى السلطة، وهكذا فأن قضية الأولويات التي أقرها عبان في الصومام كلفته حياته فلو لم تكن لما كانت هناك مشاكل من الأصل.

**3. أزمة ايجلي وتداعياتها.**

من بين الصعوبات التي واجهتها لجنة التنسيق والتنفيذ على المستوى الخارجي، أزمة ايجلي التي هددت العلاقات الجزائرية التونسية وتسببت في كثير من التوترات التي أضرت بمصالح الثورة الجزائرية.

بدأت بوادر أزمة ايجلي تظهر جليا بعد فشل مؤتمر المهدية[2] الذي كان دليلا على تهرب تونس من التزامات مؤتمر طنجة[3]، حيث أعرب الوفدان التونسي والمغربي في المهدية تهربهما عن مساعدة الجزائر في ثورتها مرجعان ذلك إلى محدودية إمكانيات البلدين، إضافة إلى ذلك تهربا من تأكيد استقلال الجزائر، وهذا القرار يترك هامش لمناورات ديغول في الجزائر[4]، وكان تراجع حكومتي تونس والمغرب عن دعم الثورة الجزائرية عواقب وخيمة، إذ أنه خدم الحكومة الفرنسية وساعدها على مواصلة مخططاتها السرية لفك التضامن المغاربي[5].

أما عن خلفيات أزمة إيجلي تعود إلى بداية استقلال تونس سنة 1956، إذ رأت أن تدعيم مركزها الاقتصادي مرتبط بالبحث عن مصادر أولوية، فوجدت بأن المناطق النفطية التي تستفيد منها

---

1- نفسه، ص 337.

2- انعقد الاجتماع في مدينة المهدية بتونس من 17 إلى 20 جوان 1958، التقت فيه الحكومتان التونسية والمغربية بلجنة التنسيق والتنفيذ عن الجزائر، الذي اعتزم المؤتمرون فيه بالنظر في تطبيق قرارات مؤتمر طنجة وترسيمها، للمزيد أنظر، رضا ميموني، دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية ح ع 2 إلى غاية الاستقلال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011- 2012، ص ص 107- 109.

3- عبد الله مقلاتي، العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009، ص249.

4- محمد بلقاسم، وحدة المغرب العربي وحدة وواقعا (1954- 1975)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر ، 2010، ص ص 224، 225.

5- عبد الله مقلاتي، العلاقات...، المرجع السابق، ص 249.

الجزائر وليبيا مسألة غير عادلة، خاصة وأن الاتفاقية الفرنسية التركية المؤرخة في 5 ماي 1910 أوصلت حدودها مع ليبيا حتى الحد 233[1]، وبالضبط منطقة "غارة الهامل" على بعد 15 كلم جنوبي غدامس، في حين الاتفاقية الفرنسية التونسية لسنة 1955 التي منحها الاستقلال الداخلي رسمت الحدود على الحد 220، ليس بعيدا عن منطقة "فور سانت" Fort Saint [2].

ونظرا لوجود فارق 20 كلم بين الحدين أراد بورقيبة استغلالها لفتح ثغرة بها، يحقق من خلالها مطالب أخرى من بينها إلغاء جزء من الحدود الشرقية التونسية بين بئر الرومان وفور سانت، ليصبح بإمكانه أن يقتطع منطقة خلفية ليصل إلى حقل إيجلي الواقع على مسافة 80 كلم من الحد 233[3].

وبذلك التفت بورقيبة لخدمة مصالحه القطرية خاصة بعد الاغراءات الاقتصادية التي قدمها له الجنرال ديغول، والتي تمثلت في كراء قاعدة بنزرت بعد جلاء القوات الفرنسية من تونس، ونقل بترول إيجلي إلى قابس مقابل إيرادات مالية معتبرة، وقد أكد بورقيبة أنه آن الأوان لتثبت تونس وجودها بأنها تتعامل مع فرنسا على أساس دولة مستقلة لا مستعمرة تابعة لها[4].

ومن هذا المنطلق وقعت تونس على اتفاقية 30 جوان 1958، التي تسمح بتمرير غاز إيجلي عبر الأراضي التونسية إلى ميناء قابس[5].

حاولت لجنة التنسيق والتنفيذ إقناع المسؤولين في الحكومة التونسية بالتراجع عن إمضاء هذه الاتفاقية (أنظر الملحق رقم 11)، نظرا للضرر البليغ الذي سينجر عنها بالنسبة للجزائر وقام أعضاء اللجنة بمفاتحة الرئيس بورقيبة بالموضوع قبل إمضاء الاتفاقية بأسبوع واحد، حاولت فيه اللجنة إقناعه بأن تمكين فرنسا من توقيع هذه الاتفاقية سيكون لها تأثير مباشر على استقلال الجزائر وإطالة أمد

---

1- علامة 233 هي منطقة نفطية تقع في غارة الهامل غربي غدامس تقدر مساحتها بحوالي 20 ألف كلم$^2$.

2- رضا مالك، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1956- 1962)، ط1، تر فارس غصوب، ANPE دار الفارابي، بيروت لبنان، 2003، ص 194.

3- نفسه، ص 194.

4- عبد الله مقلاتي، العلاقات...، المرجع السابق، ص 250.

5- طول أنبوب البترول 911 كلم، ينقل كمية البترول سنويا 71 مليون طن إلى ميناء سخيرة، الذي يعتبر بالنسبة لتونس مكسب مالي لا يمكن إهماله، أنظر، كريم مقنوش، المرجع السابق، ص 97.

الحرب في الجزائر وعرقلة تحريرها، إلا أن كل مساعيها باءت بالفشل[1].

ولم تتوقف جهود اللجنة عند هذا الحد بل رفعت لها مذكرة في جانفي 1958، أوضحت من خلالها الانعكاسات الخطيرة التي ستنجر من وراء توقيع هذه الاتفاقية والمتمثلة فيما يلي:

1. إن توقيع مثل هذه الاتفاقية يعني الاعتراف بحق فرنسا بالتصرف في ثروات الجزائر.

2. إن موافقة الحكومة التونسية على ذلك يعتبر خرقا لاتفاقات طنجة.

3. الشعب الجزائري لا يقبل أن يستعمل البترول لتغذية الحرب المفروضة عليه، فمقابل استثمار هذا البترول آلاف الضحايا الجزائريين الذين يمثل ضحايا ساقية سيدي يوسف صورة مصغرة عنهم.

4. إن بناء هذا الأنبوب يفقد الشعب ثمار معركة الصحراء.

5. إن هذا المشروع من شأنه أن يحقق تعبئة الاحتكارات ورؤوس الأموال الأجنبية وراء فرنسا.

6. استغلال بترول إيجلي يساعد على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وهذا ما يخدم السياسة الاستعمارية في الجزائر.

7. إن حرب الجزائر أوشكت على النهاية، وللتعجيل بنهايتها لابد من تضامن الشعب المغربي[2].

أمام تصلب بورقيبة واصراره على موقفه وجهت له مذكرة أخرى علنية في 23 جوان 1958 أوضحت فيها لجنة ت. ت تخوفها الشديد من جراء الأنباء المتداولة بقرب توقيع الاتفاق على مشروع أنبوب إيجلي مبينة الأسباب السياسية وراء مساعي فرنسا لجر تونس نحو هذه الاتفاقية التي رفضتها كل من ليبيا والمغرب بتوجيه منها[3].

لقد كشفت أزمة إيجلي الخلاف العميق بين الطرفين مما دفع بصحافة كلا البلدين للدفاع عن موقفها فكتبت بعض الصحف التونسية مبررة هذه الاتفاقية بالحجة الاقتصادية فكتبت صحيفة (أفريكا ايكسون) مقالا خلاصته أن الأمر يتعلق بالخبز اليومي للشعب التونسي، وأنه من جراء هذه الاتفاقية ستحقق تونس زيادة في دخلها إضافة إلى أنه سيوفر مناصب عمل للأسرة التونسية، وبما أن

---

1- " الخبز المسموم"، المجاهد، ع 27، 22 جويلية 1958، ص1.

2- عبد الله مقلاتي، صالح لميش، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، دار الهدى، د س ن، ص ص 217، 218.

3- نفسه، ص ص218، 219.

تونس ستنتعش اقتصاديا من خلال توقيع ذلك الاتفاق، الذي سيعود بالإيجاب على كل سكان شمال إفريقيا لأن الهدف الأساسي لوحدة شمال افريقيا هو تأمين خبز اليوم لكل واحد من سكان المغرب العربي[1].

لم تقتنع لجنة التنسيق والتنفيذ بتلك الحجج الواهية لأنها كانت تخوض حرب كرامة ومصطلح طالب الخبز من اشد الشتائم التي يراد بها تحقير الانسان لأنها غالبا ما ترتبط بقيم الكرامة والنضال، فردت جريدة المجاهد على ذلك بمقال افتتاحي كان عنوانه بالطبعة الفرنسية (ماوراء الخبز اليومي)، وفي طبعتها العربية بعنوان "الخبز المسموم"، انتقدت فيه خلفيات تلك الاتفاقية وجاء ردها بمايلي:

– أن المغرب العربي يعيش وضعية ثورية، إذ يخوض مع الجزائر معركة وجود وحرية.

– أن الحجة الاقتصادية التي تحضى بالتقدير في المطلق تصبح تفاهات عميقة عندما توضع في مشروع شمال افريقيا.

– أن الحجة الاقتصادية للظروف الراهنة يمكن أن يستعملها رجل أعمال، لكن لا يمكن أن يرددها رجال مسؤولين عن حياة وكرامة ملايين البشر.

– أن الهدف الذي يريد المغرب العربي تحقيقه من خلال كفاحه التاريخي ضد المستعمر هو الحرية التي تأتي قبل الخبز[2].

اعتبرت أزمة إيجلي أخطر أزمة سياسية مرت بها العلاقات التونسية الجزائرية، والتي ترجمت إلى بعض المواقف منها قيام السلطات التونسية بحجز نسخة من جريدة المجاهد ووقف صدور العدد 28 بتاريخ 22 جويلية 1958بسبب استفزاز أصحاب القرار في تونس في العدد 27، والأكثر من ذلك أنها أوقفت حصة صوت الجزائر وفي شهادة الأمين بشيشي أنه عندما كان مكلفا بالتعليق السياسي تم توقيفه رفقة عيسى مسعودي الذي كان مكلفا بالأنباء العسكرية وتم تعويضها بإذاعيين تونسيين[3].

---

1– محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 108.

2– نفسه، ص ص 108، 109. للمزيد من التفاصيل أنظر " الخبز المسموم"، بجريدة المجاهد، ع 27، 22 جويلية 1958، ص ص 01-05.

3– الأمين بشيشي، "نماذج من الإعلام و الإعلام المضاد" الإعلام و مهامه أثناء الثورة، دراسات و بحوث الملتقى الوطني حول الإعلام و الإعلام المضاد، م. م. و. د. و. ث.أ.ن 1954-1962 الجزائر ص 74.

حاولت السلطات التونسية تعريض نشاطات الثورة للحجز، فحجزت السلع الموجهة للهلال الأحمر الجزائري طيلة شهر جويلية 1958، وطالبت بالتخلي عن أي سلطة ذات طابع قنصلي[1]. كما ازدادت المضايقات على الحدود مما أدى إلى خلق مشاكل لجيش التحرير الوطني تمثلت في فرض الرقابة عليه، وتوقيف مرور الأسلحة، حيث قامت بحجز صفقة كانت تضم 5070 بندقية، و2037 مسدس رشاش وبندقية رشاشة، و21 بازوكا، و45 رشاش، و30 مدفع هاون عيار 81، و10 ملايين خرطوشة. ولم تتوقف عند هذا الحد بل استمرت على مرحلتين، حتى على أيام الحكومة المؤقتة، الأولى في ديسمبر 1958، والثانية بين فيفري وجوان 1959[2].

كما حاول النظام التونسي المساس بالتضامن الشعبي الذي يحمله التونسيون للجزائر وذلك من خلال الدعاية وتحريض الشعب التونسي ضد الجزائريين الذين تم اتهامهم بعدم احترامهم للسيادة التونسية[3].

لقد فجر الاتفاق الفرنسي التونسي جدلا حادا ما لبث إلى أن تحول إلى أزمة كبيرة بين الحكومة التونسية ولجنة التنسيق والتنفيذ فقد أحدث هذا الاتفاق شرخا في بناء تضامن عربي، وهذا ما كان يهدف إليه ديغول، ولضمان نجاح خطته قام بمايلي:

– تأكيد اقتطاع الصحراء الجزائرية وفصلها عن بقية القطر الجزائري، تسيرا لمهمة إقناع تونس والمغرب بفائدة البقاء ضمن المجموعة الفرنسية.

– محاولة جر تونس والمغرب مقابل بعض الفوائد الصحراوية للاعتراف بالسيادة الفرنسية على الصحراء.

– تسجيل أهمية البترول الجزائري ليس فقط من مصر لفرنسا، ولكن بالنسبة لمجموع أوروبا وبذلك تضمن السياسة الديغولية وقوف أوروبا وراء موقفها الذي يعتبر الصحراء فرنسية[4].

---

1- عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية ( 1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة قسنطينة، 2000- 2001، ص 57.

2-كريم مقنوش، المرجع السابق، ص 95.

3- عبد الله مقلاتي، دور ....، المرجع السابق، ص 57.

4- محمد الميلي، المرجع السابق، ص 110.

وبهذا يكون ديغول قد أعطى لنفسه دفعا جديدا ونفسا للحرب، يجعله في مأمن خطر الاستنزاف الذي كان المسؤولون في المغرب وتونس يعلقون عليه أملا كبيرا في دفع باريس إلى التفاوض في أواخر أيام الجمهورية الرابعة، كما أن الجنرال ديغول كان يفكر في الدفع بتونس والمغرب خلال المرحلة اللاحقة في الضغط على الجزائر حتى تقبل باستقلال الصحراء، كما أن الأزمة التي فجرها التوقيع على اتفاقية الانبوب من جهة أخرى كانت بداية عهد جديد أنهى مقررات طنجة وأحدث وضعية متأزمة في منطقة جعل لجنة التنسيق والتنفيذ تبحث عن كيفية الرد والصمود[1].

إن التوتر والاضطراب الذي أثارته أزمة إيجلي، دفع بلجنة التنسيق والتنفيذ إلى اجتماع عاجل للمكتب الدائم للمغرب العربي من أجل دراسة الأزمة، وطالبت بتدخل المغرب وليبيا للتحكيم في النزاع وقد ردت لجنة التنسيق والتنفيذ على الموقف التونسي بالإدانة المعلنة في بيان صادر بتاريخ 10 جويلية 1958،وأوضحت في رسالتها إلى بورقيبة انزعاجها من هذا السلوك التونسي وتواطؤها مع فرنسا واستغربت التزام تونس بتأمين الخط النفطي، في حين أعلنت أنها ستعارض استثمار الجزائر مادامت الحرب قائمة، كما قامت لجنة التنسيق والتنفيذ بإعلان القطيعة وسخرت صحافتها لانتقاد هذا السلوك، وبعد شهر اجتمعت إدارة الطرفين لتسوية الخلاف، فوقع النظام التونسي في حرج كبير بسبب تعالي الأصوات المنددة بموقفه داخل الوطن وخارجه[2].

في بداية أوت 1958 اجتمعت لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس بالحكومة التونسية لفض الخلاف والنظر في المسائل المعلقة واتفق الطرفان على عودة العلاقات بينهما، وتم إصدار بيان يوضح أن جبهة التحرير الوطني شرحت وجهة نظرها للحكومة التونسية بخصوص أنبوب إيجلي، وأن الحكومة التونسية تؤكد تضامنها وتأييدها لقضية استقلال الجزائر، وقد أوضح عبد الحميد مهري أنه تم الاتفاق على حل وسط لا يغضب الطرفين الجزائري والفرنسي وذلك بأن تقوم الحكومة التونسية بعدم تشغيل الأنبوب إلى أن تستقل الجزائر وأن يكون استغلاله لصالح الشعبين الشقيقين، وانتهى هذا المشكل بصدور تأكيد تونسي بأن لا يسير الزيت في الأنابيب المذكورة حتى تنال الجزائر استقلالها، ورغم ما

1- نفسه، ص ص 258، 259.

2- عبد الله مقلاتي، العلاقات...، المرجع السابق، ص ص 254- 257.

أثارته أزمة إيجلي من توتر في العلاقات الجزائرية التونسية إلا أن حرص الثورة الجزائرية على التصدي لسياسة ديغول المغاربية دفعتها لتجاوز الخلاف مع تونس وإظهار المغرب العربي كتلة متماسكة[1].

وبالرغم من أن أزمة إيجلي أحدثت قطيعة بين الجزائر وتونس إلا أن مصلحة الثورة كانت فوق كل الاعتبارات ولذلك حاولت تجاوز الخلاف حفاظ على وحدة المغرب العربي.

وفي الحقيقة مرت لجنة التنسيق والتنفيذ بالعديد من القضايا الشائكة التي تسببت في الكثير من التوترات، وأضرت بمصالح الثورة الجزائرية بداية بمسألة القاعدة الشرقية التي رفضت قرارات الصومام بحجة غيابها عنه فطالبت بالاستقلال وتشكيل هيئة قيادية خاصة بها، وقضية عبان رمضان الذي تمت تصفيته في ظروف غامضة من طرف رفقائه ما أدى إلى تعطيل نشاط الثورة لعدة أشهر، إضافة إلى أزمة إيجلي التي كانت إيذانا بتحول العلاقات بين الجزائر وتونس هذه الأخيرة التي تراجعت عن دعم الثورة مقدمة مصالحها على حساب وحدة شمال إفريقيا.

1- نفسه، ص ص258، 259.

# خاتمة

**خاتمة.**

شهدت الثورة الجزائرية في الفترة الممتدة من ( 1956– 1958) تطورات هامة على الصعيدين الداخلي والخارجي، أين ساهم مؤتمر الصومام المنعقد في أوت 1956في تفعيل حراك الثورة الجزائرية من خلال تأسيسه لأهم هيئة تنفيذية التي كان لها الأثر الفعال في بلورة أهم أحداث الثورة التحريرية خلال الفترة الزمنية السابقة، وبعد انجازنا لهذا العمل خلصنا في الأخير إلى مجموعة من النتائج التالية:

منذ اندلا ع الثورة الجزائرية كان هناك قيادة سياسية وعسكرية تمثلت الاولى في جبهة التحرير الوطني، والثانية في جيش التحرير الوطني، حيث اتحدت هاتين القيادتين لتسيير دواليب الثورة في سنواتها الأولى رغم الإمكانيات الزهيدة والصعوبات التي واجهتها، وبعد عام من اندلاعها انطلقت هجومات الشمال القسنطيني في أوت 1955، التي أعطت نفسا جديدا للثورة الجزائرية ووسعت من مجالها لتشمل كافة التراب الجزائري وبعد عام من تلك الهجومات تم عقد أول مؤتمر تقييمي للثورة في أوت 1956 والذي يعتبر نقطة تحول في تاريخها حيث ساهم في ظهور هياكل قيادية أبرزها المجلس الوطني للثورة CNRA، ولجنة التنسيق والتنفيذ CCE، هذا التنظيم الذي كان له الدور في تسيير الثورة.

رغم الهياكل والتنظيمات التي استحدثها مؤتمر الصومام، والتي أعطت ديناميكية وفعالية كبيرتين قصد تعزيز الكفاح المسلح والتماشي مع تطورات الثورة في مواجهة الاستعمار، إلا أن مقراراته كانت سببا في خلق بؤر توتر ومعارضة بين قادة الثورة في الداخل والخارج، وبين السياسيين والعسكريين الذين بذلوا ما في وسعهم لإلغاء تلك القرارات.

انبثقت عن مؤتمر الصومام لجنة التنسيق والتنفيذ التي عبرت عن نضج سياسي وعسكري في صفوف القادة الجزائريين، وما يلاحظ على التشكيلة الأولى لجنة التنسيق والتنفيذ أنها كانت أكثر ديمقراطية، لأن تكوين أغلب أعضائها تكوين سياسي، فبرز فيها عبان رمضان كالرجل الأول والقوي الذي حاول خلق قيادة جماعية، واشراك جميع فئات الشعب في النضال الثوري وتحدي القوات الاستعمارية من خلال إضراب ثمانية أيام.

كان نتيجة قرار إضراب ثمانية أيام الذي اتخذته لجنة التنسيق والتنفيذ دخولها في معركة غير متكافئة مع الجيش الفرنسي دفعت ثمنها غاليا بداية بإلقاء القبض على بن مهيدي وإعدامه في 06 مارس 1957، وخروجها من العاصمة إلى تونس، وقد كان قرار خوض معركة الجزائر مصدر انتقاد الكثيرين خاصة القادة الناقمين على عبان في الصومام.

بعد استقرار لجنة التنسيق والتنفيذ في تونس ولمواصلة نشاطها تم استدعاؤها لحضور دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية بالقاهرة في أوت 1957، من أجل تدارس الأوضاع والنتائج ووضع خطط وبرامج جديدة، إلا أنه امتداد تاريخي لمؤتمر الصومام في الزمان وفية استرد العسكريون ما أخذه منهم سياسيو مؤتمر الصومام، كما ألغي من خلاله مبدأ الأولويات وتم اقصاء العناصر المعتدلة واعيد تشكيل الهيئات السياسية للثورة.

تعرضت الثورة لعملية تآكل فيما بين قادتها جعلتهم يبتعدون عن أهداف وغايات الثورة الجزائرية، فبمجرد استقرار قادة لجنة التنسيق والتنفيذ في الخارج وانعقاد اجتماع القاهرة اوت 1957، بدأت بوادر الخلاف تظهر ليتحول فيما بعد إلى اختلاف ثم تصفيات جسدية.

ما يعاب على تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أنها كانت أقل ديمقراطية عن سابقتها لان أغلب أعضائها كانوا عسكريين، كثرت فيها الصراعات والشقاقات، وظهور تكتلات متصارعة فيما بينها والتسابق نحو السلطة، خاصة وأن الثورة في تلك الفترة كانت تسير من قبل الباءات الثلاث.

لقد اعترضت لجنة التنسيق والتنفيذ عدة مشاكل وأزمات أبعدتها عن ممارسة نشاطها بكل أريحية، منها القاعدة الشرقية التي سببت الكثير من الفوضى على الحدود التونسية الجزائرية غذاها أحمد مهساس ومن ورائه جماعة الخارج وعلى رأسهم أحمد بن بلة، ونتيجة لكثرة الضغوطات على لجنة التنسيق والتنفيذ اضطرت إلى مباركة قرار الانفصال.

طبيعة شخصية عبان ومستواه الثقافي وانتقاداته اللاذعة لبقية العناصر الثورية خاصة العسكريين الذي ظل ينظر إليهم نظرة استعلاء واحتقار هذا ما فتح جبهة بينه وبينهم، ولذلك سعوا إلى إزالته ليس من عضوية لجنة التنسيق والتنفيذ فحسب بل حتى من الوجود لتتم تصفيته بالمغرب في 27 ديسمبر 1957.

ظهرت مسألة الجهوية والمحاباة في الثورة والتي ترتب عنها آثار سلبية تمثلت في حركات التمرد والانقلاب، التي كادت أن تعصف بالثورة ومن بينها حل لجنة العمليات العسكرية التي نتج عنها محاولة تمرد محمد العموري وجماعته.

حاولت الدول العربية الشقيقة وعلى رأسها تونس ومصر احتواء الثورة والتدخل في شؤونها ولذلك اخذت لجنة التنسيق والتنفيذ قرار تأسيس جهاز شرعي للثورة لإيقاف تطاول تلك الدول ووضع حد لتدخلها، وبهذا تم الإعلان عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في 19 سبتمبر 1958، لينتهي بذلك دور لجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة سياسية، إلا أن اغلب أعضائها أصبحوا على رأس وزارات في الحكومة المؤقتة.

ازداد الضغط على الثورة بعد وصول الجنرال ديغول إلى الحكم الذي عمل على تطوقيها وعزل قيادة الداخل عن الخارج خاصة بعد تدعيم خطي شال وموريس، والذي كان أكبر عائق للثورة كما تسبب في خسائر بشرية ومنع وصول السلاح والمؤونة من الخارج إلى الداخل، خاصة وأن الثورة كانت في حاجة ماسة إليه باعتباره مورد أساسي يضمن استمرارها وصمودها.

بعد كسب الثورة تأييد ودعم الدول الصديقة اضطرت بعض الدول بعد حصولها على الاستقلال، إلى التخلي عن القضية الجزائرية خدمة لمصالحها الخاصة، ومن بينها تونس التي أرادت تمرير أنبوب البترول وتوقيع اتفاقية مع فرنسا العدو المشترك، وهذا ما فجر أزمة في العلاقات التونسية الجزائرية وأدى إلى القطيعة بين البلدين.

وفي الأخير يمكن اعتبار المرحلة التي خصصناها لموضوع مذكرتنا الموسومة بلجنة التنسيق والتنفيذ ودورها في الثورة الجزائرية (1956- 1958) محطة هامة من محطات الثورة التحريرية، إذ رسمت معالم أساسية في الدولة الجزائرية، ووضعت أسسا لتأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي سيكون لها الدور البارز في المفاوضات الجزائرية الفرنسية من أجل الاستقلال.

# الملاحق

# الملحق رقم 01:

# بيان أول نوفمبر[1].



بسم الله الرحمن الرحيم

نداء إلى الشعب الجزائري

هذا هو نص أول نداء وجهته الكتابة العامة للجبهة
التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري في أول نوفمبر 1954

1- فاتح نوفمبر 1954 الأمانة العامة.

## الملحق رقم 02:

## محضر اجتماع مؤتمر الصومام 20 أوت 1956[1].

# محضر مؤتمر الصمام (20 اوت 1956)

الاعضاء الرئيسيون الحاضرون .

- بن مهيدي ، ممثل القطاع الوهراني ، رئيس الجلسة .
- عبان ، ممثل جبهة التحرير الوطني ، كاتب الجلسة .
- أوعمران ، ممثل وسط الجزائر .
- كريم ، ممثل منطقة القبائل .
- بن طبال ، نائب زيغود .
- زيغود ، ممثل الشمال القسنطيني

الاعضاء الغائبون :

- بن بولعيد مصطفى ، ممثل الاوراس – النمامشة (1)
- مي الشريف (2)، ممثل الجنوب (معذور بعدما بعث بتقرير الى الاجتماع

...

1- سعد دحلب، المصدر السابق، ص ص 221- 223

جدول الاعمال :

1 ـ أسباب وهدف الاجتماع .

2 ـ تلخيص :

أ ـ التنظيمي : التقسيم ـ الهيكلة ـ مقر القيادة .

ب ـ العسكري : العدد ـ الوحدات ـ التركيب ـ التسليح

جـ ـ المالي : المداخيل ـ المصاريف ـ الصندوق .

3 ـ برنامج قاعدي سياسي والكراسات الثلاث

4 ـ عملية التوحيد :

أ ـ التنظيمي : التقسيم ـ الهيكلة ـ تعيين التنقلات ـ مقر القيادات

ب ـ العسكري : وحدات ـ مرتبات ـ شارات ـ أوسمة ـ رواتب ومنح عالية .

جـ ) السياسي : المحافظون السياسيون واختصاصاتهم

د ) الادارة ـ جمعيات الشعب

5 ـ جبهة التحرير الوطني : مبادئ ـ قوانين ـ قانون داخلي ـ هيآت القيادة : اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية ـ لجنة التنسيق والتنفيذ واللجان .

6 ـ جيش التحرير الوطني : المصطلحات ( مجاهد ـ مسبل ـ فدائي) ـ المرحلة الحالية ـ التوسع الهجومي وتطوره .

7 ـ علاقة جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني : علاقة داخلية ـ خارجية ـ تونس ـ المغرب الاقصى ـ فرنسا .

8 ـ العتاد

9 ـ برنامة العمل : عسكري ـ سياسي ـ للعتاد ـ لوقف القتال ـ للمفاوضات ـ لجمعية الامم المتحدة ـ للحكومة المؤقتة .

10 ـ شؤون مختلفة : بلاء القبائل ـ الاوراس ... الخ

افتتحت الجلسة على الساعة الثامنة .

## الملحق رقم 03:

## أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى أوت 1956 [1].



سعد دحلب



محمد العربي بن المهيدي



عبان رمضان



كريم بلقاسم

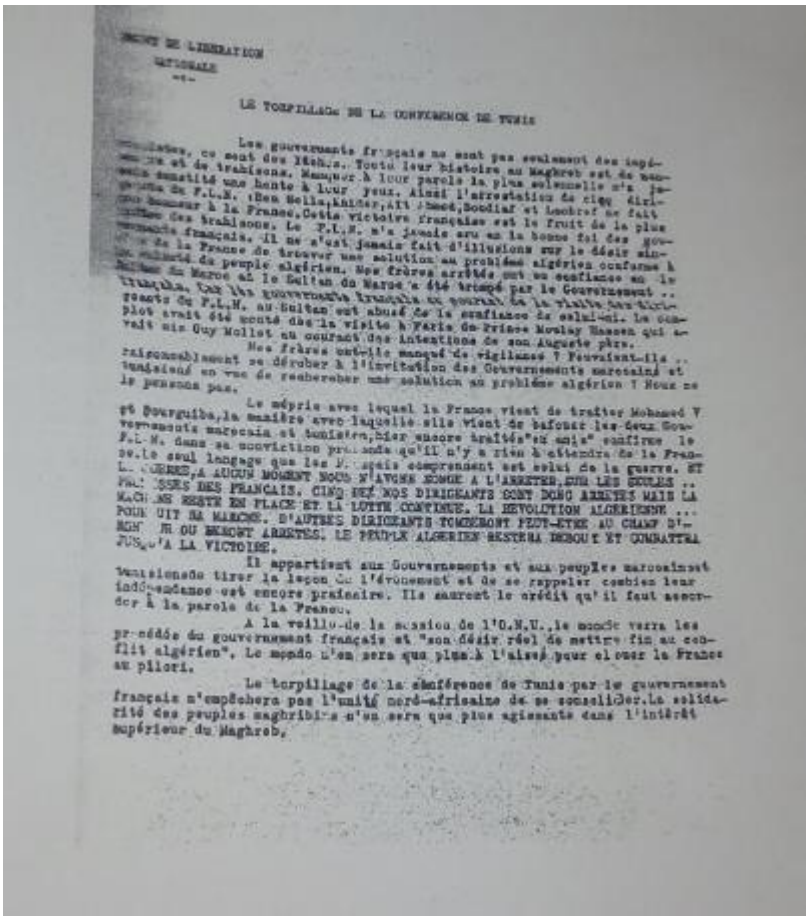


بن يوسف بن خدة

1- المجاهد، ع 11، 01 نوفمبر 1957، (بتصرف) ص ص 8، 9.

## الملحق رقم 04:

## بلاغ من لجنة التنسيق والتنفيذ المندد باختطاف قادة الثورة وعرقلة مؤتمر تونس[1].



LE TORPILLAGE DE LA CONFERENCE DE TUNIS

Les gouvernants français ne sont pas seulement des impé-
[illegible] ce sont des félons. Toute leur histoire au Maghreb est de mau-
vaise foi et de trahisons. Manquer à leur parole la plus solennelle n'a ja-
mais constitué une honte à leur yeux. Ainsi l'arrestation de cinq diri-
geants du F.L.N. (Ben Bella,Khider,Ait Ahmed,Boudiaf et Lamrani se fait
[illegible] honneur à la France.Cette victoire française est le fruit de la plus
[illegible] des trahisons. Le F.L.N. n'a jamais cru en la bonne foi des gou-
vernants français. Il ne s'est jamais fait d'illusions sur le désir sin-
cère de la France de trouver une solution au problème algérien conforme à
la volonté du peuple algérien. Nos frères arrêtés sont un avertissement à
notre Ami le Maroc et le Sultan du Maroc a été trompé par le Gouvernement ..
[illegible] que les gouvernants français ne pourront [illegible] les légi-
times représentants du F.L.N. au Sultan est abusé de la confiance de celui-ci. Le com-
plot avait été monté dès la visite à Paris du Prince Moulay Hassan qui a-
vait mis Guy Mollet au courant des intentions de son Auguste père.

Nos frères ont-ils manqué de vigilance ? Pouvaient-ils ..
raisonnablement se dérober à l'invitation des Gouvernements marocains et
tunisiens en vue de rechercher une solution au problème algérien ? Nous ne
le pensons pas.

Le mépris avec lequel la France vient de traiter Mohamed V
et Bourguiba,la manière avec laquelle elle vient de bafouer les deux Gou-
vernements marocain et tunisien,hier encore traités"en amis" confirme le
F.L.N. dans sa conviction profonde qu'il n'y a rien à attendre de la Fran-
ce.le seul langage que les [illegible] sont comprennent est celui de la guerre. ET
LA GUERRE,A AUCUN MOMENT NOUS N'AVONS SONGE A L'ARRETER,SUR LES GENOUX ..
[illegible] SOUS DES FRANCAIS. CINQ DE NOS DIRIGEANTS SONT DONC ARRETES MAIS LA
MACHINE RESTE EN PLACE ET LA LUTTE CONTINUE. LA REVOLUTION ALGERIENNE ...
POURSUIT SA MARCHE. D'AUTRES DIRIGEANTS TOMBERONT PEUT-ETRE AU CHAMP D'-
HONNEUR OU SERONT ARRETES. LE PEUPLE ALGERIEN RESTERA DEBOUT ET COMBATTRA
JUSQU'A LA VICTOIRE.

Il appartient aux Gouvernements et aux peuples marocain et
tunisien de tirer la leçon de l'événement et de se rappeler combien leur
indépendance est encore précaire. Ils auront le crédit qu'il faut accor-
der à la parole de la France.

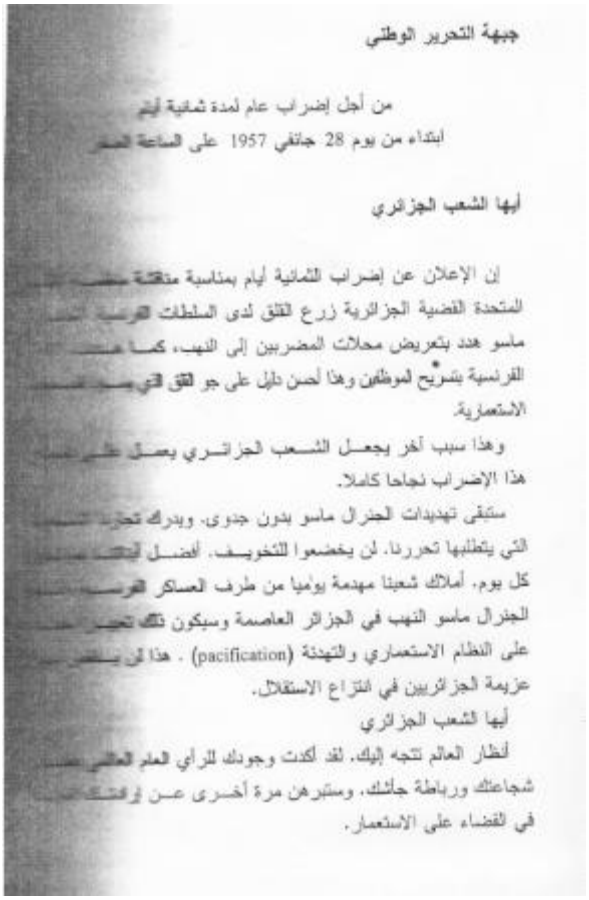
A la veille de la session de l'O.N.U.,le monde verra les
procédés du gouvernement français et "son désir réel de mettre fin au con-
flit algérien". Le monde n'en sera que plus à l'aise pour clouer la France
au pilori.

Le torpillage de la conférence de Tunis par le gouvernement
français n'empêchera pas l'unité nord-africaine de se consolider.La solida-
rité des peuples maghribins n'en sera que plus agissante dans l'intérêt
supérieur du Maghreb.

1- عبد الله مقلاتي، التاريخ ...، المرجع السابق، ص 256.

## الملحق رقم 05:

## بلاغ لجنة التنسيق والتنفيذ حول إضراب ثمانية أيام.[1]



جبهة التحرير الوطني

من أجل إضراب عام لمدة ثمانية أيام
ابتداء من يوم 28 جانفي 1957 على الساعة الصفر

أيها الشعب الجزائري

إن الإعلان عن إضراب الثمانية أيام بمناسبة مناقشة [illegible] المتحدة القضية الجزائرية زرع القلق لدى السلطات الفرنسية [illegible] ماسو هدد بتعريض محلات المضربين إلى النهب، كما [illegible] الفرنسية بتسريح الموظفين وهذا أحسن دليل على جو القلق الذي [illegible] الاستعمارية.

وهذا سبب آخر يجعل الشعب الجزائري يعمل على [illegible] هذا الإضراب نجاحا كاملا.

ستبقى تهديدات الجنرال ماسو بدون جدوى. ويدرك تجار [illegible] التي يتطلبها تحررنا. لن يخضعوا للتخويف. أفضل [illegible] كل يوم. أمامك شعبنا مهددة يوميا من طرف العساكر الفرنسيين [illegible] الجنرال ماسو النهب في الجزائر العاصمة وسيكون ذلك تحت [illegible] على النظام الاستعماري والتهدئة (pacification) . هذا لن يستطيع [illegible] عزيمة الجزائريين في النزاع الاستقلال.

أيها الشعب الجزائري

أنظار العالم تتجه إليك. لقد أكدت وجودك للرأي العام العالمي [illegible] شجاعتك ورباطة جأشك. وستبرهن مرة أخرى عن إرادتك [illegible] في القضاء على الاستعمار.

سيغلق التجار محلاتهم وسيقابلون تهديدات الجنرال ماسو بالازدراء الذي تستحقه. سيهجر العمال الورشات والمصانع ويترك الموظفون مكاتبهم. العمال بجميع فئاتهم سيتوقفون عن العمل.

سيعبر كل الجزائريين لمدة ثمانية أيام وبصوت واحد وفي توافق تام في الأفكار والمشاعر مع مندوبينا في الأمم المتحدة ومجاهدينا ومسبليتنا وفيدائينا عن إرادتهم في العيش أحرارا ومستقلين.

ثمانية أيام سيبرهن فيها الشعب الجزائري الموحد والمنظم، للعالم عن وحدته وراء جبهة التحرير الوطني.

من اجل تصفية النظام الاستعماري

من اجل تحرير الوطن الجزائري

من اجل إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية و اجتماعية

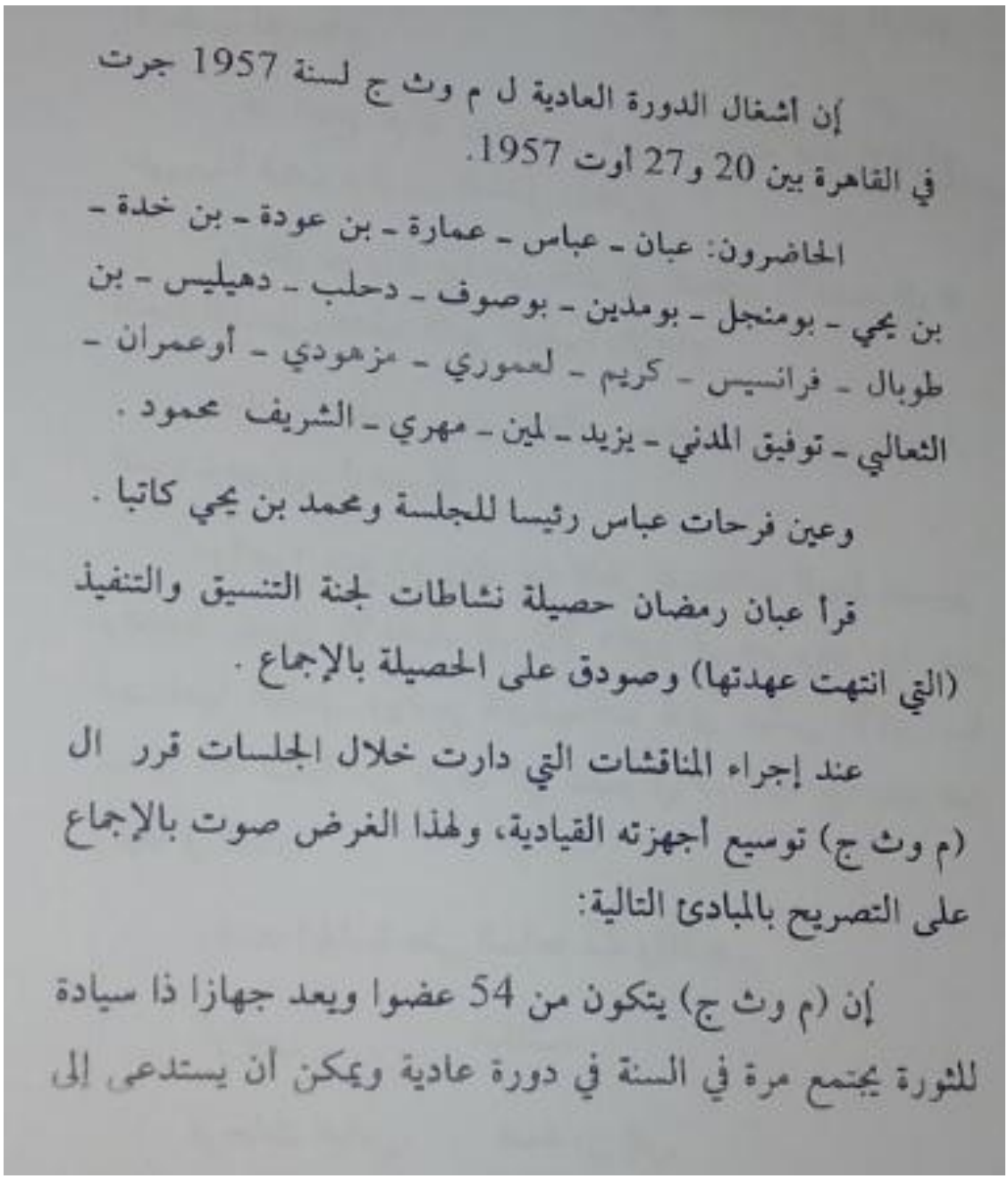
إلى الأمام من اجل إضراب عام لمدة ثمانية أيام ابتداء من 28 جانفي 1957 على الساعة الصفر.

تحيا الجزائر حرة مستقلة.

1- خالفة معمري، عبان ...، المرجع السابق، ص ص 508، 509.

## الملحق رقم 06 :

## محضر اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية أوت 1957 [1].



إن اشغال الدورة العادية ل م وث ج لسنة 1957 جرت في القاهرة بين 20 و27 اوت 1957.

الحاضرون: عبان - عباس - عمارة - بن عودة - بن خدة - بن يحي - بومنجل - بومدين - بوصوف - دحلب - دهيليس - بن طوبال - فرانسيس - كريم - لعموري - مزهودي - أوعمران - الثعالبي - توفيق المدني - يزيد - لمين - مهري - الشريف محمود .

وعين فرحات عباس رئيسا للجلسة ومحمد بن يحي كاتبا .

قرأ عبان رمضان حصيلة نشاطات لجنة التنسيق والتنفيذ (التي انتهت عهدتها) وصودق على الحصيلة بالإجماع .

عند إجراء المناقشات التي دارت خلال الجلسات قرر ال (م وث ج) توسيع أجهزته القيادية، ولهذا الغرض صوت بالإجماع على التصريح بالمبادئ التالية:

إن (م وث ج) يتكون من 54 عضوا ويعد جهازا ذا سيادة للثورة يجتمع مرة في السنة في دورة عادية ويمكن أن يستدعى إلى

...

1- عبد الله مقلاتي، التاريخ ...، المرجع السابق، ص ص 300- 303.

دورة غير عادية إما بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ بأغلبية بسيطة وإما بطلب ثلثي أعضاء (م وث ج).

إن لجنة التنسيق والتنفيذ مكلفة بتطبيق السياسة التي يعدها (م وث ج)، وهي تنصب أو تعزل من طرف (م وث ج) بأغلبية الثلثين.

خلال فترة ما بين دورات (م وث ج) يكون للجنة التنسيق والتنفيذ سلطات واسعة تمتد إلى جميع المشاكل ما عدا تلك التي تقرر مصير البلاد، وعلى سبيل المثال: المفاوضات، وقف القتال، الانحياز إلى كتلة من الكتل، الحل الدولي للمشكل الجزائري، تدخل طرف ثالث في النزاع الجزائري الفرنسي. الخ

إن لجنة التنسيق والتنفيذ مسؤولة أمام (م وث ج).

من جهة أخرى ودائما في نفس السياق من الأفكار صوت (م وث ج) بالإجماع على اللائحة التالية:

ـ نظرا إلى أن الإخوة الموقوفين المسجونين هم من بين الرجال الذين حضروا ونظموا وقرروا اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954.

نظرا إلى أن هؤلاء الإخوة لم يستطيعوا المشاركة في مؤتمر 20 أوت 1956 لأسباب خارجة عن إرادتهم

...

- نظرا إلى أنه من المصلحة العامة أن يبقى هؤلاء الإخوة رغم سجنهم مشاركين في أجهزة القيادة والتنفيذ .

- نظرا كذلك إلى أن الاتساع الذي تشهده ثورتنا يفرض استكمال وتوسيع أجهزة القيادة والتنفيذ.

فإن ال (م وث ج) يقرر:

1 - تعيين آيت احمد، بن بلة، بيطاط، بوضياف وخيضر أعضاء شرفيين في لجنة التنسيق والتنفيذ.

2 - أن يرفع إلى 9 عدد أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ وإلى 54 عدد أعضاء (م وث ج).

فضلا عن ذلك فإن (م وث ج) وبهدف إزالة كل غموض صوت بالإجماع على اللائحة التالية:

- نظرا إلى أن بعض المواقف التي أكدها مؤتمر 20 أوت 1956 تعرضت لتأويل غامض.

- نظرا إلى أن الثورة الجزائرية يجب قيادتها في الوضوح وهو الشرط الأساسي للمحافظة على وحدة الشعب الجزائري.

فإن (م وث ج) يؤكد:

أ - جميع أولئك الذين يشاركون في الكفاح التحريري باللباس العسكري وبدونه متساوون وبالنتيجة لا توجد أولوية للسياسي على العسكري ولا فرق بين الداخل والخارج.

30

...

جميع أعضاء (م وث ج) أعضاء عاملون.

2 - يظل هدف الثورة الجزائرية هو تأسيس جمهورية جزائرية ديمقراطية واجتماعية لن تكون متناقضة مع المبادئ الأساسية للإسلام.

وقد امتنع عبان ودهيليس عن التصويت عند الاقتراع على مبدأ غياب فرق بين الداخل والخارج.

وانتقل (م وث ج) بعد ذلك إلى انتخاب الأعضاء ال 9 للجنة التنسيق والتنفيذ الذين انتخبوا بالإجماع:

عبان - عباس - بن طوبال - بوصوف - كريم - لمين - محمود - مهري - أوعمران .

وأخيرا منح (م وث ج) كامل السلطات للجنة التنسيق والتنفيذ بتعيين الأعضاء ال 20 الجدد في (م وث ج) عند اجتماعها القادم. ووضع الترشيحات لدى عباس الأكبر سنا خلال 48 ساعة من طرف أي عضو في (م وث ج) يعبر عن رغبته في ذلك.

رفعت الجلسة على الساعة 22 و30 د .

الرئيس الكاتب

فرحات عباس. محمد بن يحي

## الملحق رقم 07:

## أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية أوت 1957 [1].

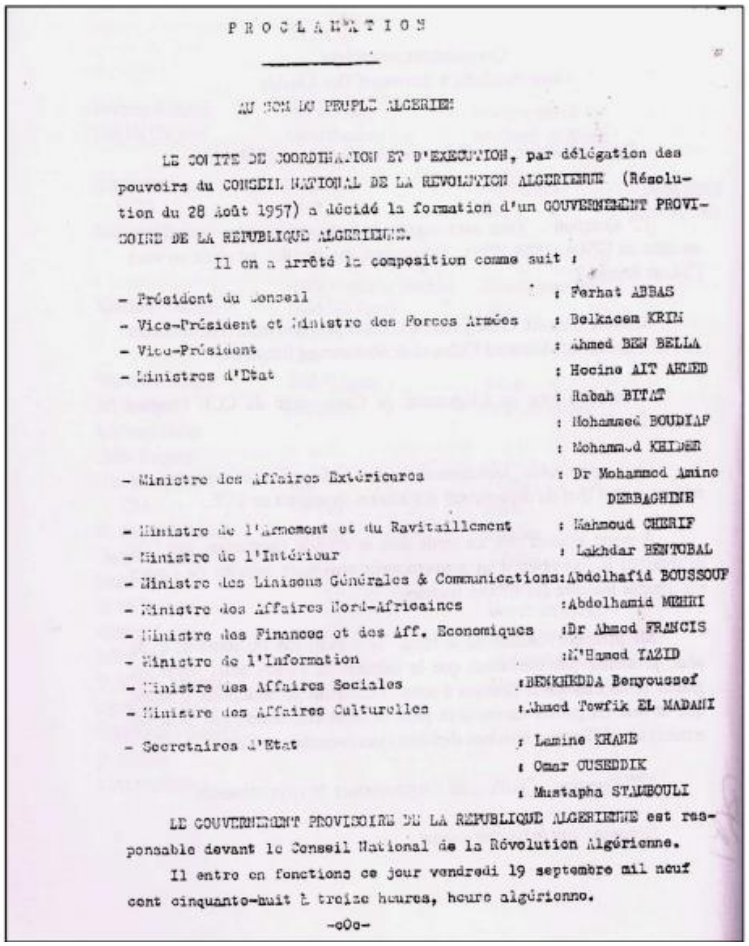


أعضاء اللجنة وهم من اليمين إلى اليسار الجالسون :الأمين دباغين، الشريف محمود، فرحات عباس عمر اوعمران الواقفون :كريم بلقاسم، الاخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الحميد مهري.

1- المجاهد، ع 11، 01 نوفمبر 1957، ص 01.

# الملحق رقم 08:

## بيان تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية 9 سبتمبر 1958 [1]



PROCLAMATION

AU NOM DU PEUPLE ALGERIEN

LE COMITE DE COORDINATION ET D'EXECUTION, par délégation des pouvoirs du CONSEIL NATIONAL DE LA REVOLUTION ALGERIENNE (Résolution du 28 Août 1957) a décidé la formation d'un GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE.

Il en a arrêté la composition comme suit :

| | |
|---|---|
| - Président du Conseil | : Ferhat ABBAS |
| - Vice-Président et Ministre des Forces Armées | : Belkacem KRIM |
| - Vice-Président | : Ahmed BEN BELLA |
| - Ministres d'Etat | : Hocine AIT AHMED |
| | : Rabah BITAT |
| | : Mohammed BOUDIAF |
| | : Mohammed KHIDER |
| - Ministre des Affaires Extérieures | : Dr Mohammed Amine DEBBAGHINE |
| - Ministre de l'Armement et du Ravitaillement | : Mahmoud CHERIF |
| - Ministre de l'Intérieur | : Lakhdar BENTOBAL |
| - Ministre des Liaisons Générales & Communications | :Abdelhafid BOUSSOUF |
| - Ministre des Affaires Nord-Africaines | :Abdelhamid MEHRI |
| - Ministre des Finances et des Aff. Economiques | :Dr Ahmed FRANCIS |
| - Ministre de l'Information | :M'Hamed YAZID |
| - Ministre des Affaires Sociales | :BENKHEDDA Benyoussef |
| - Ministre des Affaires Culturelles | :Ahmed Tewfik EL MADANI |
| - Secrétaires d'Etat | : Lamine KHANE |
| | : Omar OUSSEDDIK |
| | : Mustapha ST.MBOULI |

LE GOUVERNEMENT PROVISOIRE DE LA REPUBLIQUE ALGERIENNE est responsable devant le Conseil National de la Révolution Algérienne.

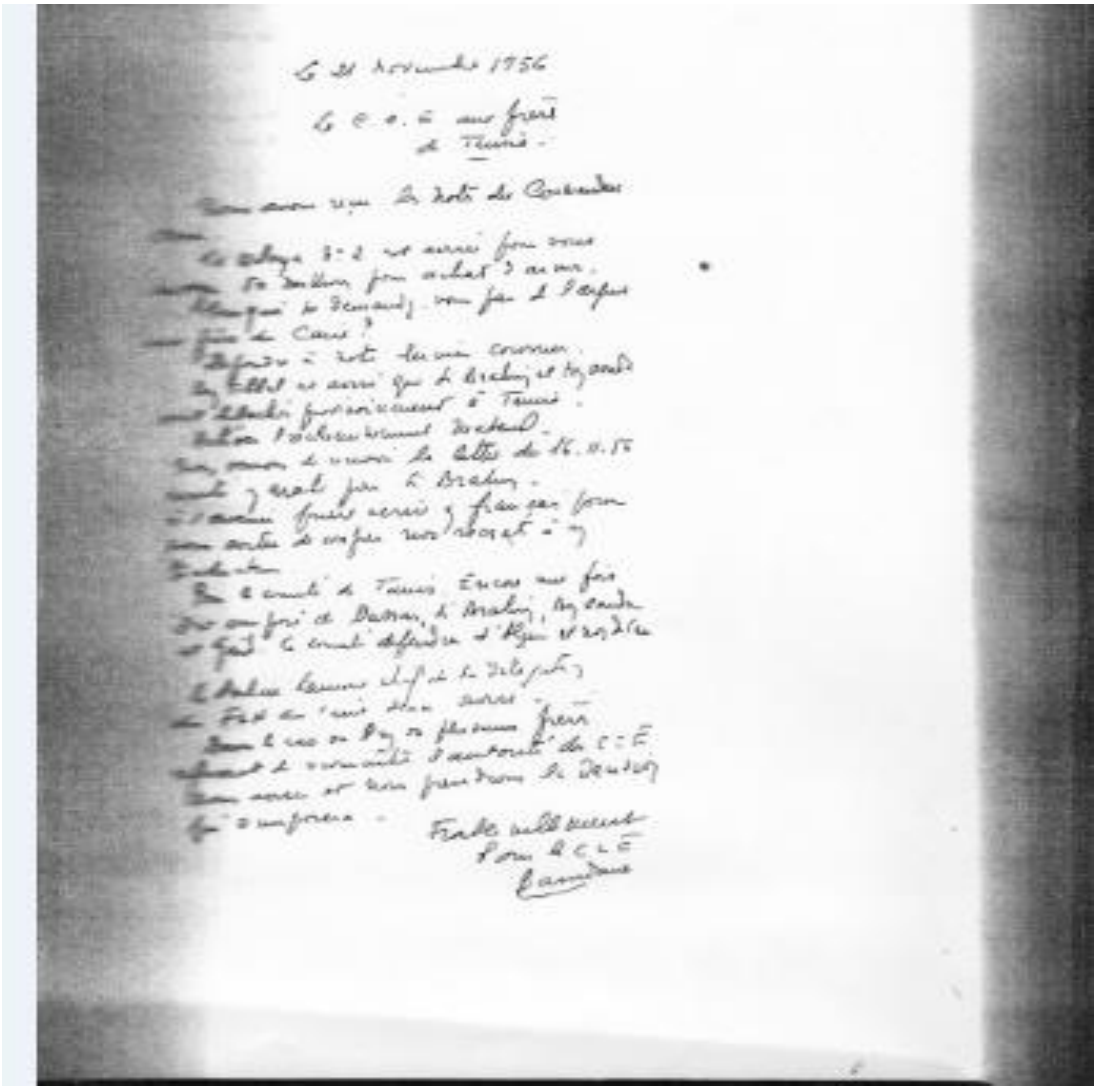
Il entre en fonctions ce jour vendredi 19 septembre mil neuf cent cinquante-huit à treize heures, heure algérienne.

-oOo-

1 عمر بوضربة، المرجع السابق، ص 312.

## الملحق رقم 09:

## رسالة موجهة من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى الإخوة في تونس بتاريخ 21 نوفمبر 1957 [1].



1 – مبروك بلحسين، المصدر السابق، ص 216.

## الملحق رقم 10:

## عبان يستشهد في ميدان الشرف[1].



المجاهد

عبان رمضان يستشهد في ميدان الشرف

ديسمبر ١٩٥٧ بمهمة رقابة هامة وعاجلة داخل الوطن ، وقد تمكن ، من ان يتخطى سدود العدو بشيء كبير من الصعوبة حتى وصل الى المكان المعين ، وكانت مهمته تسير على مهل وبكل ثبات . لقد كان عبان يواصل مهمته يوميا بذلك الضمير وتلك الدقة التي كثيرا ما اعجب بها جنودنا . لقد كان يتصل

جبهة التحرير الوطني تعلن ، الم ، ان الاخ عبان رمضان هد فوق التراب الوطني ، من راح خطيرة اصيب بها على ثباك حدث بين كتيبة من تحرير الوطني كانت مكلفة ه وبين فرقة من الجيش

الاخ عبان رمضان ، في

هذا هو النبأ المحزن الذي اعلنا به . ان شخصية عبان رمضان الرائعة النبيلة ، طبعت بشجاعتها وتصميمها مختلف المراحل الاساسية في كفاح الشعب الجزائري .

كان عبان من مواليد ١٩١٩ ، وتلقى دراسته الثانوية في معهد البليدة ، وكانت له ثقافة متينة . وعند ١٩٤٦ كان عضوا في حركة الانتصار للحريات الديموقراطية .

( البقية على ص ١٢ )

1- المجاهد، ع 24، الخميس 29 ماي، 1958، ص 01.

## الملحق رقم 11:

## برقية من لجنة التنسيق والتنفيذ إلى بورقيبة بشأن أنبوب بترول إيجلي[1].



برقيـــة

الى فخامة السيد الحبيب بورقيبة رئيس الجمهورية التونسية .

ان لجنة التنسيق والتنفيذ تنشر بقلق عديد من جراء الانباء التي تقول بوجود مفاوضات بين الحكومة التونسية ، وشركات فرنسية بشان مد انابيب لنقل النفط الجزائري .

وتؤكد لكم من جديد معارضتها السابقة . وتعلمكم بان مذكرة مفصلة سترسل الى الحكومة التونسية قريبا والى دولتي المغرب العربي الاخريين

مع الاحترام لجنة التنسيق والتنفيذ

اجتماع استعجالي

نظرا للوضعية في شمال افريقيا ، فان لجنة التنسيق والتنفيذ طلبت اجتماعا استعجاليا للمكتب الدائم للمغرب العربي .

وبهذا الصدد نذكر ان المغرب عين ممثلين في المكتب الدائم وهما : الدكتور بناني والسيد محمد الفاسي وزير المعارف السابق .

ومعروف ان منوبي الجزائر هما السيدان : احمد بومنجل واحمد فرنسيس واما منوبا تونس فهما : السيدان احمد التليلي الكاتب العام للاتحاد العام التونسي للشغل وعبد المجيد شاكر مدير الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي .

1- المجاهد، ع 27، 22 جويلية 1957، ص 03.

# قائمة المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع :

### أ.المصادر.

### 1. باللغة العربية.


1. أمقران الحسني عبد الحفيظ، مذكرات من مسيرة النضال والجهاد، دار الامة، الجزائر،2010.
2. اوساريس بول، شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة: الجزائر 1957- 1959، تر مصطفى فرحات، دار المعرفة، الجزائر،2008.
3. بجاوي محمد، الثورة الجزائرية والقانون (1960-1961)، تر علي الخش،ط2 ، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2005.
4. بلحسين مبروك، مراسلات بين الداخل والخارج الجزائر والقاهرة (1954- 1956)،تر الصادق عماري، دار القصبة الجزائر 2004.
5. بن بلة أحمد، مذكرات أحمد بن بلة كما أملاها على روبير ميرل، تر العفيف الأخضر، منشورات دار الآداب، بيروت، د س ن.
6. بن جديد الشاذلي، مذكرات (1929-1979) ملامح حياة، تر عبد العزيز بوباكير، ج1، دار القصبة، الجزائر، 2014.
7. بن يوسف بن خدة، الجزائر عاصمة المقاومة (1956- 1957)، تر مسعود حاج مسعود، دار هومة، الجزائر، 2005.
8. شهادات ومواقف، ط1، دار الامة، الجزائر،2007.
9. حربي محمد، الثورة سنوات المخاض، موفم للنشر الجزائر 2008.
10. دحلب سعد، المهمة المنجزة من أجل الاستقلال، منشورات دحلب، د س ن.
11. الديب فتحي، عبد الناصر وثورة الجزائر، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1990.
12. زبيري الطاهر، مذكرات آخر قادة الأوراس التارخيين (1929-1962)، منشورات anep، 2008.
13. الطاهر سعيداني، القاعدة الشرقية قلب الثورة النابض، ط1، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر 2001.
14. العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية الجزائرية ودور القاعدة الشرقية، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، 1992.
15. قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج1، دار العثمانية، 2013.

16. ملحمة الجزائر الجديدة، ج2، دار العثمانية، الجزائر، 2013.
17. كافي علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري 1946-1962، دار القصبة، الجزائر، د س ن.
18. كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، تر عبد الحميد مهري، منشورات الشهاب، الجزائر 2003.
19. مالك رضا، الجزائر في ايفيان، تاريخ المفاوضات السرية (1956- 1962)، ط1، تر فارس غصوب، ANPE دار الفارابي، بيروت لبنان، 2003.
20. المدني أحمد توفيق، حياة كفاح مذكرات مع ركب الثورة التحريرية، م3، ج3، دط، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.
21. يوسفي محمد، الجزائر في ظل المسيرة النضالية المنظمة الخاصة، تقديم وتعريب محمد الشريف بن دالي حسين، ط2، منشورات تالة الأبيار، الجزائر 2010.

**2. باللغة الفرنسية.**

1. Harbi Mhamed, les archives de la révolution algérienne, éd jeune afrique, paris, 1981.

**ب–المراجع.**

**1. باللغة العربية.**

1. إحدادان زهير، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954- 1962، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 2013.
2. أزغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية (1956-1962)، دار هومة، الجزائر،2009.
3. بلحاج صالح، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب الحديث، الجزائر، 2008.
4. بلخوجة الطاهر، الحبيب بورقيبة سيرة زعيم، شهادة على عصر، ط 2، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 1999.
5. بن حمودة بوعلام، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر 1954 معالمها الأساسية، دار النعمان، 2012.
6. بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر،2009.

7. بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وإلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي 1997.
8. بورغدة رمضان، الثورة الجزائرية والجنرال دوغول (1958- 1962) سنوات الحسم والخلاص، مؤسسة بونة للبحوث والدراسات ، الجزائر، 2012.
9. بوضربة عمر، النشاط الدبلوماسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية سبتمبر 1958 جانفي1959، دار الحكمة الجزائر، الجزائر، 2012.
10. بوعزيز يحي، ثورات القرن العشرين، ط خ، عالم المعرفة، الجزائر،2009.
11. تقية محمد، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والمآل، تر عبد السلام عزيزي، دار القضية، الجزائر، 2010.
12. جبلي الطاهر، دور القاعدة الشرقية في الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار الامة للطباعة والنشر، 2010.
13. جوبية عبد الكامل، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1954- 1958، ط1، الجزائر، 2012.
14. الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر (1954- 1962)، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العربي، 1999.
15. الثورة الجزائرية في عامها الأول، ط1، دار البعث، 1884.
16. زروال محمد، إشكالية القيادة في الثورة الجزائرية الولاية الأولى نموذجا، المطبعة الرسمية، البساتين، الجزائر، 2007.
17. سعودي محمد العربي، المؤسسات المركزية والمحلية في الجزائر، الولاية، البلدية 1516- 1962، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
18. سعيدي وهيبة، الثورة الجزائرية ومشكلة السلاح (1954- 1962)، دار المعرفة، الجزائر، د. س.ن.
19. سلسلة المشاريع الوطنية للبحث،كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية (1954- 1962)، م م و د ب ح و ث أ ن 54، دار هومة، الجزائر، 2007.
20. ضيف الله عقيلة، التنظيم السياسي والإداري للثورة، ط1، دار البصائر الجديدة، الجزائر،2011.

21. طاس إبراهيم، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة 1956- 1958، دار الهدى، الجزائر 2013.

22. طلاس مصطفى والعسلي بسام، الثورة الجزائرية، دار الرائد للكتاب، الجزائر 2010.

23. عباس محمد، الاعمال الكاملة لمحمد عباس من وحي التاريخ، خصومات تاريخية، مثقفون في ركاب الثورة، ج5، دار هومة، الجزائر، 2013.

24. ثوار عظماء (شهادات 17 شخصية وطنية)، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر 2013.

25. نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية (1954- 1962)، دار القصبة، الجزائر 2009.

26. عبد القادر حميد، عبان رمضان مرافعة من أجل الحقيقة، منشورات الشهاب، د س ن، 2003 .

27. فرحات عباس رجل الجمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2001.

28. عبد الكريم شوقي، دور العقيد عميروش في الثورة الجزائرية 1954، دار هومة، الجزائر، 2003.

29. غربي الغالي، فرنسا والثورة الجزائرية (1954- 1958) دراسة في السياسات والممارسات، دار هومة الجزائر، 2013.

30. قداش محفوظ، وتحررت الجزائر، تر العربي بوينون، دار الامة، الجزائر، د.س.ن.

31. قندل جمال، خطا موريس وشال على الحدود الجزائرية التونسية والمغربية وتأثيراتها على الثورة الجزائرية 1957- 1961،ط1، دار الضياء، الجزائر،2006.

32. محمد الميلي، مواقف جزائرية، ط1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.

33. معمري خالفة، عبان رمضان المحاكمة المزيفة، دار مهدي، الجزائر، 2012

34. عبان رمضان، تعريب زينب زخروف، منشورات ثالة، الابيار الجزائر، 2007.

35. مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة، د د ن، د س ن.

36. العلاقات الجزائرية المغاربية والافريقية إبان الثورة الجزائرية، ج2، ط1، دار السبيل، الجزائر، 2009.

37. مواثيق ووثائق الثورة الجزائرية دراسة وتحليل، شمس الزيبان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

38. مقلاتي عبد الله، لميش صالح، تونس والثورة التحريرية الجزائرية، دار الهدى، د س ن.

39. منغور أحمد، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة الجزائرية 1954- 1962، دار التنوير، الجزائر.

40. نايت بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الامة الجزائر، 2007.

41. النصوص الأساسية للثورة أول نوفمبر 1954 (نداء اول نوفمبر، مؤتمر الصومام، مؤتمر طرابلس)، منشوراتANEP ، 2008.

42. ولد الحسين محمد الشريف، من المقاومة الى الحرب من اجل الاستقلال1830- 1962، دار القصبة، الجزائر، 2010.

**2. باللغة الأجنبية.**

1. Favrod henri Charles, la revolution algerienne, ed dahlab , Alger, 2008

2. Harbi Mohamed Meynier Gilbert, le F L N documents et histoire 1954- 1962, ed casbah alger, 2004.

3. Pierres et cloudine maulet , le choix de l'Algérien, deux voix une mémoire, Edit barzakh, 2012.

**ج- المذكرات والرسائل الجامعية.**

1. بلقاسم محمد، وحدة المغرب العربي وحدة وواقعا (1954- 1975)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر ، 2010.

2. بودلاعة رياض، القيم الديمقراطية للثورة التحريرية الجزائرية 1954 – 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير حديث ومعاصر (مرقونة)، جامعة متنوري قسنطينة 2005- 2006.

3. الجودي بخوش، دور بن يوسف بن خدة في الثورة التحريرية من (1959-1962) دراسة تاريخية، مذكرة لنيل ماجستير في تاريخ الثورة (مرقونة)، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر،2006-2007.

4. خيثر عبد النور، تطور الهيئات القيادية للثورة الجزائرية 1954- 1962، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر 2005- 2006.

5. السبتي غيلاني، علاقة جبهة التحرير الوطني الجزائرية بالمملكة المغربية أثناء الثورة التحريرية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

6. شتواح حكيمة، المبادئ التنظيمية لقيادته الثورة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة ( مرقونة)، جامعة الجزائر، 2000- 2001.

7. شلي أمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية (1954- 1956)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة) ، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2005- 2006.
8. العايب معمر، مؤتمر طنجة 1958 (دراسة تحليلية تقييمية)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر ( مرقونة)، جامعة الجزائر 2000 – 2001.
9. عبد الله مقلاتي، دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة الجزائرية ( 1954-1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة قسنطينة، 2000- 2001.
10. عبد المالك بوعريوة، العلاقات بين الولايات التاريخية للثروة التحررية 1954- 1962، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر 2005، 2006.
11. عصماني أحمد، مسيرة الثورة التحريرية من خلال تصريحاته قادتها (1954- 1962)، رسالة ماجستير في تاريخ الثورة (مرقونة)، جامعة الجزائر 2001.
12. قاسمي يوسف، مواثيق الثورة الجزائرية 1954- 1962، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ الثورة (مرقونة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2008- 2009.
13. مسعودي رجاء، الثورة بين مؤتمر القاهرة والحكومة المؤقتة اوت 1957 سبتمبر 1958، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر 2010، 2011.
14. معزة عز الدين، فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية ومرحلة ما بعد الاستقلال (1899- 1985)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004- 2005.
15. مقنوش كريم، نشاط جبهة التحرير الوطني في تونس (1957- 1962)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر (مرقونة)، جامعة الجزائر2، 2011- 2012.
16. ميموني رضا، دور الوطنيين المغاربة في حركة تحرير تونس والجزائر من نهاية الح الع 2 إلى غاية الاستقلال، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر (مرقونة)، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011- 2012.
17. يمينة عون، الدور التنظيمي لمؤتمر الصومام وتأثيره على الثورة، 1954 – 1956، الولاية السادسة التاريخية نموذجا، رسالة لنيل شهادة الماستر (مرقونة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012- 2013.

**د. الدوريات والمقالات.**

**أ. الدوريات.**

**1. الجرائد.**

**المجاهد.**

1. العدد 08، 05 أوت1957 .
2. العدد 23، الأربعاء 07 ماي 1957.
3. العدد 24، 28 ماي 1958.
4. العدد 27، 01 فيفري 1958.
5. العدد 30، الجمعة 10 أكتوبر 1958.

**جريدة الخبر اليومي،** ع 6646، الثلاثاء 6 مارس 2012.

**2. المجلات.**

**مجلة أول نوفمبر.**

1. العدد 12، 1975.
2. العدد 177- 178، 01- 30 جانفي 2013.

**ب. المقالات.**

1. درويش الشافعي،" 20 أوت 1955 يوم تاريخي من ايام ثورة نوفمبر المجيدة "، مج 7، ع 2، م الواحات والدراسات 2014.
2. زغدود علي، "من ذاكرة ثورة التحرير الجزائرية لجنة التنسيق والتنفيذ"، جريدة الشعب، السبت 4 مارس 2006.
3. ساعد لطفي، "مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 واقع وافاق في ذاكرة الجزائر"، مجلة كان التاريخية، ع 27، 2015.
4. الصالح عابد، "عبان رمضان والطموح القاتل لقيادة الثورة 1955-1957"، مجلة كان التاريخية، ع 27، مارس 2015.
5. الصيداوي رياض، صراعات النخب السياسية والعسكرية: الحزب، الجيش، الدولة، مجلة الحوار المتمدن، ع 1854، 14 مارس، 2007.

6. لونيسي رابح، "الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري"، مج إنسانيات، ع 25- 26 جويلية، ديسمبر، 2004.
7. يحياوي جمال، الظروف المحلية والدولية لانعقاد مؤتمر الصومام، مجلة المصادر، العدد 5، يصدرها م و د ب ح و ث أ ن 54، الجزائر، 2002.

**هـ. الملتقيات.**

1. الأمين بشيشي، "نماذج من الإعلام و الإعلام المضاد" الإعلام و مهامه أثناء الثورة، دراسات وبحوث الملتقى الوطني حول الإعلام و الإعلام المضاد، منشورات، م و د و ث 1954-1962، الجزائر.
2. التقرير الجهوي للولاية الأولى المقدم للملتقى الوطني الثالث لتسجيل أحداث الثورة التحريرية، أحداث الثورة التحريرية الاوراس من 20 اوت 1956 إلى 31 ديسمبر 1958، المنظمة الوطنية للمجاهدين.
3. عباسي سهام، "دور الحكومة المؤقتة الجزائرية في البناء المؤسساتي للدولة الجزائرية"، الملتقى الوطني حول الثورة التحريرية الكبرى، جامعة قالمة، يومي 2 – 3 ماي 2013.
4. قواسمية سهام، "ضرورة انعقاد مؤتمر الصومام والأسس الاستراتيجية التي أقرها للثورة"، الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى 1954 – 1962 دراسة سياسية وقانونية، جامعة قالمة، يومي 2- 3 ماي 2013.

**و. الموسوعات والقواميس.**

1. موسوعة أعلام الجزائر 1954- 1962، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة وثورة أول نوفمبر، د س ن.
2. مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام الشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، منشورات بلوتو الجزائر، 2009.

# فهرس الموضوعات

# فهرس الموضوعات:

كلمة شكر

الإهداء

المختصرات

مقدمة أ-هـ

**مبحث تمهيدي: الثورة التحريرية (1954- 1962)**..... 13-23

1.التحضير للثورة ..... 13-15

2. اندلاع الثورة وردود الأفعال الداخلية والخارجية ..... 15-18

أ. اندلاع الثورة..... 15-16

ب. ردود الفعل الجزائرية..... 16-17

ج. ردود الفعل الفرنسية..... 17-18

3. هجومات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955..... 19-23

أ. التحضير لهجومات الشمال القسنطيني وانطلاقتها..... 19-21

ب. نتائج الهجومات..... 21-23

**المبحث الأول: مؤتمر الصومام وتأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ (1956-1957)**. 25-53

**1. مؤتمر الصومام وأهم قراراته**..... 25-34

أ. ظروف انعقاده..... 25-27

ب. عقد المؤتمر..... 27-30

ج. قرارات ونتائج مؤتمر الصومام..... 30-32

د. الانتقادات التي وجهت للمؤتمر..... 32-34

**2. تأسيس لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى ونشاطها (1956- 1957)**..... 34-53

أ. تشكيلة لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى..... 34-36

ب. نشاطها (1956- 1957)..... 36-37

- حادثة اختطاف الزعماء الخمسة وموقف لجنة التنسيق منها..... 37-40

- إضراب ثمانية أيام..... 44-40
**3. معركة الجزائر وخروج لجنة التنسيق ؤ التنفيذ إلى تونس**..... 53-44
- معركة الجزائر وانعكاساتها على الثورة..... 49-44
- قضية اعتقال بن مهيدي واعدامه..... 52-49
- انتقال لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تونس..... 53-52
**المبحث الثاني: لجنة التنسيق والتنفيذ (1957 – 1958)**..... 77-55
**1. اجتماع القاهرة واهم مقرراته**..... 60-55
أ. ظروف عقد الاجتماع، وأهدافه..... 57-55
ب. عقد المؤتمر..... 58-57
جـ. قرارات المؤتمر..... 60-58
**2. تشكيل لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية ونشاطها (1957– 1958)**..... 70-61
**3. دور لجنة التنسيق والتنفيذ في تأسيس الحكومة المؤقتة**..... 77-70
**المبحث الثالث:القضايا التي اعترضت لجنة التنسيق والتنفيذ**..... 101-79
**1. القاعدة الشرقية**..... 87-79
**2. قضية عبان رمضان**..... 95-87
**3. أزمة ايجلي وتداعياتها**..... 101-95
**خاتمة**..... 105-103
**الملاحق**..... 121-107
**قائمة المصادر والمراجع**..... 130-123
**فهرس الموضوعات**..... 133-132